

ص ٥٥ - ص ١٢

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

٥٥
١٢
٥٥

" العلاقات الأردنية - البريطانية للفترة الواقعة
ما بين ١٩٧١-١٩٩٣ "

إعداد الطالب
جسرين علي سليمان الهمايرة

إشراف
الدكتور فيصل عودة الرفوع

عميد كلية الدراسات العليا

قدمت هذه الرسالة أستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية
بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية .

نيسان / ١٩٩٤م

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٩٩٤ ، واجيزت

أعضاء لجنة المناقشة (المشرف) رئيساً

١- الدكتور فيصل الرفوع (مشرفاً)

٢- الأستاذ الدكتور محمد فضاة (عضواً)

٣- الدكتور محمد مصالحة (عضواً)

٤- الدكتور غازي ربابعة (عضواً)

التوقيع

٢٥/٤/٩٤

.....

.....

.....

.....

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" وَقَضَىٰ رَبُّكَ إِيَّاكَ تَعْبُدُونَ إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغْنَعْنِكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفًا وَلَا تَنْهَرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ، وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّكُورِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا " .

صدق الله العظيم

الآيتان الكریمتان / ۲۴ . ۲۳

من سورة الاسراء

إلى والدي

إلى والدي الذي علمني الإباء وعزة النفس

إلى والدي التي علمتني الصدق والأمانة

وسحبة الناس .

إليهما أهدي هذا الجهد المتواضع .

حسين

شكر وتقدير

أتقدم بوافر شكري وعظيم تقديري إلى جميع أساتذتي في قسم العلوم السياسية /الجامعة الأردنية ، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور فيصل الرفوع الذي تحمل عناء الإشراف على هذه الدراسة والذي كانت لتوجيهاته القيّمة الأثرُ البالغُ في إنضاج هذه الدراسة إلى حيز الوجود وبشكل جيد وواضح .

كما أخص بالشكر لجنة المناقشة المكونة من الأستاذ الدكتور محمد فضة ، والدكتور محمد مصالحة ، والدكتور غازي ربايعه بتفضلهم على قبول مناقشة هذه الدراسة ، كما أشكرهم على جهودهم في إبداء ملاحظاتهم القيّمة ، وأرائهم الرشيدة .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أسرة مكتبة الجامعة الأردنية لما أبدوه من حسن تعاون وتجاوب كبيرين أثناء إعدادي للدراسة ، وأخصُ بالذكر الأخ العزيز عادل الخياط .

وكل الشكر والتقدير إلى كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية في الأردن على كافة خدماتهم لي ، ولا يفوتني أن أشكر الأستاذ حامد الزغول على جهوده التي بذلها في تدقيق مادة الدراسة لغوياً ، وأشكر كل من زملائي عمر العلاونة ، منصور النسور، رياض البواعنة، أحمد أبو هزيم ، بدر الماضي، نبيل نهنوش ، صالح القرعان ،عماد الحارثي،عبد السلام أبو رمان، نضال عطيات ، على ما أبدوه من جُلّ إهتمام بالموضوع، وما قدموا من مساعدة لي من نصح وأرشادات كانت لي خير معين .

ومع خالص عرفاني وتقديري لكل زملائي وزميلاتي في الجامعة الأردنية .

والله ولي التوفيق

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
- قرار لجنة المناقشة	ب
- الإهداء	ج
- شكر وتقدير	د
- فهرس المحتويات	هـ
- فهرس الملاحق	ز
- الملخص باللغة العربية	ح
مقدمة عامة	ا
الفصل الأول : الإطار النظري لدراسة العلاقات الأردنية - البريطانية	
المبحث الأول:	
أولاً: المنهجية والإطار النظري للدراسة	٥
ثانياً : نظرية العلاقات الدولية	٨
ثالثاً: نظرية القوة	١٠
رابعاً: نظرية القوة وواقع العلاقات الأردنية - البريطانية ..	١٢
خامساً : مفهوم السياسة الخارجية ومفهوم المصلحة القومية .	١٥
المبحث الثاني: البعد التاريخي لكل من المملكة المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية	
أولاً : المملكة المتحدة	٢٠
ثانياً : المملكة الأردنية الهاشمية	٢١
أ- مراسلات الشريف حسين - مكماهون والثورة العربية الكبرى	٢٤
ب- تأسيس أمانة شرقي الأردن	٣٠
المبحث الثالث : التطور التاريخي للعلاقات الأردنية - البريطانية	
١٩٢١-١٩٧١	
أولاً : المعاهدات الأردنية - البريطانية ١٩٢١-١٩٥١	٣٤
ثانياً : العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٥١ - ١٩٧١	٤٣
الفصل الثاني : السياسة الخارجية البريطانية ومدى إنعكاسها وتأثيرها	
على المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٧١-١٩٩٣	
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية لكل من المملكة الأردنية الهاشمية	
والمملكة المتحدة	٥٥
المبحث الثاني : مرتكزات وأهداف السياسة البريطانية في الشرق	
الأوسط ومدى تأثيرها على العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١-١٩٩٣	٦٣

	المبحث الثالث : النفط وأثره في السياسة البريطانية في الشرق الأوسط ومدى تأثيره على العلاقات الأردنية - البريطانية	
٧٠١٩٩٣-١٩٧١	
	الفصل الثالث :العلاقات البريطانية - الأمريكية ومدى تأثيرها على العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٩٣-١٩٧١	
	المبحث الأول : حلف الناتو وأثره على العلاقات الأردنية - البريطانية	
٧٦١٩٩٣-١٩٧١	
	المبحث الثاني : خصوصية العلاقات الأمريكية - البريطانية ومدى تأثيرها على العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٩٣-١٩٧١	٨٦
	المبحث الثالث : التنافس الأمريكي - البريطاني في الشرق الأوسط وتأثيره على العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٩٣-١٩٧١	٩٢
	الفصل الرابع : العلاقات البريطانية - الإسرائيلية ومدى تأثيرها على العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٩٣-١٩٧١	
	المبحث الأول : الموقف البريطاني من الحروب العربية - الإسرائيلية	
٩٧ ١٩٩٣-١٩٧١	
	المبحث الثاني : الموقف البريطاني من الحلول السلمية للصراع العربي- الاسرائيلي ١٩٩٣-١٩٧١	١٠٢
	المبحث الثالث : قضية تسليح الأردن من بريطانيا ومدى تأثيرها على اسرائيل ١٩٩٣-١٩٧١	١٠٩
	الفصل الخامس : نظرة موضوعية للعلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٩٣-١٩٧١	
	المبحث الأول :العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٩٠-١٩٧١	١٢٠
	المبحث الثاني : العلاقات الأردنية - البريطانية أثناء وبعد أزمة وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩٣	١٣١
١٤٧ الخاتمة : تقييم واستنتاجات	
١٥١ قائمة المراجع	
١٦٩ الملحق	
٢٣٠ الملخص باللغة الانجليزية	

فهرس الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
١٦٩	نص وثيقة كامبل بنرمان	-١
١٧٢	نص إتفاقية سايكس-بيكو	-٢
١٧٤	نص إتفاقية سان ريمو	-٣
١٧٥	المعاهدة الأردنية - البريطانية لعام ١٩٢٨	-٤
	التعديل الأول للمعاهدة الأردنية - البريطانية	-٥
١٨٢	عام ١٩٢٨ الذي وقع في ٢ حزيران عام ١٩٣٤	
	التعديل الثاني للمعاهدة الأردنية - البريطانية	-٦
١٨٤	عام ١٩٢٨ الذي وقع في ١٩ تموز عام ١٩٤١	
١٨٨	المعاهدة الأردنية - البريطانية لعام ١٩٤٦	-٧
١٩٣	ملحق المعاهدة الأردنية - البريطانية لعام ١٩٤٦	-٨
١٩٧	معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية لعام ١٩٤٨	-٩
٢٠١	ملحق معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية لعام ١٩٤٨	-١٠
	إتفاقية إنهاء معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية	-١١
٢٠٦	عام ١٩٤٨ (إتفاقية عام ١٩٥٧)	
	ملحق إتفاقية إنهاء معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية	-١٢
٢١٤	عام ١٩٤٨ (إتفاقية عام ١٩٥٧)	
	نصوص قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن الحروب	-١٣
٢١٧	العربية - الاسرائيلية	
٢١٧	نص قرار رقم ٢٤٢	
٢١٨	نص قرار رقم ٣٣٨	-١٤
٢١٩	نص قرار رقم ٤٢٥	-١٥
٢٢٠	نص مشروع بيكر للسلام	-١٦
٢٢١	معجم الأعلام حسب أولوية ورودها	-١٧
٢٢٦	المعاهدات الدولية حسب أولوية ورودها	-١٨
٢٢٧	الأحلاف الدولية حسب أولوية ورودها	-١٩
٢٢٨	بعض المفاهيم والمصطلحات	-٢٠

الملخص

العلاقات الأردنية - البريطانية للفترة الواقعة

ما بين ١٩٧١ - ١٩٩٣

إعداد الطالب

حسين علي سليمان العميرة

إشراف الدكتور

فيصل عودة الرفوع

إن الحديث عن العلاقات الدولية بصفة عامة ، يعني تحديداً الحديث عن العلاقات السياسية بين الدول . وعند محاولة دراسة العلاقات بين دولتين لا بد من تحليل هذه العلاقات وفق قاعدة أساسية مهمة هي (قاعدة المصالح الوطنية للدول) .

فمن المعروف أن الأمن الوطني للدولة يعني أمن المصالح الحيوية العليا لتلك الدولة على إختلاف أشكالها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والايولوجية .

أما على الصعيد الداخلي فإن المصالح الوطنية والقومية للدولة كثيرة ومتعددة، وفي الوقت نفسه متناقضة ومتضاربة، فحتى تستطيع الدولة تحقيق مصالحها لا بد لها من ترتيب أولوياتها في المصالح ، لأن من المستحيل عليها أن تحقق جميع مصالحها مهما امتلكت من إمكانيات وقدرات ، ولكي تحقق الدولة مصلحة ما يجب عليها أن تؤجل مصلحة أخرى أقل الحاحاً .

وأما على الصعيد الخارجي ، فإن لكل دولة مصالحها الحيوية الوطنية والقومية التي غالباً ما تصطدم وتتضارب مع مصالح الدول الأخرى ، لذلك فإن الدولة تلجأ لتحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحها حسب ما توفره لها إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية..... الخ ، ولا تستطيع الدول إلغاء التضارب بين مصالحها الوطنية والقومية ، وإنما تعمل على تخفيف هذا التضارب من خلال تنفيذ مصالحها حسب أولويات وطنية وقومية مبتدئة بالمصالح الأكثر الحاحاً . وهكذا تبقى علاقات التعاون بين الدول قائمة إلى الحد الذي تصل فيه الدولة إلى القناعة التامة بأن مصالحها الحيوية معرضة للخطر بسبب سياسات دولة أخرى تحاول تحقيق مصالحها الوطنية و القومية المتضاربة مع مصالح تلك

الدولة ، والتي غالباً ما تنقل هذه العلاقات من علاقات تعاون بين دولتين إلى علاقات صراع وتنافس تعبر عن نفسها 'بالحرب'. هذا على صعيد العلاقات بين الدول ، أما على صعيد العلاقات الأردنية - البريطانية فيمكن القول بأنها أسست على قاعدة المصالح الوطنية والقومية الحيوية لكلا الدولتين ، وقد كان التعاون هو الطابع الغالب على هذه العلاقات مع خصوصيتها وتميزها عن باقي العلاقات العربية - البريطانية .

فمن ناحية كانت العلاقات الأردنية - البريطانية بمثابة عامل لإزالة الخلافات التي قد تنشأ بين بريطانيا والوطن العربي من جهة وبينها وبين أي قطر من الأقطار العربية حول أي قضية من القضايا من جهة أخرى ، فكان الأردن يقوم بشرح وجهات نظر كل طرف للطرف الآخر ، ويحاول إزالة أسباب الخلاف بينهما .

ومن ناحية أخرى كانت العلاقات الأردنية - البريطانية بمثابة عامل لإزالة الخلافات التي قد تنشأ بين الأردن والأقطار العربية من جهة والعالم الغربي من جهة أخرى حول أي قضية من القضايا ، فكانت بريطانيا تقوم بشرح وجهات نظر كل طرف للطرف الآخر وتحاول إزالة أسباب الخلاف بينهما .

ومن هنا فإن أهمية العلاقات الأردنية - البريطانية تنبع من دورها كعامل تهدئة أو تحسين للعلاقات العربية - الغربية بشكل عام .

إن أهمية الأردن بالنسبة لبريطانيا تنبثق من الحقيقة التي مفادها أن الأردن دولة قانون ، ودولة مؤسسات ، وتشكل دولة النموذج التي تتميز بعوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي .

هذا على الصعيد الداخلي . أما على الصعيد الخارجي فانطلاقاً من معطيات الواقع السياسي الأردني فإن الأردن يستطيع أن يكون عامل سلام واستقرار في منطقة مضطربة هي منطقة الشرق الأوسط التي يعتبر الأردن دولة من دولها مما يمكن الأردن بالتالي من تحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحه الوطنية والقومية .

أما عن أهمية بريطانيا للأردن فتنبثق من أن لبريطانيا خبرة عربية في الشؤون الدولية ، باعتبارها من الدول الكبرى ، وما يترتب على هذه المكانة الدولية المتميزة من لعب دور بارز وفعال في إيجاد حلول لجميع المشكلات التي تعاني منها دول المنطقة .

وهكذا فإن كلاً من الأردن وبريطانيا يحاول أن يحقق مصالحه الحيوية من خلال العلاقات المشتركة بين الطرفين .

إن المتتبع لمسار العلاقات الأردنية - البريطانية يجد أن التعاون هو السمة الغالبة على طبيعة هذه العلاقات ، مع وجود بعض الخلافات المبطنة أحياناً والظاهرة أحياناً أخرى حول العديد من القضايا المختلفة وفي أوقات متفرقة ، وربما كانت فترة حرب الخليج الثانية من المراحل التي دفعت العلاقات الأردنية - البريطانية إلى أدنى مستوياتها ، حتى إن عدة تساؤلات أثبتت في تلك الفترة أو المرحلة حول مستقبل هذه العلاقات .

إن الظروف الدولية الراهنة التي نعيش ، هي ظروف غير مستقرة على الأضعدة كافة ، وفي هذه الأيام يكثُر الحديث عما يسمى بالنظام الدولي الجديد والنظام الشرق أوسطي الجديد ، فعالم اليوم يعيش مرحلة مخاض وعدم استقرار ، وهي مرحلة انتقالية من نظام دولي قديم إلى نظام دولي جديد لم تتبلور ملامحه بعد .

ويحاول الأردن - في هذه الظروف - أن يجد له موقفاً متميزاً ، وتحاول بريطانيا أيضاً أن تجد لها موقفاً مناسباً فيما يسمى بالنظام الدولي الجديد ، وخاصة أن بريطانيا كانت تعتقد في الماضي بأنها الكل وأن أوروبا هي الجزء ، وإن كان واقع بريطانيا الحالي لا يسمح لهذا الاعتقاد بأن يسود ، وإنما يفرض عليها أن تسرع في الاندماج فيما يعرف 'بأوروبا الموحدة' حيث تظهر كجزء يندمج في كل وهو أوروبا .

هذا ، وقد افترضت هذه الدراسة أنه على الرغم من تغير المكانة البريطانية دولياً ، وتحول اهتماماتها الاستراتيجية والاقتصادية ، فقد بقي تأثير هذه العوامل على طبيعة العلاقات الأردنية - البريطانية محدوداً ، بسبب تأثير العامل الشخصي في هذه العلاقات .

ولتوضيح مدى صحة هذه الفرضية يمكن القول بأن العامل الشخصي هو العامل الأكثر تأثيراً بل الغالب على العلاقات الأردنية - البريطانية التي برز فيها أثر العامل الشخصي بصورة واضحة منذ تسلم 'الملك حسين' سلطاته الدستورية ولغاية الآن . والذي يدعم تأثير العامل الشخصي على هذه العلاقات ، هو القناعة التامة من قبل مختلف الفعاليات والاتجاهات السياسية في الأردن بأن القرارات التي يقوم باتخاذها 'الملك حسين' على صعيد العلاقات الدولية هي قرارات صائبة وحكيمة نتيجة لتمتعه بالخبرة في الشؤون

الدولية والأقليمية ، وبالاعتدال والمرونة في الوقت نفسه .

ومن هنا يمكن القول بأن الفترة الحالية يكاد يكون فيها توافق ما بين توجهات السياسة الداخلية وتوجهات السياسة الخارجية في الأردن ، وهذه بطبيعة الحال ظاهرة صحية نادراً ما تحدث في دول العالم .

وأخيراً فإن محاولة استشراف مستقبل العلاقات الأردنية - البريطانية ليست بمحاولة سهلة ، ولكن من خلال النظر إلى طبيعة هذه العلاقات في الماضي يمكن القول بأنها ستبقى على درجة كبيرة من المتانة والخصوصية ، وسيحرص كل من الأردن وبريطانيا على زخم واستمرارية هذه العلاقات لما يعود بالتالي على كلا الطرفين من فوائد جمة . وكما هو متعارف عليه في العلاقات الدولية ، فإن هذه العلاقات تشهد تحسناً في أوقات معينة ، وتدهوراً في أوقات أخرى ، وبدرجات متفاوتة ، وحسب ما تقتضيه قاعدة المصالح الوطنية والقومية لكلا الدولتين .

مقدمة عامة

أهمية الدراسة وهدفها : تنبع أهمية دراسة العلاقات الأردنية - البريطانية من ارتباط الأردن بالقضية الفلسطينية التي تشكل حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأردنية ، وتتميز هذه العلاقات عن غيرها من العلاقات العربية - البريطانية بخصوصيتها وطابعها التقليدي ، كما تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تتناول موضوعاً لم يبحث من قبل بشكل كافٍ .

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نشير إلى أن لبريطانيا دوراً فاعلاً ومهماً في حل القضية الفلسطينية من خلال المجموعة الأوروبية وعلاقتها مع الولايات المتحدة ، وبالتالي من خلال التأثير على إسرائيل من أجل حل القضية الفلسطينية .

غاية الدراسة (مشكلة البحث) :

إن دراستنا هذه تحاول الإجابة على عدة أسئلة أهمها :

١- ماهي محددات العلاقات الأردنية - البريطانية تاريخياً ؟

٢- من هو الطرف المؤثر أكثر في توجيه هذه العلاقات ؟

٣- ما هو مستقبل هذه العلاقات في ضوء التحولات الدولية الجديدة ؟

منهجية الدراسة :

لقد حاولت الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي مع الاستعانة بالمنهج التاريخي ، فلقد تم إبراز أهم الحقائق المتعلقة بالدراسة وكذلك تجاوز مسألتي الإسهاب والاختصار حتى تكون مادة الدراسة شاملة ومفيدة قدر المستطاع .

الدراسات السابقة :

تناول العلاقات الأردنية - البريطانية كثير من المؤلفين الغربيين بشكل مباشر ومتخصص ، وأما جهود الباحثين العرب السابقين في هذا المجال فمحدودة ومتواضعة ، وخاصة المؤلفات التي لا يوجد منها سوى بضعة كتب منها كتاب واحد للدكتور علي محافظة يتناول فيه العلاقات الأردنية - البريطانية للفترة الواقعة ما بين ١٩٢٦-١٩٥٧ ، حيث أورد التفاصيل الدقيقة لهذه العلاقات .

وندره البحوث العربية المتخصصة في دراسة العلاقات الأردنية- البريطانية

دفعتني إلى دراسة هذا الموضوع، الذي سأقتصر فيه على الجانب السياسي .

وأما الأبعاد الأخرى : الاقتصادية ، والثقافية لهذه العلاقات فلن أتطرق إليها إلا

بما يخدم الجانب السياسي .

وسأقوم بتحليل هذه العلاقات تحليلاً علمياً وموضوعياً يسمح بكشف خصائص هذه العلاقات وأبعادها ، مع محاولة إلقاء نظرة مستقبلية عليها، حتى تكون هذه الدراسة بمثابة دراسة علمية متخصصة يستطيع القارئ العربي أن يطلع عليها حين الحاجة، ويحاول أن يستفيد منها قدر المستطاع .

صعوبات الدراسة :

لقد واجهت الباحث أثناء إعداد هذه الدراسة صعوبات عديدة ، من أهمها :

- صعوبات تتمثل في ندرة المعلومات وخصوصاً في مجال المؤلفات والمراجع العربية ، وتتمثل أيضاً في التناقض في المعلومات بين المصادر المختلفة لمادة الدراسة .
- صعوبات تتصل بحساسية موضوع الدراسة ، هذه الحساسية التي تجعل الكثير من الباحثين يحجمون عن الخوض فيه .

فرضية الدراسة :

' على الرغم من تغير المكانة البريطانية دولياً ، وتحول إهتماماتها الاستراتيجية والاقتصادية ، فقد بقي تأثير هذه العوامل على طبيعة العلاقات الأردنية - البريطانية محدوداً بسبب تأثير العامل الشخصي في هذه العلاقات .'
وبمعنى آخر: ' إلى أي درجة نستطيع أن نبرز مدى تأثير العامل الشخصي في العلاقات الأردنية - البريطانية ؟'

هيكلية الدراسة :

وللإجابة على أسئلة الدراسة تم تقسيمها إلى مقدمة عامة وخمسة فصول، يبحث الفصل الأول الإطار النظري لدراسة العلاقات الأردنية - البريطانية ويتكون من ثلاثة مباحث .

ويبحث الفصل الثاني السياسة الخارجية البريطانية ومدى إنعكاسها وتأثيرها على المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٧١ - ١٩٩٣، ويتكون من ثلاثة مباحث .

ويبحث الفصل الثالث في العلاقات البريطانية - الأمريكية ومدى تأثيرها على العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١-١٩٩٣ ، ويتكون من مبحثين .

ويبحث الفصل الرابع في العلاقات البريطانية - الاسرائيلية ومدى تأثيرها على العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١ - ١٩٩٣ ويتكون من ثلاثة مباحث .

ويلقي الفصل الخامس نظرة موضوعية على العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١ - ١٩٩٣ ويتكون من مبحثين .

وستتضمن هذه الفصول جميعها المادة الخام للدراسة، مع التحليل المتكامل لموضوعها وهو العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١-١٩٩٣ ، وأخيراً تأتي الخاتمة التي تتضمن تقييماً للدراسة ، وما توصلت إليه من استنتاجات .

الفصل الأول

الإطار النظري لدراسة العلاقات الأردنية - البريطانية

المبحث الأول : أولاً: المنهجية والإطار النظري للدراسة

ثانياً : نظرية العلاقات الدولية

ثالثاً: نظرية القوة

رابعاً: نظرية القوة وواقع العلاقات الأردنية - البريطانية

خامساً : مفهوم السياسة الخارجية والمصلحة القومية

المبحث الثاني : البعد التاريخي لكل من المملكة المتحدة والمملكة الأردنية

الهاشمية

أولاً : المملكة المتحدة

ثانياً : المملكة الأردنية الهاشمية

أ. مراسلات الشريف حسين -مكماهون والثورة

العربية الكبرى .

ب. تأسيس إمارة شرقي الأردن .

المبحث الثالث : التطور التاريخي للعلاقات الأردنية-البريطانية

١٩٢١-١٩٧١

أولاً : المعاهدات الأردنية - البريطانية ١٩٢١-١٩٥١

ثانياً : العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٥١-١٩٧١

الفصل الأول

الإطار النظري لدراسة العلاقات الأردنية - البريطانية

المبحث الأول

أولاً : المنهجية والإطار النظري للدراسة :

ليس ثمة شك في أن العلاقات بين الدول ليست ظاهرة حديثة، بل هي قديمة جداً ، أرتبطت في نشوتها بظهور الوحدات السياسية المستقلة، وما فرضه ذلك من ضرورات التعامل المتعدد الأشكال (التبادل، التحالفات، الصراع) فيما بينها (١) .

ولا بد هنا من إيراد تعريف عام للعلاقات الدولية ، فقد عرفها "تريغور تيلر" TRIGORD TAYLOR بأنها ' ذلك الفرع الدراسي الذي يحاول أن يفسر الأنشطة السياسية عبر حدود الدولة ، والذي كان حتى اللحظة معنياً بشكل رئيسي بالعلاقات السياسية بين الحكومات التي هي الممثل الرسمي للدول' (٢:٥-٦) .

غير أن مجال البحث والتفكير في العلاقات الدولية كمعرفة ، أي كمادة لها أطرها المتميزة والخاصة بها، يعتبر حديثاً ولم يزدهر إلا مؤخراً ، وتحديدأ بعد الحرب العالمية الثانية. ويعزى ذلك إلى جملة من العوامل أهمها:-

أ- 'تكاثر الارتباطات والصلات بين الوحدات السياسية وتعقدتها حتى أن الدولة لم يعد بإمكانها أن تعيش بمنأى عن الدول الأخرى' (١) .

ب- ' تزايد عدد الممثلين المساهمين في اللعبة الدولية ، فمن جهة لم تعد العلاقات الدولية مجرد 'علاقات أوروبية' أي خاضعة لهيمنة الدول الأوروبية ، التي كانت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تقتسم أجزاء مهمة من العالم، وإنما ظهرت قوى جديدة ، من بينها دول العالم الثالث' (١) .

ج- ' كان طبيعياً ، أن تترافق هذه المعطيات الجديدة التي طرأت على المجتمع الدولي بمجهود نظري ومنهجي ، تمثل في استعمال مقترحات (مناهج) وتقنيات جديدة، من أجل السيطرة والتحكم بهذا الواقع، و إستكشاف قوانين سيره وأفاق تطوره' (١) .

د- 'ولعل أهم عامل أو (سبب) لدراسة العلاقات الدولية هو سبب أخلاقي عملي معاً ، وذلك لشموله بعض أهم القضايا التي يواجهها الجنس البشري في عالمنا الحاضر. أما

القضايا البارزة في هذا الإطار فهي: لماذا تنشب الحرب؟ كيف يمكن السيطرة عليها؟ وكيف يمكن تفاديها؟ (٢).

فهل ساهم هذا التراكم المعرفي النسبي في حصر أبعاد مادة العلاقات الدولية والأطر المعرفية التي تتحرك ضمنها؟ (١) ومن هنا إمتازت دراسة العلاقات الدولية في الآونة الأخيرة بالتركيز على دور ومكانة النظرية في العلاقات الدولية. (٣)

ولذلك فإن الاتجاه نحو وضع نظرية للعلاقات الدولية، يستلزم أولاً التوصل إلى فرضيات نظرية (Hypotheses) توضح طبيعة المتغيرات التي يتناولها البحث، وتحدد صلتها بعضها ببعض، وبعدها يمكن التقدم لدراسة التاريخ لأختبار مدى صحة تلك الفرضيات وواقعيتها وكفايتها، ومن هنا فلقد قدم أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي المعروف "ستانلي هوفمان" STANLEY HOFMANN مفهومه لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين إستقراء التاريخ والتنظير لحقائق العلاقات الدولية بقوله: "التحليل النظري يجب أن يركز على دائرتين: دائرة الماضي ودائرة المستقبل، فتحليل الماضي هو نوع من التحليل التجريبي (Empirical)، بينما تحليل المستقبل هو نوع من التحليل القيمي (المعياري) (Normative)، حيث أكد 'هوفمان' على الأسلوب الاستنباطي في التحليل (Deductive Method) وانتهى إلى نتائج مخيبة للأمل. لذلك ركز 'هوفمان' على الأسلوب الاستقرائي، أي الأسلوب في التحليل التاريخي المقارن. إذن قضية العلاقة بين دراسة التاريخ والتنظير لعلم العلاقات الدولية، ما تزال قائمة بغير حسم، حيث إن التاريخ هو عبارة عن سياسة ما ضية، وإن السياسة، هي عبارة عن تاريخ معاصر، ومع هذا فإن هناك مشكلة في علاقة الارتباط بين النظرية والواقع. (٣٣-٣١:٣).

ومن ثم فإن هناك مستويين للبحث العلمي في العلاقات الدولية:

الأول: التحليل على مستوى النظام الدولي، أي أننا نعتبر الوحدات السياسية (الدول) هي أجزاء تؤلف كياناً أعم وأشمل من الدول نفسها.

والثاني: التحليل على مستوى الدولة نفسها (٣٢-٣١:٣).

وهنا في هذه الدراسة سيتم الاعتماد على المستوى الأول من التحليل.

إن مناهج الرصد في العلاقات الدولية هي:-

١- المنهج التاريخي أو الرصد المباشر: وهو الذي يعيد سرد الحدث أو تعاقب

الحوادث من خلال سلسلة من الوقائع والبراهين ، التي لا يمكن الطعن في صحتها ، ولكن، ومع ذلك ، فإن المنهج التاريخي لا يتناول إيجاباً واحداً من جوانب العلاقات الدولية (٤).

٢- المنهج التحليلي: وهو المنهج الذي يهتم بتفسير العلاقات السببية المحتملة بين الأحداث ، وأقتراح الفرضيات التفسيرية المتعلقة بأسباب تطور بعض نماذج التفاعلات والتفاعلات المتبادلة في النظام الدولي (٤). وهو يعني كذلك أن العلاقات تتطلب من صانعيها اختبارات وتمييزات أساسية، حيث المصالح التي يتعهدونها هي مصالح دائمة ، وتنظيمها تسلسلياً يجعل بعضها أقل أهمية من بعضها الآخر. (٤).

ثانياً : نظرية العلاقات الدولية :

تعرف النظرية هنا 'كمجموعة من الفروض المتناسكة منطقياً والقائمة على علاقات متبادلة ، سواء بالنسبة للظواهر الدولية بصورة عامة أو بالنسبة لطبيعة بعض المظاهر الخاصة من مظاهر العلاقات الدولية وبنية هذه المظاهر وعملياتها ، وهي المظاهر التي تخضع من حيث المبدأ للاختبار التجريبي' (٤).

وهناك تعريف آخر للنظرية من حيث هي 'مجموعة من المفاهيم والفرضيات والقوانين المترابطة عضوياً ومنطقياً ببعضها، والتي تستطيع من خلال هذا الترابط أن تقدم تفسيراً مقنعاً ومحددًا للظاهرة التي تتناولها بالتحليل ، كما أن بمقدورها - أي النظرية- أن تجعل من الممكن التنبؤ بما يحتمل أن يؤول إليه تطور مثل هذه الظواهر' (٣:٣٧) . ويمكن القول بأن التعريف الثاني هو التعريف الشامل والواضح لمصطلح النظرية .

ومن هنا فإن معظم الدراسات النظرية في العلاقات الدولية تؤول إلى فرع واحد من بين ستة فروع هي :

التاريخي ، والتوضيحي ، والتصنيفي ، والتفسيري ، والتنبؤي ، والوضعي.

مع أن هذه الفروع الستة ليست منفصلة انفصلاً أحدياً قاطعاً ، بل إن معظم التنظير في العلاقات الدولية يتشاطر أكثر من فرع واحد منها (٤).

ومن نافلة القول ، التذكير بأن مسألة استخدام النظرية في العلوم الانسانية أو الاجتماعية ، تُعنى باستمرار المقارنة مع استخدامها في العلوم الدقيقة (Exact Sciences) ، حيث اكتسبت مصداقية وقدرة عالية على التفسير والتحليل والتنبؤ ، كمجموعة منسجمة من التعميمات ، مرتبطة فيما بينها برباط أستنباطي يمكن البرهنة عليها أو تحقيقها (١).

أما في العلوم الاجتماعية التي يسميها "باشلارد" BACHELARD بالعلوم الرخوة (Sciences Molles) ، فإن الجهود ما زالت متواصلة لإكساب النظرية الإمكانات نفسها التي تتمتع بها في العلوم الطبيعية أو الفيزيائية . لهذا فهي تبقى في أغلب الأحيان عبارة عن مجموعة من الافتراضات أو التعميمات بتفسير بعض الظواهر ، وقد تنقلص وظيفتها إلى حد التعبير عن إطار نظري فقط (١) .

وفي العلاقات الدولية بزداد الوضع تعقيداً ، حيث tendu عطاءات النظرية ، وكذا الصرامة التي أكتسبتها في المجالات الأخرى . فالحديث عن النظرية في هذه المادة كثيراً

ما يتم بشكل مجازي . فالأمر يتعلق - في أغلب الأحيان- بمقاربات (مناهج) أو تقنيات، وعناصر نظرية أكثر مما يعبر عن نظرية متكاملة، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين :-

١- لحدثة هذه المادة كمجال معرفي مستقل .

٢- لأن تحليلات العلاقات الدولية ما زالت قاصرة عن التحكم بشكل كاف بحقل دراستها نظراً لتعقده وسرعة حركته وخضوعه لحالة من المد والجزر (١) .

وإذا ما أكتفينا بتصنيف مختلف المقتربات أو الاتجاهات النظرية الموظفة في دراسة العلاقات الدولية، فإننا نستخدم بتنوع معايير التمييز بينها. ولذلك يقترح الباحث الأمريكي 'ستانلي هوفمان' التفريق بينها على أساس درجة إعدادها ومداهها وموضوعها:

فمن حيث الإعداد ، هناك أبحاث تقتصر على بعض القضايا المنهجية، في حين، يطرح بعضها الآخر الفرضيات للتوصل إلى قوانين. ومن حيث مداها يمكن التمييز بين بعض الأعمال التي تتوخى الوصول إلى نظريات جزئية ، وتلك التي يتعدى اهتمامها هذا المدى، لينصب على إيجاد نظريات عامة (١) .

٤٣٩٥٤٤

و انطلاقاً من موضوع هذا البحث ، سيتم التفريق بين النظرية التجريبية التي تهتم بظواهر محدودة ولموسة: أحداث معينة، قرارات ، الخ ، وبين النظرية الفلسفية التي تتحرى رصد الواقع على بعض القيم في اتجاه تحقيق النموذج الذي تحلم به.(١) .

ثالثاً: نظرية القوة:

تعتبر نظرية البحث التاريخي، النظرية المثالية، والنظرية الواقعية أو نظرية القوة من النظريات التقليدية لدراسة العلاقات الدولية.(٣). وبما أن جُل أدبيات العلاقات الدولية قد أعطت مكانة مرموقة لنظرية القوة.(٤). فسيتم التطرق لها بشيء من التفصيل: إن من أشهر دعاة نظرية القوة "مور جنثاوا" MOR GENTHAU الذي كرس جهوده في كتابه "السياسة بين الأمم" حيث أعتبر أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة، ويشير "مورجنثاوا" إلى ستة أركان أساسية لنظرية القوة هي:-

- ١- إن المدرسة الواقعية REAL POLITIK تؤمن بأن السياسة تحكمها قوانين موضوعية لها جذورها الطبيعية البشرية.
- ٢- إن مبدأ المصلحة يجب أن يفسر بالنسبة لأعتبارات القوة.
- ٣- إن العلاقة بين المصلحة والقوة هي حصيلة التاريخ وتغيير البيئة.
- ٤- إن النظرية الواقعية تدرك أهمية العمل الخلفي في السياسة.
- ٥- إن النظرية الواقعية ترفض توحيد المبادئ الخلفية لأمة ما مع القواعد الخلفية التي تسود العالم.
- ٦- تعترف النظرية بالفجوة القائمة بين ما تسعى إليه وبين غيرها من الأفكار (أي النظريات الأخرى) (٣:٢٨-٥٤).

وبهذا فإن تعدد النظريات في دراسة العلاقات الدولية أصبحت مشكلة قائمة بحد ذاتها. وحسب وجهة نظره فإن القوة السياسية هي المقدرة على السيطرة على تفكير الآخرين وسلوكهم. وتعني القوة في العلاقات الدولية 'القدرة على التحكم والتأثير في تصرفات الدول الأخرى' (٣:٢٨-٥٤). وتشمل القوة في السياسات الدولية: الموارد الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والبشرية، والجغرافية، والاستراتيجية، الخ.

ويقول "ارنولد ولفرد" ARNOLD WELFORD أن القوة لا تكتسب كهدف نهائي في حد ذاته، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها (٣:٢٨-٥٤). في حين يؤكد "شومان" SCHUMANN - وهو منظر في نظرية القوة - أنه "طالما أن البقاء هو القانون الأول للحياة، فإن أولى مهمات الدبلوماسية هي تحسين أوضاع الأمن" ووجهة النظر هذه تعتبر معتمدة في معظم أدبيات سياسة القوة.(٢:٢٢٢-٢٣٣). وتستخدم القوة لتوسيع

أهداف السياسة الدولية الأخرى ، فهي ذات أهمية في تأكيد الحفاظ على الذات والأمن وزيادة الهيبة الدولية ، وتحقيق الكفاية الاقتصادية.

وكما هو الحال بالنسبة للقضايا الأخرى في السياسة الدولية، فإن للقوة قيمة نسبية ، فالدول التي لا تزيد من قوتها ستصبح أضعف بالمقارنة مع الدول الناجحة في هذا المجال .وقد وقعت المعجزات الاقتصادية في كل من ألمانيا الغربية واليابان عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية وهزيمتهما فيها ، حيث وصلا إلى وضع مرموق أهلها لأن تكونا من طليعة القوى العالمية، مع إنحطاط نسبي في قوة بعض الدول مثل بريطانيا العظمى وفرنسا. وفي بعض المواقف تكون القوة المحتملة ذات فائدة أيضاً في التعامل مع الحكومات الأخرى ، فاليابان مثلاً تملك من التكنولوجيا والموارد المالية ما يمكنها أن تصبح قوة عسكرية من الدرجة الأولى . (٣) .

وقد قال "توماس هوبز" THOMAS HOBBS في معرض حديثه عن العلاقات الدولية ' بأن العلاقات بين الدول ترتكز على علاقات قوى وليس على علاقات حق، فهي تخضع للعبة المصالح الوطنية ' (١٣:١) .

ولقد أكد على هذه النقطة المفكر الفرنسي "أرون" ARON في إحدى دراساته حيث ذكر ما يلي:-

' لقد بحثت عما يشكل خاصية أو خصوصية العلاقات الدولية، وأعتقد أنني لمست ذلك في مشروعية وشرعية استخدام القوة من طرف الممثلين ' (١٣:١) .
وبناء على ما تقدم فإنه يمكن تطبيق نظرية القوة كأحدى نظريات العلاقات الدولية على واقع العلاقات الأردنية - البريطانية والتي هي موضوع الدراسة .

رابعاً : نظرية القوة وواقع العلاقات الأردنية - البريطانية:

إن أي نظرية عامة، لا يمكن وضع خطوطها الرئيسية أو تصميم معطياتها ومركزاتها وفرضياتها الأولية، إلا بعد التحديد المسبق والدقيق للمجالات التي يمكن أن يشملها التحليل النظري الذي يجب أن يشمل دراسة حقائق العلاقات الدولية كافة، المركبة العناصر والمتداخلة الأبعاد. وربما كان من الأنسب تركيز نظر الباحث على الطبيعة السياسية للعلاقات الدولية (البعد السياسي) دون الاهتمام بالأبعاد الأخرى لتلك العلاقات كالأبعاد الاقتصادية، والثقافية، والنفسية، والتكنولوجية ... الخ (٣).

وبالنظر إلى هذه الحقيقة المعقدة، هل يمكن التوصل إلى نظرية علمية متكاملة في العلاقات الدولية، تأخذ في الاعتبار كل تلك العوامل والدوافع مما يمكننا من وضعها في الإطار الصحيح؟

ثم ما هي الأطر المنهجية التي يمكن أن يُعتمد عليها في قياس مثل هذا التداخل عندما يتعرض الباحث النظري للعلاقات الدولية؟ إذ إن على الباحث النظري طبقاً لمنطق التأثير المتبادل المشار إليه أن يركز على:-

- أ- الظروف البيئية المحيطة بكل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المتحدة.
- ب- اتجاهات الرأي العام الداخلي في كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المتحدة حول العديد من القضايا التي تهم شعبي الدولتين.
- ج- الظروف الإقليمية المحيطة وأنعكاساتها على الأوضاع والاتجاهات الداخلية في كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المتحدة.
- د- عوامل التهديد والتحدي الخارجي لكل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المتحدة.
- هـ- ضغوط الواقع الدولي ككل.
- و- وأخيراً الأنعكاسات المحتملة للعلاقات الأردنية - البريطانية(٣).

ولذلك فالنظرية في العلاقات الدولية تحاول أن تجيب على بعض هذه الأطر المنهجية التي تكون عادة على شكل أسئلة رئيسية، حيث يوجد في هذا الإطار ثلاثة

مستويات للتحليل النظري في العلاقات الدولية نذكرها على سبيل المثال لا الحصر وهي:-

١- مستوى النظريات الكبيرة أو الشاملة (Grand - Theories).

٢- مستوى النظريات المتوسطة المدى. (Middle - Range Theories).

٣- مستوى النظريات الصغيرة (Micro - Theories).

حيث إنها تركز على بعد معين داخل في تركيب ظاهرة كبيرة ، وتحاول أن تصل من خلال تحليله إلى نتيجة أو فرضية معينة، كـنظريات الردع وغيرها من النظريات.(٤٤:٣-٤٥).

وإذا ما حاولنا تطبيق نظرية القوة على واقع العلاقات بين المملكة المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية ، فإننا نجد بأن المملكة المتحدة تعتبر من الدول المتميزة بقوتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ، وبالتالي السياسية . أما المملكة الأردنية الهاشمية فهي لا تمتلك القوة المادية والبشرية ، ولكنها تمتاز من ناحية حيوية القيادة السياسية والموقع الجغرافي ، كموقع متوسط واستراتيجي في منطقة مهمة ، هي منطقة الشرق الأوسط ، ومع ذلك نجد أن هناك تفوقاً واضحاً لصالح المملكة المتحدة ، التي تمتلك بالتالي تأثيراً نسبياً على سلوك المملكة الأردنية الهاشمية .

أما نظرية "أورجا نسكي" ORGANSKY في تحولات القوة ، فتؤكد أن تحولات القوة تمر بثلاث مراحل رئيسية هي على التوالي:-

١- محصلة القوة الكامنة (Stage of potential power).

٢- المرحلة الانتقالية (Stage of transitional Growth).

٣- مرحلة نضج القوة (Stage of power Maturity) (٧٧:٣-٧٩) .

ويمكن هنا تطبيق مرحلة القوة الكامنة على واقع المملكة الأردنية الهاشمية ، ومن أبرز سمات هذه المرحلة:-

أ- إنخفاض الناتج الصناعي بشكل نسبي .

ب-عدم فعالية مؤسسات الحكم مقارنة بالدول الغربية ذات النظم الديمقراطية.

ويمكن تطبيق مرحلة نضج القوة على واقع المملكة المتحدة ، حيث من أبرز سمات هذه المرحلة:-

أ- نضج الدولة صناعياً بالكامل.

ب- وجود تكنولوجيا متطورة جداً.

ج- تزايد الكفاءة الاقتصادية بدرجة كبيرة.

د- كفاءة الأجهزة الحكومية حيث تصل إلى ذروتها (٣: ٧٧-٧٩).

وحسب وجهة نظر 'أورجا نسكي' فإنه يمكن تصنيف المملكة المتحدة حسب فئة الدول القوية والقائمة . حيث النظام الدولي محكوم في المقام الأول بعلاقات القوة، وبالكيفية التي تنتزع بين أطرافه ، ويضيف أن الفارق بين الدولة المسيطرة (Dominant Nation) (الولايات المتحدة) ، والقوى الكبرى (Great powers) في النظام الدولي ، الذي تعتبر المملكة المتحدة دولة كبرى فيه ، لا يتمثل فقط في اختلاف المقدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى ، وإنما في حجم المزايا التي تؤول إليها من وراء إنتسابها لهذا النظام (٣) .

ولكن، لما كانت هذه الدولة الكبرى تقوم بدور مهم ، كطرف فاعل في النظام الدولي، فإن الدولة المسيطرة لا يمكنها الاستغناء عن المساعدة التي يمكن أن تحصل عليها من هذه الدولة الكبرى ، لجعل النظام الدولي يعمل بكل تعقيداته ، ومن هنا فإن هذه الدولة الكبرى تجد نفسها هي والدول الكبرى الأخرى طرفاً في تحالف مع الدولة المسيطرة لتشاركها في زعامة النظام الدولي ، وبالتالي لاقتسام المميزات التي يوفرها هذا البعد القيادي بالنسبة لها كدولة كبرى ولبقية الدول الكبرى الأخرى (٣) .

كذلك يمكن تصنيف المملكة الأردنية الهاشمية ، في فئة الدول الضعيفة، وغير القائمة ، وتضم هذه المجموعة عدداً كبيراً من الدول التي تقبع في قاعدة الهرم الدولي لعلاقات القوة ، وغالباً ما تكون دولاً غير صناعية أو مستعمرات فيما مضى.(٣) .

وعلى أية حال فإن قوة الدولة تكون بالغة التأثير عندما تستخدم كأداة للتفاوض من دون تطبيقها فعلياً ، حيث أن الغموض الذي ينطوي عليه التهديد بأستخدام القوة يتلشى عند أستخدامها . ومن هنا نقول بأن القوة هي متطلب سابق لتحقيق النفوذ.(٣١٩:٥)

خامساً : مفهوم السياسة الخارجية ومفهوم المصلحة القومية:

تطورت ظاهرة السياسة الخارجية خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية تطوراً أساسياً من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بثتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات . ومع تعدد القضايا العالمية، وتزايد عدد الوحدات العاملة في المحيط العالمي، زاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، كما زادت أهميتها بالنسبة للرفاهية العامة للمجتمعات، وبالذات في الدول النامية.(٦)

وإنطلاقاً من ذلك ، فإنه لا يوجد اتفاق بين أساتذة العلاقات الدولية حول تعريف مفهوم السياسة الخارجية (٧) . لأنه ليس من السهل إعطاء تعريف شامل ودقيق لها فهذا المصطلح يثير جملة من الإشكالات والقضايا(١) . ويصعب هنا عرض معظم تعاريف مفهوم أو ظاهرة السياسة الخارجية التي كانت بطريقة أو بأخرى تعكس وجهات نظر أساتذة العلاقات الدولية، وسيتم إيراد ثلاثة تعاريف فقط للسياسة الخارجية، منها تعريف الأستاذ الدكتور "محمد فضة" الذي قال في كتابه (سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث) بأنها "مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها القومية. كما أنها محاولات الدولة لتحقيق على المستوى العالمي قيما وأفكاراً تؤمن بأنها فاضلة. وهي أيضاً رد فعل للمؤثرات الخارجية " (١٨:٨) .

ويضيف الأستاذ الدكتور (محمد فضة) في هذا السياق فيقول: " ولما كانت الدولة تعيش وتتعامل مع غيرها ضمن النظام السياسي الدولي، فإن الأساس القيمي للسياسة الخارجية هو الذي يسبب التعصب الحاد للوطنية في عصرنا هذا. ويجعل كل المشاكل أكثر صعوبة، وتحدث العلاقات الدولية في مناخ تسوده الإختلافات وعدم الاتفاق، إذ أن الدولة تصطدم مع الدول الأخرى التي تسعى في الوقت ذاته إلى إنجاز مهمة معاكسة"(١٨:٨). وهكذا فإن نجاح دولة في سياستها الخارجية قد يكون على حساب فشل سياسة دولة أخرى. (١٨:٨) .

أما التعريف الثاني فهو للأستاذ الدكتور *مازن اسماعيل الرمضاني* أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بغداد ، حيث عرفها بأنها " السلوك السياسي المعتمد من قبل

صانع القرار ، خارج حدود دولته ، ومقابل من غيره من اللاعبين الدوليين بقصد إنجاز هدف معين ' (٩ : ٦٤) .

وهناك تعريف ثالث للسياسة الخارجية قدمه الأستاذ "روي جونز" ROY JONES ، وهو أنها ' تحقيق الأفعال والغايات للدولة خارج حدودها الإقليمية ' (١٠ : ١) .

وعند الحديث عن مفهوم السياسة الخارجية لا بد من الحديث عن مفهوم المصلحة الوطنية و القومية ، حيث إن المصلحة الوطنية هي ' المفتاح الأساسي في السياسة الخارجية ' ويرتد هذا المفهوم - في جوهره - إلى مجموع القيم الوطنية، تلك القيم النابعة من الأمة والدولة في الوقت نفسه ، غير أن هذا المفهوم لا يخلو من غموض.

إن ثمة تعريفاً للمصلحة الوطنية والقومية يصفها بأنها : ' الأهداف العامة المستمرة التي تعمل الأمة من أجلها، وطبقاً لهذا التعريف تتميز المصلحة الوطنية والقومية بعموميتها وإستمرارها وإرتباطها بالعمل السياسي. (١١ : ٦٩) .

إن مفهوم المصلحة الوطنية والقومية قد أحتل -في أيامنا - مكاناً بارزاً في قائمة مفاهيم علم العلاقات الدولية، الأمر الذي يقتضي منا التساؤل عما يعنيه هذا المفهوم (١٢) .

وفي معرض الحديث عن مفهوم المصلحة الوطنية والقومية نسوق هذا التعريف للأستاذ "فاروق دبلان" حيث يقول: ' إن المصلحة (Interest) هي المنارة التي تهتدي بها الدول والحكومات في علاقاتها مع بعضها البعض. فالحكومات لا ترجع عادة إلى كتب المبادئ والمثل العليا تستقي منها الآراء والنظريات في توجيه سياساتها الخارجية، إذن لكانت الكتب السعادية بساطير عملية ثابتة ، ولكانت الدول مجتمعات من الملائكة ، وكان أهل الحكم فيها منات من القديسين! أليست الطريقة التي تدار بها شؤون الدولة - أية دولة - إنما هي تجسيد حتى لأهمية ' المصلحة ' في التعامل الدولي ؟ أليست هي الأساس المتين الذي تبني عليه الحكومات سياستها الخارجية ، وتقوم عليه فلسفة الحكم كلها؟ أنه منهج قديم في السياسة ، كما أنه مذهب كلاسيكي في الحكم منذ أن كانت للإنسان دول ، ومنذ أن كانت له مجتمعات ' (١٣ : ٣) .

ومن هنا فإن المصالح الوطنية والقومية هي بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسات الخارجية للدول، وكل اختلاف في تفسير مضمون المصالح الوطنية

والقومية بواسطة أجهزة إتخاذ القرارات المسؤولة لا بد وأن يترتب عليه فوراً وبالضرورة إجراء تغييرات مماثلة في مضمون هذه السياسات الخارجية ، وتلك حقيقة مستقرة لا جدال بشأنها بين أساتذة العلاقات الدولية، وقد تبرز فكرة المصلحة الوطنية والقومية وتعبّر عن نفسها في السياسة الخارجية للدولة في ضوء أي من الأهداف الرئيسية التالية:-

١ - العمل على حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي والسلامة الإقليمية للدولة.

٢ - تنمية مقدرات الدولة من القوة.

٣ - زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة.

٤ - الدفاع عن أيدلوجية الدولة والعمل على نشرها في الخارج.

٥ - صيانة الثقافة الوطنية وحمايتها من أخطار الغزو الخارجي.

٦ - الذود عن السلام. (١٤:١١-١٢) .

وفي بعض الأوقات تؤكد سياسة الدولة الخارجية على واحد أو أكثر من هذه الأهداف على حساب الأهداف الأخرى، وتنبع الحاجة إلى وضع أولويات بسبب محدودية الموارد لدى الدول كافة ، وحتى القوية منها، فقد تفرض ندرة الموارد الاقتصادية على الدول إعادة ترتيب أولوياتها ، فعلى سبيل المثال ضحت بريطانيا العظمى بكثير من هيبتها ونفوذها الدوليين من أجل التركيز على مشكلاتها الاقتصادية المحلية بعد الحرب العالمية الثانية. (٥) .

وبمعنى آخر يجب على المسؤولين إجراء إنتقاء بين الأهداف الممكنة لسياستهم الخارجية التي سيطلقون عليها أسم ' المصلحة الوطنية ' عامدين أم غافلين. (١٥) .

ومن هنا فإنه لا يمكن إخفاء العلاقة بين الوسيلة والغاية في العلاقات الدولية، وقد تفرض طبيعة الهدف الذي تسعى إليه الدولة على رجال السياسة إتباع طرق معينة، وكلما تنوعت أهداف الدولة ، إختلفت سبلها . (٢) .

ولكن أياً كانت الصعاب التي تعترض رسم سياسة خارجية رشيدة، فإن الدولة يجب أن تتبنى مفهوماً واضحاً لأهداف السياسة التي تنتهجها، وإلا هُددت بأن تدور في دوامة تضعها تحت رحمة الأعاصير الدولية العاصفة.

٢-الدبلوماسية.

٣-الوسائل الاقتصادية ومنها:-

أ- ١. الرقابة على النقد . ٢. فرض حظر تجاري (Embargo) على دولة معينة .

ب- ١. فرض التعريفات الجمركية (Tariffs) . ٢. نظام الحصص (Quotas) .

ج- المقاطعة (Boycott) .

د- السياسات الأندماجية.

هـ- التأميم والتجميد. (Nationalization)

و- تخفيض قيمة العملة (Devaluation) .

ز- سياسة المساعدات .

٤-الوسائل العسكرية. (١٨) .

٥- الوسائل الإعلامية .

وهنا لا بد من التطرق إلى أهم النظريات التي فسرت السياسة الخارجية، فلقد عرف الفكر الغربي نهجين في السياسة الخارجية منذ الثورة الفرنسية : النهج الايدلوجي والنهج التحليلي:-

ويفترض الأول أن السياسات التي تصطنعها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة. فتصنف السياسات الخارجية بالديمقراطية، والإستبدادية والتحررية والإشتراكية والمحبة للسلام أو العدوانية. ويفترض النهج الثاني أن للسياسة عدة مقومات منها تقاليد الدولة التاريخية، وموقعها الجغرافي ومصالحها الوطنية والقومية ، وأهداف الأمن وحاجاته، فعلى المراقب الذي يريد أن يفهم السياسة الخارجية أن يحيط بكل هذه المقومات ، وما هو أكثر منها. (٤) .

المبحث الثاني

البعد التاريخي لكل من المملكة المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية :

أولاً : البعد التاريخي للمملكة المتحدة :

ليست بريطانيا عريقة النشأة كشعب فحسب ، بل هي عريقة كأمة أيضاً . ولقد ساعد صغر مساحة الجزيرة على أن تسود فيها سلطة سياسية واحدة تهيمن عليها أكثرية الشعب الانجليزي . والأنظمة الوطنية السياسية في بريطانيا قديمة العهد ، والولاء لها راسخ في النفوس رسوخاً لا يمكن أن تجده عند الشعوب حديثة العهد بالتكوين القومي ، ثم إن رجحان سيادة البرلمان في علاقته بالعرش توطدت منذ عام ١٦٨٨ . وجعلت التقاليد السابقة من النظام البرلماني نظاماً ليبرالياً وارشتمقراطياً .

ليبيرالياً : من خلال التمسك بحرية الفرد والملكية .

وارشتمقراطياً : بسبب حصر إختيار الممثلين البرلمانيين بأقلية من الشعب .

فالنظام السياسي شأن المجتمع البريطاني ، لم تكن تسود فيه المساواة ، وظل الحال على هذا المنوال حتى نهاية القرن التاسع عشر حين عم حق الانتخاب على جمهور الشعب . ويمتاز التاريخ البريطاني على تاريخ سائر الأمم الأوروبية ، بأن هذا التغيير الديمقراطي الذي أدى إلى تخلي الطبقة الحاكمة عن السلطة التي تولتها مدى قرون قد تم بصورة سلمية ، ودون ثورة ، بل إن بريطانيا تمتاز على الولايات المتحدة الأمريكية ، بتجربتها السياسية الطويلة ، قبل أن تصبح بيمقراطية ، وبأنها كيفت حق التصويت العام مع نظام سياسي قديم العهد . ولقد إقترنت التقاليد الليبرالية البريطانية بروح التسامح تجاه الأفكار المخالفة وغير الشعبية . ولقد ظهرت أبرز خصائص التاريخ البريطاني الحديث بإحترام الحرية الفردية، والحالات التي لم يظهر فيها هذا الإحترام هي حالات إستثنائية . (٤):

ثانياً : البعد التاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية :

حينما تكون الدولة ملكية يكون للتاريخ أهمية خاصة وتأثير خاص على إتخاذ القرار. فالبعد التاريخي - كعامل من عوامل التحكم في القرار السياسي - واضح في صنع السياسة الخارجية الأردنية .

إن المقصود بالبعد التاريخي في هذا الصدد هو الصورة عن الذات (Self-Image) التي حملها الأردن قيادة وشعباً في ضميره ، وملخص هذه الصورة أن الأردن لا يمكن إلا أن يكون عربي التوجه ، وترسخ هذه الصورة في عدد من الحقائق هي :-

أ- الأسرة الحاكمة في الأردن هي إمتداد للأسرة الهاشمية في الجزيرة العربية ، والتي بايعها العرب في مطلع هذا القرن لقيادة الثورة العربية الكبرى ، ووضع قواعد النظام العربي الذي حاول العرب العيش في ظلّه منذ انطلاقة الثورة العربية الكبرى حتى هذه اللحظة.

ب- إن الأسرة الهاشمية تجسد بعدين رئيسيين من أبعاد الشخصية القومية وهما : البعد الديني والبعد التاريخي .

ج- إن الأردن هو الأرض العربية الوحيدة المتبقية التي مازالت تحتضن الحكم الهاشمي، وهي بذلك الدولة الوحيدة التي ما زالت ترمز لشرعية الشخصية القومية ببعديها الديني والتاريخي بعد إنحسار الحكم الهاشمي من سوريا والحجاز والعراق على التوالي.

د- إن الشعب الأردني الذي ألّف حول الأمير عبد الله مؤسس المملكة ، كان يشارك أميره طموحه وتطلعه في أن يكون الأردن مرتكزاً لتحرير سوريا الكبرى من المستعمرين ، بقصد توحيدها وتحقيق أحد أهداف الثورة العربية الكبرى .

هـ- إن هذه المفاهيم ترسخت وأنتشرت عبر السنين في سائر البرامج التعليمية والثقافية في الأردن ، وغدت - مع الوقت - المكونات الأساسية للضمير الأردني العربي . (١٩) : (١٤-١٣).

وعند إجراء مقارنة بسيطة وسريعة بين النظام السياسي البريطاني والنظام السياسي الأردني نجد بأن هناك قيماً مشتركة تتجسد من خلال ما يلي :

١- المؤسسة الملكية في كلا النظامين السياسيين حيث تحرص المؤسسة الملكية في النظام السياسي البريطاني على الوحدة القومية بإعتبار أن بريطانيا كان لها تاريخ حافل بالأمجاد كإمبراطورية سابقة ، ومن هنا فإن بريطانيا كانت تعارض الانضمام إلى الوحدة الأوروبية بإعتبار أن بريطانيا هي الكل وأوروبا هي الجزء . ولكن هذا الأعتقاد البريطاني مغاير تماماً لما هو الحال في الواقع الدولي المعاصر .

أما المؤسسة الملكية في النظام السياسي الأردني فهي تحاول جاهدة منذ تأسيس الإمارة الأردنية تحقيق هدف الوحدة القومية العربية ، ولا تزال لغاية الآن من أجل الحفاظ على مصالح الأمتين العربية والإسلامية بإعتبار أن الأمة العربية على وجه الخصوص كان لها تاريخ حافل بالأمجاد ، ومن هنا نرى حرص القيادة السياسية الأردنية على تحقيق هدف الوحدة العربية باستمرار ومن خلال الخطاب السياسي الأردني .

٢- التكوين المؤسسي للبرلمان : حيث بقي الأردن أكثر من عقدين من الزمن تحت الإنتداب البريطاني ، ولذا فإن تطوره السياسي إتبع نمطاً معائلاً لنمط الكثير من البلدان الأخرى الواقعة تحت الحكم البريطاني (٢٠) .

إن النظام السياسي البريطاني هو نظام ملكي دستوري على رأسه الملكة ، والملكة في الواقع تملك ولاتحكم ، ورئيس الحكومة بيده كل السلطات الفعلية ، وتمثل السلطة التشريعية في البرلمان المكون من مجلسين :

- مجلس النواب أو مجلس العموم (House of Commons) الذي يضم ٦٣٥ نائباً ينتخبون بالأقتراع العام والمباشر من بين المواطنين الذين بلغوا ١٨ سنة ولمدة خمس سنوات(٢١).

- مجلس اللوردات (House of Lords) الذي يجري إنتخابه كل ١٨ سنة ، ويضم ٨٠١ ولكن أعضاءه العاملين يتراوحون بين ٩٠-١٢٠ لورد .

أما النظام السياسي الأردني فهو نظام ملكي وراثي في سلالة الملك عبدالله بن الحسين ، والسلطة التنفيذية تناط بالملك الذي يتولاها بواسطة وزرائه ، ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام البرلمان .

مجلس الأمة الذي يتألف من مجلسين :-

- مجلس النواب: ويضم ٨٠ نائباً ينتخبون بالأقتراع العام والمباشر من بين

المواطنين الذين بلغوا ١٨ سنة ، ولمدة ٤ سنوات .

- مجلس الأعيان : ويضم ٦٠ عيناً يقوم الملك بتعيينهم (٢٠) .

إذن تركز الدولة الأردنية على دعائم الحكم الديمقراطي فحكومتها ملكية نيابية برلمانية (٢٢) .

٣- التسامح تجاه الأفكار المعارضة : كما ذكر سابقاً فإن النظام السياسي البريطاني هو نظام ليبرالي متسامح تجاه الأفكار والأحزاب المعارضة والتي لها دور بارز وهام في تقدم المجتمع البريطاني من خلال ما تقدمه من أفكار بناءة وإيجابية في تقييم سياسة الحكومة البريطانية العامة .

أما النظام السياسي الأردني فهو أيضاً نظام متسامح تجاه أحزاب المعارضة ، والتاريخ يؤكد صحة ذلك ، ومن هنا فإن النظام السياسي الأردني كان يؤكد ذاته ويتطور نحو صيغ حديثة للعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية (٢٣) .

ومن هنا ، يمكن القول ، بأن البعد التاريخي لكل من المملكة المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية - ومن خلال القيم المشتركة لكلا النظامين - قد أوجد حالة من التوافق والإنسجام في العلاقات الأردنية - البريطانية في معظم مراحلها ، وهذا بطبيعة الحال أدى بالعلاقات إلى مزيد من الخصوصية والمتانة حتى يمكن وصف العلاقات الأردنية - البريطانية بالعلاقات التاريخية نظراً للارتباط التاريخي الذي يربط بين الظروف الموضوعية لكلا الدولتين منذ أمد بعيد .

(١) مراسلات الشريف حسين- مكماهون والثورة العربية الكبرى :

أولت بريطانيا إهتمامها لليقظة القومية عند العرب منذ نهاية القرن التاسع عشر (أنظر نص وثيقة كامبل بنرمان Campbell Banner Man)، وبدأت إتصالاتها بالزعماء التقليديين والضباط وشيوخ القبائل والشخصيات الدينية سواء عن طريق البعثات الأثرية البريطانية في الأقطار العربية مثل "جرتروديل" Gretrude Bell و"ت.أ. لورنس" T.E.Lawrence وغيرهما ، أو عن طريق مبعوثيها الرسميين. ولذلك لم يكن من المستغرب أن يستقبل الانجليز- بعد إندلاع الحرب العالمية الأولى - رسل الشريف مكة، "الحسين بن علي" ، هذا الأمير المنحدر من النبي محمد(صلعم) ، والذي كان يدير الأماكن المقدسة في منأى عن السلطة العثمانية. كما كان على إتصال بالجمعيات السرية العربية التي تأسست في بداية القرن العشرين ، مثل : "العهد" التي كان ينتمي إليها الضباط العرب في الجيش العثماني ، وقد تبنى قرار هذه الجمعيات السرية الذي اتخذ سراً في دمشق بحضور أحد أبنائه (الأمير فيصل) والقاضي بإعلان الثورة على الحكم العثماني.(١٣:٢٤) .

وقد تمت هذه المراسلات في إطار ما كانت تجريه الاستخبارات البريطانية في مكثبي مصر والهند ، حول إمكانية قيام ثورة عربية على الأتراك العثمانيين من جهة، ولتطمين رعايا بريطانيا من المسلمين على الأماكن المقدسة من جهة أخرى، وقد كانت هذه المراسلات في المدة بين ١٤ تموز عام ١٩١٤ و ١٠ آذار عام ١٩١٦، وتمثلت في عشر رسائل، خمس منها كتبها "الحسين" وخمس كتبها "هنري مكماهون" HENRY MACMAHON. وقد جرت على مرحلتين، المرحلة الأولى بواسطة "الشريف عبد الله" النجل الثاني للشريف حسين" ، الذي حاول معرفة موقف الحكومة البريطانية في حال إضطرار الشريف إلى الدفاع عن الحجاز وحمايته من تعديت الأتراك ، حيث كان يلتقي باللورد "كيتشنر" KITCHENER المعتمد البريطاني "ورونالد ستورز" RONALD STURZ السكرتير الشرقي في دار الاعتماد (٢٥) .

أما المرحلة الثانية فقد بدأها "وينغيت" WINGATE بواسطة السيد "علي الميرغني" الذي أقترح بعد إتصالاته بمذكرة من الخرطوم مؤرخة في ١٦ أيار عام ١٩١٠ ماييلي:-

أ- إعادة الخلافة الإسلامية بعد سقوط تركيا .

ب- جعل الخلافة الجديدة في الجزيرة العربية لأهميتها الدينية والتاريخية

والسياسية للمسلمين .

ج- أفضل رجل لتوليها هو الشريف الحالي لإنتسابه إلى آل البيت.

ثم أكمل هذه الإتصالات السيد 'هنري مكماهون' المعتمد البريطاني الجديد في مصر . وقد دعت مراسلات الجانب العربي إلى أن تعترف بريطانيا بإستقلال الأقطار العربية الواقعة ضمن الحدود الآتية : شمالاً خط مرسين- أضنة الموازي لخط ٣٧ شمالاً الذي تقع عليه . برجيك- أورفة - ماردين مديات- جزيرة إبن عمرو- العمادية حتى حدود إيران، وشرقاً حدود فارس إلى خليج البصرة ، وجنوباً المحيط الهندي بإستثناء عدن التي ستحتفظ بوضعها الحالي ، وغرباً على إمتداد البحر الأحمر ثم البحر الأبيض المتوسط حتى مرسين . وعلى بريطانيا أن توافق على إعلان خلافة عربية(٢٥) ، على أن تعقد الدولة العربية المستقلة مع بريطانيا لمدة ١٥ سنة تتضمن التعاون العسكري بين البلدين ، وتأمين أفضلية بريطانيا في الإتفاقات الاقتصادية التي قد تبرمها الدولة العربية ، وإعتبار هذه المطالب شرطاً لإعلان العرب الثورة على الحكم العثماني .(٢٦) .

ومن خلال المتابعة لنصوص المذكرات والرسائل المتبادلة بين 'الشريف حسين' والسير 'هنري مكماهون' ، يمكن إستخلاص بعض الجوانب التي تلقي الضوء على فكر الثورة دون الخوض في تفاصيل تلك المراسلات والآراء والوعود البريطانية حولها (٢٧) .

كما أن الرسائل التي كتبها الشريف حسين' تؤكد التصميم على نيل الإستقلال السياسي بحدود المنطقة العربية في القسم الآسيوي، وتعرب عن إعتقاد العرب بأن المصالح بينهم وبين بريطانيا متبادلة، وأن من الممكن الإشتراك في حلف مع بريطانيا لتحقيق تلك الغاية ، على أن تعترف بالخليفة العربي عند مبايعته من قبل العرب(٢٧:١٤٠-١٤٢) .

أما شروط مواده الأساسية فذات شقين: الالتزامات التي تعهد بها الطرفان في الأعمال الحربية لم ينص عليها بصراحة ، لأنه تم بحثها شفهاياً مع رسول الشريف، ومن الناحية السياسية تعهد الشريف بإعلان الثورة العربية والتنديد بالحكم العثماني علناً ، ووصف العثمانيين بأنهم أعداء الإسلام . كما تعهدت بريطانيا صراحة بتعهدين واضحين:

الأول: الاعتراف بالخلافة الإسلامية في حال قيامها.

الثاني: الاعتراف بإستقلال العرب ضمن منطقة معينة، وحماية هذا

الإستقلال(٢٧:١٤٠-١٤٢) .

وقد إبتدأت أزمة العلاقة بين القومييين العرب والأتراك بشكل واضح بعد (إنقلاب جمعية الاتحاد والترقي الذي حدث عام ١٩٠٨) وأفرغ الخلافة من بعدها الإسلامي ، وحولها إلى سلطة تركية، في وقت بلغ فيه (الوعي العربي) مرحلة متقدمة ليجد أمامه محاولات تركية لخنق أصوات الحرية والمفكرين والمصلحين الذين حاولوا النهوض بقضيتهم العربية، وقد برزت الفكرة القومية لتبدأ فترة جديدة من العلاقات العربية - التركية .

ولم يكن بروز الفكرة القومية في صفوف العرب وحدهم ، وإنما بين جميع الأقليات التي عاشت تحت السيطرة التركية ، أما الأتراك فقد سيطرت فكرة الطورانية القومية التركية على سياستهم ، وأصبحت السياسة الرسمية للدولة بعد نجاح ثورة عام ١٩٠٨ (٢٧) .

وقد تم أول إتصال بين 'الشريف حسين' والجمعيات العربية السياسية ولا سيما جمعيتي (العهد) و(العربية الفتاة) عن طريق "فوزي البكري" الذي سافر إلى الحجاز لتأدية الخدمة العسكرية في حرس 'الشريف حسين' في أواخر كانون الثاني عام ١٩١٥ وذلك لكي يطلع أعضاؤها على الإتصالات التي بدأها عام ١٩١٢ مع الانجليز (٢٧: ١٣٩ - ١٤١).

وفي هذه الاثناء كانت الدول الثلاث الكبرى (بريطانيا وفرنسا وروسيا) تفكر في تحديد مطالب كل منها في الممتلكات العثمانية في آسيا ، وقد أسفرت هذه المفاوضات السرية بين هذه الدول الثلاث بشأن اقتسام الأجزاء الآسيوية من تركيا عن عقد إتفاقية 'سايكس - بيكو' SYKES - PICOT AGREEMENT التي تم التوقيع عليها في أيار عام ١٩١٦ ، (انظر نص الإتفاقية في ملحق رقم ٢) وذلك قبل إعلان الثورة بستة وعشرين يوماً (٢٧: ١٣٩-١٤١) .

وفي ١٠ حزيران عام ١٩١٦ أعلن 'الشريف حسين' ثورة العرب وإستقلالهم عن الدولة العثمانية في رسالة وجهها إلى قائد الحامية التركية في مكة ، وفي ٢٧ من الشهر نفسه بين الحسين في خطاب طويل أسباب قيام الثورة العربية.(٢٤)

وفي الثاني من تموز عام ١٩١٦ أصدرت الحكومة التركية قراراً بعزل 'الشريف حسين' ، وعينت أحد أقاربه "الشريف علي" خلفاً له ، فبادر زعماء العرب ومشايخ القبائل في الحجاز إلى مبايعة 'الشريف حسين' ملكاً على الدولة العربية ، وكان ذلك في نهاية تشرين الأول عام ١٩١٦ (٢٥) .

وقد بدأت المعارك الحربية في جدة في ١٣ حزيران عام ١٩١٦، وأنهزمت الحامية التركية وسقطت مكة في تموز من العام نفسه ، وبعد شهرين تقريباً حرر العرب ثغري 'الليث' و'أومليح' على البحر الأحمر بين الحجاز واليمن ، وفي ٢٣ أيلول عام ١٩١٦ استسلمت الطائف ، وفي تموز عام ١٩١٧ سقط ميناء العقبة . وعندما احتل البريطانيون بغداد بقيادة 'الجنرال نيكسون' NIXON 'احتج 'الحسين' ، وكانت الإجابة البريطانية بأن ذلك تدبير عسكري مؤقت ولا أهمية له من الوجهة السياسية (٢٥) .

وإبان عامي ١٩١٦-١٩١٧ انضم إلى الجيش الشريفى عدد من الضباط القوميين في فلسطين وسوريا ممن كانوا في الجيش العثماني ، وتطوع عدد كبير من عرب المشرق فوصل الجيش الشريفى إلى ٧٠ ألف مقاتل ، وأنطلق عام (١٩١٧-١٩١٨) ليساعد جيوش 'الجنرال اللنبي' ALLENBY لتحرير فلسطين ، فاحتلت القوات العربية طولكرم في فلسطين في ١٩ أيلول عام ١٩١٨ ، وكان أول من دخل دمشق ورفع العلم العربي عليها في تشرين أول ، وأصبح الأمير 'فيصل' المتحدث الرسمي بأسم القضية العربية . وبعد ذلك قام الجيش الشريفى بتحرير بيروت وطرابلس وصيدا وصور وحمص وحلب وحماه ، وفي تشرين الأول ألف 'شكري الأيوبي' الحكومة العربية الأولى في بيروت ، ورفع العلم العربي على سرايا بيروت . (٢٥:٩١) .

وفي السادس والعشرين من حزيران عام ١٩١٦ /أي بعد ستة عشر يوماً من إعلان الثورة /أصدر 'الحسين' منشور الثورة ، ودعا العرب للنضال ضد الحكم العثماني، فانضمت إليه القبائل العربية ، كما انضم كبار ضباط الجيش التركي من العرب وجنوده ك'عزيب علي المصري' ، وعدد من الضباط القوميين الذين كانوا أسرى حرب في المعتقلات بمصر والهند ومنهم 'نوري السعيد' 'ومولود مخلص' ، وعدد آخر من الضباط العراقيين والسوريين ، وهؤلاء هم الذين مثلوا صلب جمعية العهد ، وقد أصبحوا ركن الحملة العربية التي إنبعثت عن الثورة ، وقاموا فيها بالدور الكبير ، وتم تنظيم ثلاثة جيوش : الأول شمالي بقيادة 'الأمير فيصل' ، والثاني جنوبي بقيادة 'الأمير علي' ، والثالث شرقي بقيادة 'الأمير عبد الله' (٢٧:١٤) .

وفي ٢٩ تشرين الأول تمت مبايعة 'الشريف حسين' ملكاً للبلاد العربية ، وتكونت أول حكومة عربية برئاسة 'الأمير علي' وعضوية 'الأمير فيصل' وزيراً للداخلية و'الأمير عبد الله' وزيراً للخارجية و'عزيب علي المصري' رئيساً للأركان العامة، ولكن لم

يمارس أحد من هؤلاء مهام وظيفته ممارسة فعلية بسبب إنهماكهم في الحرب .

وعند تسليط الضوء على عوامل الثورة نجد أن من أبرزها بلورة الفكرة القومية العربية ، وإصرار الأمة العربية على تحقيق وحدتها ، والظفر بإستقلالها ، والتحرر من السيادة التركية (٢٧:١٤٠) .

وبدراسة بيان الثورة الأول الذي أصدره 'الشريف حسين' في ٢٦ حزيران عام ١٩١٦ ، ومتابعة المنشورات التي تتجاوز العشرة ، وهي منشورة في جريدة 'القبلة' ، الجريدة الرسمية الناطقة بأسم الثورة ، وبالرجوع إلى أعداد الجريدة للسنوات (١٩١٦-١٩١٩) وما احتوته من مقالات وآراء ، يتضح لنا أن الوجهة السائدة أثناء الثورة هي أنها عربية إسلامية ، فالعروبة تقتنن بالإسلام ، والعمل من أجل نهضة العرب وإستقلالهم ، وخدمة للإسلام(٢٧:١٤١) .

إن كثيراً من المقولات والأحكام التي تشرح الانبعاث العربي الذي قام داخل الدولة العثمانية ، وأخذ في النهاية شكل الثورة العربية ... يحتاج إلى تحقيق تاريخي، وأقصى ما يسمح به المقام هنا أن نقول إن من واجب العربي المنصف ، وهو يراجع أوراقاً تاريخية ، أن يضع الحقائق المتصلة بحركة التتريك جنباً إلى جنب مع حقيقة التمرد العربي على التأخر الحضاري ، والمحافظة الشديدة التي بلغت حد الجمود ، وصبغت الحياة الاجتماعية والسياسية كلها وذلك في أواخر عهد الدولة العثمانية (٢٧ : ١٤١) .

كذلك فإن تصوير هذا الانبعاث العربي بأنه موقف (لا إسلامي) على أساس أن الدولة العثمانية كانت تحكم بالشريعة الإسلامية ... تصوير خاضع للنقاش ، والصحيح أن الرابطة داخل الدولة كانت في الأصل رابطة إسلامية . وخلال هذه الفترة كانت الخلافة محل احترام وموضع ولاء ، بل إنها أدت تاريخياً دور الغطاء الذي أخفى كثيراً من أسباب الشكوى، وآخر الجهر بالإحتجاج على جمود النظام الاجتماعي وتخلفه، فلما ظهرت نزعة الطورانية تحركت دوافع الانفصال عن الدولة لباعث قومي وآخر إصلاحي إن محاربة اللغة العربية وإضطهاد العرب داخل الدولة لم يكن في أي معيار ، سياسة إسلامية يمكن الدفاع عنها ، بل كان تحركاً قومياً من نوع عنصري شعوبي .(٢٧:١٤٠، ١٤٢، ١٤٣) .

وهكذا لم يدرك العرب أن حليفهم بريطانيا قد خانتهم إلا بعد الثورة الروسية التي نشبت في ٨ آذار عام ١٩١٧ ، عندما نشرت الحكومة السوفياتية نص إتفاقية "سايس

- بيكو' بعد الإطاحة بالحكم القيصري فيها (٢٥) .

وكان وعد 'بلفور' Balfour Declaration الذي وعدت الحكومة البريطانية فيه بإنشاء 'وطن قومي' لليهود في فلسطين خرقاً آخر للالتزام البريطاني السابق 'للشريف حسين' (٢٥).

(ب) تأسيس إمارة شرقي الأردن :

في عام ١٩١٩ نودي 'بالأمير فيصل' ملكاً على سوريا الطبيعية ، وذلك في المؤتمر العربي المؤلف من عدد من الشخصيات السورية والعراقية البارزة ، كما نودي 'بالأمير عبدالله' ملكاً على العراق في المؤتمر نفسه (٥٧:٢٨) . غير أن التطورات السياسية التي أعقبت هذا المؤتمر حالت دون وصول 'عبد الله' الى عرش العراق، ونصت التسوية البريطانية التي أقرها مؤتمر القاهرة في آذار عام ١٩٢١ على ترشيح 'فيصل بن الحسين' للعرش العراقي ، على أن يسعى إلى تسوية مع 'الأمير عبدالله' في شرقي الأردن ، وعندما بدأ إتفاق القدس بين 'تشرشل' CHURCHILL و'عبدالله' ، إتجهت أنظار الأمير الهاشمي إلى دمشق، وإنحصر إهتمامه في قيام مملكة سوريا التي تشمل أقطار سوريا الطبيعية الأربعة : سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن. (٢٤) .

وفي نيسان عام ١٩٢٠ تم تنفيذ إتفاقية 'سان ريمو' SAN REMO AGREEMENT (انظر نص الإتفاقية في ملحق رقم ٣) حيث قررت دول الحلفاء تقسيم المناطق التي جرى الإستيلاء عليها من تركيا إلى إنتدابات خاضعة لدولتي الاحتلال، فأعطيت العراق وفلسطين وشرقي الأردن للبريطانيين وسوريا ولبنان للفرنسيين (٥٨:٢٨).

ولم يرد ذكر شرقي الأردن في النص الرسمي لوقائع المؤتمر المذكور أو في البيانات أو التصريحات الرسمية التي نشرت في أعقابه . فكانت معاهدة 'سيفر' SEVRES TREATY الموقعة في ٢٨ حزيران عام ١٩١٩ قد نصت (المادة ٩٦) على تكليف الدول الكبرى بوضع صيغة لصك الإنتداب البريطاني على فلسطين ، وتقديمها إلى مجلس عصبة الأمم للموافقة عليها. (١٩) أما العرب فإنهم لم يروا في قرارات 'سان ريمو' الإخيانة وغدراً من جانب الحلفاء، لقد كانت بالنسبة لهم خرقاً للمبادئ العامة التي أعطاه الحلفاء، ونقضاً للوعود البريطانية المتعلقة بمستقبل الاقطار العربية التي انفصلت عن الامبراطورية العثمانية (٢٤:٢٠) .

وفي شهر آب عام ١٩٢٠ ذهب المندوب السامي البريطاني في فلسطين إلى السلط ، وأعلن أن شرقي الأردن قد دخلت نطاق السيطرة البريطانية ، وأن البريطانيين سيساعدون أهالي شرقي الأردن في إنشاء حكومة محلية ، والواقع أن البريطانيين قاموا خلال الشهر نفسه بإقامة أربع حكومات متعادية في شرقي الأردن . فأنشئت حكومات محلية في الكرك وعمان والسلط وعجلون ، وكانت تقوم على التقسيمات القبلية، وأستندت

هذه السياسة على المفهوم القائل 'فرق تسد' DIVIDE AND RULE. هذا وقد أخرج الفرنسيون الملك فيصل بن الحسين من سوريا عام ١٩٢٠ ، وقد وصل 'الأمير عبد الله' إلى معان في ٥ تشرين الثاني عام ١٩٢٠ بهدف إعادة 'فيصل' ملكاً على سوريا وطرد المعتدين الفرنسيين (٥٨:٥٩-٥٩) . وفي ٢٨ آذار عام ١٩٢١ ، اجتمع 'الأمير عبد الله' مع 'ونستون تشرشل' في القدس ، وفي ٣٠ آذار إنتهت المفاوضات إلى إتفاقية (مدتها ستة شهور) و تضمنت 'إقامة حكومة وطنية في شرقي الأردن برئاسة 'الأمير عبد الله' ،وتساعدها بريطانيا مادياً وتسترشد برأي مندوب بريطاني مقيم في عمان ' . (٤٥:٢٩) .

ويمكن تلخيص الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى (فصل شرقي الأردن) عن سوريا الكبرى ووضعها تحت نظام حكم خاص مايلي :

١. أن الإدارة المباشرة لشرقي الأردن الواسعة المساحة ، والمأهولة قليلاً بالسكان، وحيث تسيطر القبائل البدوية ، وتنشر الذعر والخوف ، ستكون باهضة التكاليف .

٢. أن من مصلحة بريطانيا إنشاء 'دولة واقية' على حدود فلسطين الشرقية من أجل حماية فلسطين من هجمات البدو ، ولتتمكن بريطانيا من تنفيذ مخططاتها في فلسطين ، وإقامة الوطن القومي اليهودي فيها . يضاف إلى ذلك أن هذه الدولة الجديدة ستكون محطة إستراحة بين فلسطين والعراق .

٣. بعد إقتسام بلاد الشام بين بريطانيا وفرنسا أرادت الأولى أن تقطع عرى الأتصال بين أهالي بلاد الشام الذين كانوا طوال العهود تحت حكم واحد، رغبة منها في الحيلولة دون أي تجمع عربي من شأنه أن يشكل خطراً على مصالحها في المنطقة .

٤. أرادت بريطانيا أن تفي ببعض الوعود التي قطعتها للعرب ، وذلك بفصل شرقي الأردن عن سوريا الكبرى وتأسيس دولة ضعيفة فيها ، لا تملك وسائل الحياة . إن إنشاء هذه الدولة معتمدة دوماً على بريطانيا ، سيجعلها عاجزة عن تحقيق إستقلالها السياسي والاقتصادي ، وكونها الملجأ للسياسيين العرب الذين بدأوا يغادرون دمشق بعد إنهيار المملكة السورية ، اعتُبر في نظر بريطانيا وعداً معادلاً ومساوياً لوعده بلفور في فلسطين .

٥. كانت بعض الأوساط السياسية في بريطانيا تقصد من وراء إنشاء إدارة عربية في شرقي الأردن إيجاد ملجأ للفلسطينيين الذين سينزحون من أرضهم ويطردون منها فيما بعد ، وقد أكدت الأحداث التي جاءت فيما بعد صدق هذا الاتجاه . ولا شك في أن تقرير اللجنة الملكية عام ١٩٣٧ وتقرير لجنة تقسيم عام ١٩٣٨ (المشروع الأول لتقسيم فلسطين) القاضيين بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام ، وضم القسم العربي إلى شرقي الأردن بدعمان هذه الفرضية . (٢٤:٢٧-٢٨) وتكشف لنا الوثائق البريطانية أن الحكومة البريطانية كانت لها أسباب مصلحية في تأجيل الاعتراف بإستقلال شرقي الأردن ، فمن جهة كانت تريد أن يدرك الأمير أن مساعيه من أجل الوحدة مع سوريا لن تأتي بفائدة، ومن جهة أخرى كانت تخشى أن يؤدي حصول الأردن على الإستقلال إلى خلق مصاعب (لبريطانيا)، وربما يدفع إستقلال الأردن عرب فلسطين إلى إثارة إضطرابات كي يحصلوا بدورهم على الإستقلال ، كما أن موافقة بريطانيا على إستقلال الأردن سوف تدفع بن سعود إلى المطالبة بالعقبة ومعان .

واخيراً فإن الإستقلال قد يعرقل استخدام بريطانيا لقواعدها الجوية في الأراضي الأردنية . (٣٠) . لقد أقرت عصبة الأمم في ٢٤ تموز عام ١٩٢٢ صك الإنتداب على فلسطين كما قدمته بريطانيا حيث لم يرد ذكر أسم شرقي الأردن في النص الأول لصك الإنتداب على فلسطين ، أما النص الأخير للصك الذي صادق عليه مجلس العصبة فتضمن فرض الإنتداب على شرقي الأردن (٢٤) وقد تم الاتفاق بين 'الأمير عبد الله' و'تشرشل' على تأسيس حكومة وطنية في شرقي الأردن وقدمت الحكومة البريطانية يوم ١٦ أيلول عام ١٩٢٢ ، مذكرة إلى عصبة الأمم تطلب فيها إستثناء شرقي الأردن من أحكام وعد 'بلفور' والإستيطان اليهودي ، وفي ٢٣ أيلول وافقت عصبة الأمم على إستصدار هذا القرار (٣٠) .

وبهذا القرار أصبح إستثناء شرقي الأردن من أحكام وعد بلفور الذي ينص على إنشاء وطن قومي لليهود مكفولاً ومصادقاً عليه من قبل عصبة الأمم ، التي كانت تمثل آنذاك الشرعية الدولية في العالم . (٣٠).

يقول 'الأمير عبد الله' في هذا السياق 'ثم إن البلاد كانت عرضة لسريان وعد بلفور عليها وإتصاله بها ، فوقفنا حائلاً دون ذلك الخطر فلم يجد إليها سبيلاً من سبيل ، وها هي حرة منه طليقة من قيوده' (٢٩:٣١) .

وفي شباط عام ١٩٢٣ تأسس مجلس المستشارين برئاسة 'مظهر رسلان'

وتغير اسمه ليصبح مجلس الوكلاء في ٢٩ أيار عام ١٩٢٣، وفي حزيران تمت موافقة هذا المجلس على دمج القوة السياسية وباقي قوة الأمن والدرك تحت إمرة بيك إعتباراً من ١١ أيلول عام ١٩٢٣ وتشكيل الجيش العربي. (٢٩).

وقام "هربرت صموئيل" HERBERT SAMUEL يوم ١٠ أيار عام ١٩٢٣ بإبلاغ الأمير أن حكومته قررت أن تعترف بإستقلال شرقي الأردن ، وقدمت إليه النص الذي سينشر رسمياً ، وتم الاتفاق على إعلان نص التصريح يوم الجمعة ١٥ أيار عام ١٩٢٣. (١٥٣:٣.)

وقد بقيت شرقي الأردن من الناحية القانونية الدولية جزءاً من الدولة العثمانية حتى وقعت معاهدة "لوزان" LAUSANNE TREATY في ١٤ تموز عام ١٩٢٣ من قبل حكومة تركيا من جهة وحكومات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان ورومانيا ويوغسلافيا من جهة أخرى ، حيث نصت هذه المعاهدة على فصل شرقي الأردن عن الدولة العثمانية إعتباراً من تاريخ تصديقها في ١٦ آب عام ١٩٢٤ (٥١:٢٤).

المبحث الثالث

التطور التاريخي للعلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٢١-١٩٧١

أولاً : المعاهدات الأردنية - البريطانية (١٩٢١-١٩٥١) :

١- وقعت معاهدة أردنية - بريطانية في مدينة القدس في ٢٠ شباط عام ١٩٢٨،
(انظر نص المعاهدة في ملحق رقم ٤)، وفي ١٦ نيسان عام ١٩٢٨ نشر القانون الأساسي
لشركي الأردن . (٣٢).

ويجادل "منيب الماضي" و"سليمان موسى" مؤلفا كتاب 'تاريخ الأردن' بأن
المعاهدة فرضها البريطانيون دون إستشارة ومفاوضة ، وعلى كل حال فإن الحكومة
البريطانية ظلت مسيطرة على جميع شؤون البلاد . وقد كتب "ارنولد توينبي" ARNOLD
TOYNBEE حول المعاهدة الأردنية - البريطانية مايلي :

'انها لم تعترف إعترافاً واضحاً باستقلال شرقي الأردن بالمعنى الاصطلاحي أو
الغني الذي أستخدم فيه الاصطلاح في المعاهدات البريطانية مع الزعماء المهمين في الخليج
العربي' . (٦٦:٢٨).

وقد تضمنت المعاهدة جوانب إيجابية وجوانب سلبية .

ونستطيع أن نتلمس الجوانب الإيجابية فيمايلي :

١- وضعت المعاهدة شرقي الأردن في وضع الدولة ذات الكيان المعترف به
وإستقلاله دولياً .

٢- نصت المعاهدة على أن أمير شرقي الأردن يتولى سلطتي التشريع والإدارة
في الامارة عن طريق حكومتها الدستورية .

٣- عينت المعاهدة الحدود بين شرقي الأردن وفلسطين ، إذ نصت على أن
فلسطين تقع إلى الغرب من خط يمتد من غربي مدينة العقبة ومن منتصف
وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن ونهر اليرموك ، وقد وضع ذلك حداً
لمطالبات الصهيونيين ومزاعمهم بأن فلسطين تعني البلاد الواقعة غرب
نهر الأردن وشرقه .

٤- نصت المعاهدة على وضع قانون أساسي (دستور) للبلاد ، وهو قانون يشمل بدوره إيجابيات عديدة .

٥- تعهدت بريطانيا - بموجب المعاهدة - بتقديم معونة مالية لشرقي الأردن (٣٠: ١٩٣) .

أما الجوانب السلبية فتمثلت بالقيود التي كبلت بها الدولة المنتدبة إستقلال الأمانة الناشئة ، ومن تلك القيود :-

١. إخضاع جميع القوانين والأنظمة لموافقة بريطانيا .
٢. إخضاع ميزانية البلاد ونفقاتها لرقابة بريطانيا .
٣. احتفاظ بريطانيا بقوات مسلحة لها في البلاد .
٤. جعل المسؤولية عن صلات شرقي الأردن الخارجية بيد بريطانيا .
٥. تحميل الخزينة الأردنية نفقات دار الاعتماد البريطاني وسدس نفقات قوة حدود شرقي الأردن (٣٠: ١٩٣) .

أما القانون الأساسي فقد جاء من وحي هذه المعاهدة

ويصفه عامة فقد توطدت السيطرة البريطانية على هذه البلاد ، وقد لخص "العاروري" المعاهدة والقانون الأساسي بالكلمات التالية ' مكنت معاهدة عام ١٩٢٨ الحكومة البريطانية من السيطرة على الأمير ، بينما مكن القانون الأساسي الأمير من السيطرة على الشعب ' (٦٨: ٢٨) .

وقد جاء القانون الأساسي في ٧١ مادة ، ومن أهم ما نص عليه هو الاعتراف بإستقلال شرقي الأردن ، وأن السلطات التشريعية والإدارية مخولة للأمير عبد الله بن الحسين ولورثته من بعده وفقاً لأحكام هذا القانون ، و أن الأمير هو الذي يصدق على جميع القوانين ويصدرها ويراقب تنفيذها ، وأنه هو الذي يعين رئيس الوزراء ويقبل إستقالته من منصبه ، و يعين جميع الموظفين ويعزلهم (٣٠) .

ونص القانون أيضاً على أن السلطة التشريعية منوطة بالمجلس التشريعي والأمير ، وعلى أنه لا يسري مفعول أي قانون ما لم يقبله الأمير ويقترون بتوقيعه ، وعلى أن

مجلس الوزراء يصدر قراراته بأكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين . وأشار القانون إلى إرتباط شرقي الأردن بالدولة المنتدبة ، فأعطى للحكومة البريطانية حق الدخول، عند الضرورة ، بالنيابة عن الأردن' في أي معاهدة تجارية أو معاهدة تسليم مجرمين ، أو أي إتفاق دولي عام .

ونص القانون على أنه يمكن للأمير بموافقة المعتمد أن يعلن نفاذ بعض القوانين في الحال اذا رأى أن المصلحة العامة تقتضي ذلك (٢٠) .

ونص ايضاً على تأليف مجلس تنفيذي من ستة أشخاص ليقوم بإدارة شؤون البلاد ، وعلى تأسيس مجلس تشريعي مؤلف من ممثلين منتخبين ومن أعضاء المجلس التنفيذي، ولكنه إشتراط لسريان القوانين التي يقرها المجلس التشريعي أن تقترون بمصادقة الأمير. وحدد القانون مدة المجلس التشريعي بثلاث سنوات ، حيث يجتمع في ثلاث دورات عادية، تبدأ كل دورة منها في ١ تشرين الثاني من كل عام . وتستمر ثلاثة أشهر (٣٠) .

وأقر القانون وجود ثلاثة أنواع من المحاكم في شرقي الأردن هي:-

١- المحاكم المدنية.

٢- المحاكم الدينية.

٣- المحاكم الخاصة.

ونص على المساواة بين المواطنين في حقوقهم دون إعتبار للعرق أو الدين أو اللغة، وعلى صون حرياتهم الشخصية ، كما نص على أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية، وعلى حق الأردنيين في تكوين الجمعيات (٣٠) .

وأصبح القانون الأساسي نافذ المفعول منذ تاريخ نشره، فلم يعرض على المجلس التشريعي لمناقشته أو لمصادقة عليه (كما كان بالنسبة للمعاهدة) وقد بقيت مواده نافذة مع التعديلات التي أجريت عليها، إلى أن صدر الدستور الأردني بعد إعلان الإستقلال التام ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١ شباط عام ١٩٤٧. (٣٠) .

أما في ميدان التطور التشريعي في شرقي الأردن فقد تأسس أول مجلس تشريعي عام ١٩٢٩ ، أثمر إنتخابات شهر شباط عام ١٩٢٩ ، وكان يضم أربعة عشر عضواً : تسعة منهم من العرب المسلمين وثلاثة من المسيحيين وإثنين من الشركسة ، وأضيف إلى هؤلاء ممثلان عن البدو أختيراً من بين زعماء العشائر وقد وافق هذا المجلس على معاهدة

عام ١٩٢٨ (المعاهدة الاردنية - البريطانية) ولكنه دخل إلى نقطة الأزمة عندما رفض إقرار الميزانية العامة. وفي التاسع من شباط عام ١٩٣١ حل الأمير عبدالله المجلس وكان ذلك تجربة غير مشجعة للأمانة الفتية، ومجمل القول ، فإن أربعة مجالس تشريعية خلفت المجلس الأول من عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٤٧. (٧٠-٦٩:٣٠). هذا ويمكن القول بأنه وفي العام ١٩٣٠ أصبحت دولة شرقي الأردن دولة تامة وكاملة التأسيس (٣٣).

وقد بدأت اجتماعات رؤساء الحكومات العربية لوضع ميثاق جامعة الدول العربية في ٤ شباط عام ١٩٤٥ وشارك رئيس وزراء الأردن فيها ، وعندما اتفقت على توقيع هذا الميثاق في ٢٢ آذار عام ١٩٤٥ سافر رئيس وزراء الأردن "سمير الرفاعي" ووزير الداخلية "سعيد المفتي" وسكرتير رئاسة الوزراء "سليمان النابلسي" إلى القاهرة حيث تم التوقيع على الميثاق في الموعد المحدد (٣٢) .

وقد وقع الأمير عبدالله ميثاق الجامعة العربية بتاريخ ٢ نيسان عام ١٩٤٥، وصدر في الجريدة الرسمية في ١٩ نيسان ، وأعتبر نافذ المفعول إعتباراً من ١٠ أيار عام ١٩٤٥. (٣٢) .

لقد جاءت الجامعة العربية بمثابة إستجابة شكلية للشعور القومي العربي ، ولطلب الوحدة العربية ، من قبل بريطانيا والحلفاء في الحرب العالمية الثانية ، ولكنها في الحقيقة كرسست كيانات التجزئة التي أقامتها بريطانيا وفرنسا على أنقاض الحقوق القومية العربية في تقرير المصير وضد أمانتي القومية العربية في الوحدة والاستقلال(٢٥)، حيث رأت بريطانيا أن تتبع سياسة ' إجمع وأحكم' بأن تجمع الأقطار العربية حول تنظيم واحد تقف هي من ورائه لتنفيذ أغراضها دون أن تتحمل مسؤولية ذلك ، بل تلقيها على جامعة الدول العربية (٣٤) .

إن الأهداف البريطانية من إنشاء الجامعة العربية كانت تتلخص فيما يلي :

- عدم رغبة بريطانيا في تعقيد علاقتها مع الحكومتين المصرية والسعودية، اللتين تعارضان قيام هذا الاتحاد (مشروع سوريا الكبرى الذي نادى به الأمير عبدالله بن الحسين ، ومشروع الهلال الخصيب الذي نادى به نوري السعيد) .

- أرادت بريطانيا المحافظة على زعامتها وحمايتها مصالحها في الشرق الأوسط من خلال الجامعة العربية والتي اعتبرتها تحالفاً بين الأقطار العربية وهو تحالف مكمل

لخط الدفاع البريطاني في منطقة الشرق الأوسط بأكملها (١٢٩:٢٤) .

- تكريس كيانات التجزئة التي أقامتها هي وفرنسا .

- محاولة إرضاء الشعور القومي العربي آنذاك .

- محاولة تجنب أي صدام مع حلفائها الفرنسيين وأصدقائها الصهاينة أثناء

الحرب العالمية الثانية نظراً لأن أي دعم تقدمه بريطانيا للأمير عبدالله في مشروع سوريا الكبرى فيه ضرر كبير على المصالح الفرنسية والأسرائيلية في تلك الفترة (٢٦:٢٤).

ومن هنا فإن ' الأمير عبد الله بن الحسين ' كان له رأي مختلف في الجامعة العربية أجمله بقوله : ' أما الجامعة العربية ومركزها بمصر ، فهو أمر خطير للغاية، أسم كبير ودعاية عريضة طويلة وإجتماع ممثلين ليس لهم من الاتصال بالمرغائب القومية ولا بوسيلة من الوسائل، فكل دولة من دول الجامعة مرتبطة بدولة أجنبية كبيرة لا يمكنها من التصرف خارج الالتزامات المتعهد بها، والأمم العربية وملوكها في منعزل عن ذلك، فأعتبروا يا أولي الأبصار ' . (٢٤٩:٣٥) .

وهذا بطبيعة الحال ، قد أدى إلى توتر في العلاقات الأردنية- البريطانية في تلك الفترة .

ب- أما جهود ' الأمير عبد الله بن الحسين ' ومحاولاته الحثيثة في الحصول على الإستقلال التام فقد إستمرت منذ العشرينات حتى الأربعينات ، فقد توجه ' الأمير عبدالله ' ورئيس وزرائه ' إبراهيم باشا ' إلى لندن في ٢٠ شباط عام ١٩٤٦ ، حيث أجريت مفاوضات بين الوفد الأردني ووزير الخارجية البريطاني 'المستر بيفن' BEVIN ووكيل الوزارة 'كريش جونز' CREECH - JONES أختتمت في ٢٢ آذار عام ١٩٤٦ بتوقيع معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية (أنظر نص المعاهدة في ملحق رقم ٧) ، ونصت المعاهدة على إلغاء الإنتداب البريطاني على شرقي الأردن، وإلغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية المبرمة في ٢٠ شباط عام ١٩٢٨، والاتفاقيتين الإضافيتين الموقعيتين في ٢ حزيران عام ١٩٣٤ ('أنظر نص التعديل الأول في ملحق رقم ٥) و ٩ تموز عام ١٩٤١، ('وأنظر نص التعديل الثاني في ملحق رقم ٦) ، وأعلنت بريطانيا بشرقي الأردن دولة تامة الإستقلال ، وبالإمير عبدالله 'ملكاً عليها، وأقامت مع الأردن تمثيلاً دبلوماسياً وفقاً للأصول المرعية.(١٠٤:٢٤) .

وقد جاءت المعاهدة في ١٤ مادة والملحق في ١٠ مواد:

أما المعاهدة فقد نصت على :-

١- أعترا ف ملك بريطانيا بشرقي الأردن دولة مستقلة إستقلالأ تامأ وبصاحب السمو الأمير سيدأ عليها (المادة ١).

٢- يمثل كل فريق لدى بلاط الفريق الثاني ممثل سياسي يعتمد وفقاً للأصول المعتمدة .

٣- مسؤولية حفظ الأمن الداخلي والدفاع عن شرقي الأردن تنحصران في أمير البلاد . (المادة ٢).

٤- يتشاور الفريقان المتعاقدان في حالة نشوء نزاع مع دولة ثالثة (المادة ٤).

٥- تبذل الحكومة البريطانية كل جهد للحصول لحكومة شرقي الأردن على خدمات أي خبراء أو موظفين من ذوي المؤهلات الفنية التي قد تحتاج إليهم شرقي الأردن . (المادة ٧).

٦- إن جميع الألتزامات والمسؤوليات المترتبة على ملك بريطانيا فيما يتعلق بشرقي الأردن، وفيما يتعلق بأنه وثيقة دولية لم تنته قانونياً يجب أن تترتب على أمير البلاد وحده . (المادة ٨).

٧- يشرع الفريقان في عقد إتفاقية للتجارة والمؤسسات التجارية حالما يمكن ذلك (المادة ٩).

٨- تلغي هذه المعاهدة معاهدة عام ١٩٢٨ والإتفاقيتين المعدلتين المؤرختين في حزيران عام ١٩٣٤ وتموز عام ١٩٤١ . (المادة ١١) (٣٢ : ١٦٣-١٦٤) .

أما مواد الملحق (أنظر نص ملحق المعاهدة في ملحق رقم ٨) ، فقد بحثت في الشؤون العسكرية ، ونصت على أنه يجوز للحكومة البريطانية أن تحتفظ بقوات مسلحة في شرقي الأردن على أن تمنح هذه القوات تسهيلات عديدة، وعلى أن يقوم ضباط بريطانيون بالخدمة في القوات العسكرية الأردنية لضمان كفاءتها الحربية وحسن تدريبها ، وعلى أن تقدم بريطانيا مساعدة مالية لشرقي الأردن لتتمكن من تسديد نفقات القوات الحربية من الجيش العربي اللازمة للدفاع عن شرقي الأردن . (٣٢) .

لقد نشأ وضع جديد في شرقي الأردن بعد توقيع معاهدة التحالف الأردنية-البريطانية (٢٤). وفي الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٤٦ أصبح الأمير يلقب بملك مملكة شرقي الأردن الهاشمية (٢٨) وأتخذ المجلس التشريعي الأردني قراراً بإلغاء القانون الأساسي في جلسته الخاصة من دورته الخامسة العادية ، المنعقدة في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٤٦ (٢٤) ، حيث إقترحت الحكومة قانوناً جديداً (دستوراً) وافق عليه الملك في السابع من كانون الأول عام ١٩٤٦ ونشر في شباط عام ١٩٤٧ (٢٨) .

ونص الدستور على مسؤولية رئيس الوزراء والوزراء أمام الملك، عن السياسة العامة للدولة ، كما نص أيضاً على أن كل وزير مسؤول أمام الملك عن الدائرة أو الدوائر التابعة له (المادة ٢٨) (٢٤)، كذلك دعا إلى سن قانون انتخابي جديد ونص على إيجاد برلمان من مجلسين ، ولكن الدولة ، ورغم وضعها الجديد، كانت لا تزال تعتمد على الحكومة البريطانية في إيجاد الجيش العربي ودعمه مالياً (٢٨) .

ولم تستطع الحكومة البريطانية تسوية المشكلة الفلسطينية بين اليهود والعرب ولذلك طرحت الأمر على الأمم المتحدة ، وفي عام ١٩٤٧ قررت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين بين الطرفين (٢٨) .

يضاف إلى ذلك تدهور الوضع في فلسطين ، بعد إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من البلاد في الأول من آب عام ١٩٤٨ ، وقد دفع ذلك الحكومة البريطانية إلى تعديل معاهدتها مع الأردن بشكل يجعلها تتجنب أي تعهد عسكري في المواجهة المقبلة بين العرب واليهود في فلسطين ، إذ كانت الحكومة البريطانية ترى أن معاهدة عام ١٩٤٦ يجب أن تعدل بشكل يجعل نصوصها متفقة وأحكام ميثاق الأمم المتحدة (٢٨) ، وعملت على ذلك.

ج- إنتهت المفاوضات الأردنية - البريطانية في لندن في ٦ شباط عام ١٩٤٨ بالتوصل إلى إتفاق مبدئي على نصوص المعاهدة الجديدة ، وعاد الوفد الأردني إلى عمان في ذلك اليوم ، وقد تم توقيع المعاهدة في ١٥ آذار عام ١٩٤٨ (*أنظر نص المعاهدة في ملحق رقم ٩) في عمان من قبل "توفيق ابوالهدى" و"الليك كير كبرايد" ALECKIRBRIDE الوزير المفوض البريطاني.

وما ان وقعت المعاهدة الجديدة في ١٥ آذار عام ١٩٤٨ (*أنظر نص ملحق المعاهدة في ملحق رقم ١٠) ، ونشرت بعد ثلاثة أيام في الجريدة الرسمية الأردنية ، حتى إندلعت

المظاهرات في جميع أنحاء البلاد ، هذا من ناحية(١٩) .ومن ناحية أخرى أعلنت الحكومة البريطانية نيتها في إنهاء الإنتداب على فلسطين ، والإسحاب منها يوم ١٤ أيار عام ١٩٤٨ ، وفي اليوم ذاته أعلن تأسيس دولة يهودية ، ونتيجة لهذا القرار إندلعت الحرب العربية - الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ ، وأنقذ الجيش العربي جزءاً من فلسطين أصبح يعرف فيما بعد بأسم الضفة الغربية (٧٢-٧٠:٢٨) .

وبعد إنتهاء الحرب فضل الحاج "أمين الحسيني" وأتباعه تأسيس دولة فلسطينية مستقلة ، غير أن مؤتمراً إنعقد في أريحا وكان مؤلفاً من زعماء العشائر وكبار رجال الدين وشخصيات الأسر المتنفة ومندوبين عن مخيمات اللاجئين ، صوت إلى جانب الإتحاد مع شرقي الأردن تحت قيادة هاشمية ، وبعد مؤتمر أريحا هذا أعلن الملك عبدالله 'وحدة الضفتين الغربية والشرقية وذلك في ٢٤ نيسان عام ١٩٥٠ (٢٨:٧٠-٧٢) .

لقد كانت الوحدة بين الضفة الغربية والأردن شرعية لأنها كانت تعبر عن أمانى ورغبات عرب فلسطين (٣٦) ، ومنذ تاريخ الإتحاد أصبحت البلاد تعرف رسمياً بأسم المملكة الأردنية الهاشمية (٢٨) .

وفي الوقت الذي باركت فيه المملكة المتحدة هذا القرار سعت وبمختلف الطرق الدبلوماسية لحمل الأمم المتحدة على الاعتراف بالاتحاد الأردني ، وبفلسطين الجديدة ، ولكن وقوف الاقطار العربية والكتلة الإشتراكية وبعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية حال دون ذلك.

وقد أصدرت الحكومة البريطانية في ٢٧ نيسان عام ١٩٥٠ ، قرار إعترافها الكامل بإسرائيل والأردن في أن واحد على شرط تعيين الحدود نهائياً بين البلدين والتوصل إلى تسوية لمنطقة القدس (٢٤:١٩١) .

وقد إتفقت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على الوقوف في وجه أي سعي إلى الوحدة أو الإتحاد بين العرب بإصدار البيان الثلاثي Tripurtite Declaration في ٢٥ أيار عام ١٩٥٠ ، وكان الهاشميون أول من ناهض هذا البيان. وأعلنت الجامعة العربية من جانبها عن رفضها للبيان الثلاثي في بيان صدر عن مجلس الجامعة في ١٢ حزيران عام ١٩٥٠.

وقد إستشهد 'الملك عبدالله' في ٢٠ تموز عام ١٩٥١ (١٩) .

وبسبب مرض 'الأمير طلال' الذي كان عند إغتيال والده يعالج في إحدى المستشفيات السويسرية ، عين أخوه 'الأمير نايف' وصياً على العرش ، فحاول بالتعاون مع الوفد العراقي وبعض عناصر الجيش الأردني أن يستلم السلطة، إلا أن 'أبا الهدى' والجنرال 'غلوب' حالاً دون تحقيق ذلك. (١٩٧:٢٤-١٩٨).

وبسبب الحرب الباردة Cold war بين المعسكرين الغربي والشرقي بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، ظهرت محاولات غربية عرفت بسياسة الإحتواء Containment Policy، ومنع إنتشار الشيوعية في العالم وذلك من خلال إقامة مجموعة من الأحلاف السياسية والعسكرية ، ومن بينها إقتراح كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا في ١٣ تشرين الأول عام ١٩٥١ إقامة قيادة عليا للحلفاء في الشرق الأوسط ، ودعمت هذه الأقطار الأربعة مصر، وعرض الأمر في ذلك اليوم أيضاً على الأردن والعراق والعربية السعودية واليمن ولبنان وإسرائيل (٢٤) .

وأخيراً صدر بيان في ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٥١ في كل من واشنطن ولندن وباريس وأنقرة، تضمن قيام القيادة العليا للحلفاء في الشرق الأوسط. غير أن هذا المشروع لم يحظ بموافقة الأقطار العربية جميعها ، لأنه أنشئ أساساً لإدارة الصراع بين الشرق والغرب وهو أمر لا يعني الأقطار العربية. (٢٤) .

ثانياً: العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٥١-١٩٧١:

عاد "الأمير طلال" إلى عمان في ٦ كانون الأول عام ١٩٥١ بعد صدور قرار من مجلس الوزراء ، صادق عليه مجلس الأمة بالمناداة به ملكاً على البلاد . وكان الملك الجديد يتمتع بشعبية كبيرة، فقد كان في نظر الأردنيين رمزاً لمقاومة الانجليز والدول الغربية، ولم يُصدق أكثر الناس قصة مرضه بل ظنوا أن ذلك خدعة بريطانية للتخلص منه، بسبب معارضته الشديدة للمخططات السياسية البريطانية، غير أن 'المرض' حال دون إستمراره في ممارسة سلطاته الدستورية مما أحدث أزمة سياسية داخلية إنتهت في ١١ آب عام ١٩٥٢، بإعفاء 'الملك طلال' من منصبه والمناداة بأبنة "الأمير حسين" ملكاً على الأردن، وتآلف مجلس وصاية بسبب صغر سن الملك الجديد من ثلاثة أشخاص هم "سليمان طوقان" و"عبدالرحمن رشيدات" و"ابراهيم هاشم" .

ولما بلغ 'الحسين' سن الرشد، أقسم اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة في ٢ أيار عام ١٩٥٣ وتسلم سلطاته الدستورية كرئيس للدولة.

وقد كانت أولى مهام 'الملك حسين' الوطنية ، خصوصاً بعد توقيع إتفاقية الجلاء المصرية - البريطانية هي إعادة النظر في معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية لعام ١٩٤٨، فتوجه في ١٨ كانون الأول عام ١٩٥٤ إلى لندن يرافقه رئيس وزرائه 'توفيق أبو الهدى' ووزير الدفاع "أنور نسيبة" . وفي ٢١ من الشهر نفسه بدأت المفاوضات بين الجانبين الأردني والبريطاني لتعديل المعاهدة المذكورة.

وقد تلقت الحكومة الأردنية الرد البريطاني في نهاية شهر كانون الثاني عن طريق وكيل وزارة الخارجية البريطانية المستر "انتوني ناتنج" ANTHONY NUTTING ، وجاء فيه : ' لا ترى الحكومة البريطانية في الوقت الحاضر ضرورة لإعادة النظر في المعاهدة، بل يجب إنتظار ما تسفر عنه المفاوضات الدائرة حول منظمة الدفاع المشترك في الشرق الأوسط' . (١٩٧:٢٤) .

وبعد حلف بغداد واحداً من مشاريع الدفاع الغربية التي تبنتها السياسة الأنجلو- أميركية والخاصة بقيام منظمة دفاعية تشمل جميع الدول الواقعة على الحدود السوفياتية، ولهذا ارتأت المملكة المتحدة في عام ١٩٥٤ إعادة النظر في جميع معاهدات التحالف التي تربطها بدول الشرق الأوسط ، وذلك بالعمل على قيام حلف دفاعي يحل محل

المعاهدات الثنائية المعقودة مع بعض الأقطار العربية ، وفي حال رفض الأقطار العربية كلها أو بعضها الإنضمام إلى حلف من هذا النوع، فيقتصر عندئذ على الدول التي ستقبل الإنضمام إليه. وعندما طرح هذا المشروع ظهرت المنافسة بين مصر والعراق على زعامة الوطن العربي في أوضاع أوارها، وقد تبني العراق لفكرة أفاق هذا الحلف ودعوته للأقطار العربية الأخرى للإنضمام إليه، بينما شنت مصر حملة دبلوماسية وهجمة إعلامية عليه توجت بإجتماع لوزراء الخارجية العرب عقد في القاهرة في كانون الأول عام ١٩٥٤ ، وأصدروا قراراً يدعو الأقطار الأعضاء في الجامعة العربية إلى الامتناع عن دخول هذا الحلف، وعدم التعاون مع الغرب، وبعد خمسة أسابيع قررت الحكومة البريطانية الإنضمام إلى الميثاق التركي - العراقي، وعقد إتفاق خاص مع العراق ، وبموجب هذا الإتفاق الخاص ألغيت المعاهدة العراقية - البريطانية المعقودة في ٣٠ حزيران عام ١٩٣٠. (٣٧).

وفي ٤ نيسان عام ١٩٥٥ صادق مجلس العموم البريطاني على إنضمام بريطانيا إلى حلف بغداد ، كما صادق على الإتفاقية الخاصة التي عقدها بريطانيا مع العراق ، حيث أصبح الأردن القطر العربي الأول المرشح للإنضمام إليه . ويمكن القول ، أن كلاً من الأردن والعراق قد وقعا بشكل كبير في شرك السياسة البريطانية في المنطقة آنذاك (٣٨) .

حيث حاولت بريطانيا أن تقنع الأردن بالإنضمام إلى حلف بغداد ، إلا أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل حيث لم ينضم الأردن إلى الحلف المذكور (٣٧) . وبينما كان الوطن العربي منغمساً في الجدل حول جدوى حلف بغداد، أعلن "عبداناصر" في ٢٧ أيلول عام ١٩٥٥ عن عقد صفقة الأسلحة التشيكية حيث بُررت الهزيمة العربية في حرب فلسطين بسبب نقص السلاح (٢٤: ٢٢٦-٢٢٧) .

وفي الوقت نفسه قرر الملك حسين تعريب الجيش العربي فأمر في الأول من آذار عام ١٩٥٦ مجلس الوزراء بإصدار قرار بأعفاء الجنرال 'غلوب' GLUBB وثلاثة من كبار الضباط البريطانيين في القيادة العامة للجيش من مناصبهم، وعهد إلى الزعيم "راضي عناب" برئاسة أركان الجيش. (٢٤: ٢٢٦-٢٢٧) .

لقد كان رحيل 'غلوب' عن الأردن عبارة عن علامة ومؤشر رئيسي لإنهاء السيطرة البريطانية على الأردن بشكل خاص ، وتراجع السيطرة البريطانية عن منطقة الشرق الأوسط بأكملها بشكل عام. (٣٩: ٩٦٤) .

وفي هذا السياق قال : ' الملك حسين' عن تعريب الجيش الأردني ' لقد كان السبب الرئيسي في عزله يقوم على عدم التفاهم بيننا ، وعلى خلافنا حول مسألتين جوهرتين : دور الضباط العرب في جيشنا واستراتيجيتنا الدفاعية، فأحد واجباتي كملك هو تحقيق الأمن لشعبي وبلادي، ولو لم أقم بإستبداله لما كنت قد مارست أعباء مسئولياتي . إن ما تم كان من الواجب أن يتم.(٤٠ : ١٠٠) .

والحقيقة أن المعونة المالية البريطانية كانت لصمة التحالف الأردني - البريطاني . كما كانت الحالة الاقتصادية والوضع على الحدود مع اسرائيل ، تجعلان هذا التحالف ضرورة حيوية. وقد كان عزل الجنرال 'غلوب' من قيادة الجيش الأردني المرحلة الأخيرة من مراحل إنهيار التحالف الأردني - البريطاني(٢٤) .

وقامت كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل بالعدوان الثلاثي على مصر اثر قرار الرئيس المصري جمال عبدالناصر بتأميم قناة السويس ، بالإضافة إلى إعتبار بريطانيا الرئيس جمال عبدالناصر السبب في فشل حلف بغداد ، وفي تقربه إلى المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي .

وعلى أثر العدوان قطع الأردن علاقاته الدبلوماسية مع فرنسا ، كما فكر جدياً بقطع العلاقات مع بريطانيا ولكن منعه من إتخاذ مثل هذا الإجراء التفكير صراحة بأن ذلك سيؤدي إلى قطع المساعدات المالية فوراً (٤١ : ٥٠) . وقد أدرك 'الملك حسين' من حرب السويس أن بريطانيا لم تعد راغبة في المحافظة على تحالفها مع الأردن. وأن هذه الحرب قد جاءت بالولايات المتحدة لتحل محل المملكة المتحدة في المنطقة .

وكانت إتفاقية التضامن العربي مبرراً لإنهاء المعاهدة البريطانية - الأردنية لعام ١٩٤٨ . وكانت بريطانيا راغبة في ذلك منذ أزمة السويس إلا أنها حرصت على أن لا تكون البادئة بطلب إنهائها. وانتظرت تطور الأحداث في الأردن. إذ كانت تخشى اذا ما أقدمت على طلب إلغاء المعاهدة أن تبعث الريبة وعدم الثقة في نفوس حلفائها في المنطقة (٢٤:٢٢٦).

وبعد التوقيع على إتفاقية التضامن العربي في ١٩ كانون الثاني عام ١٩٥٧، أسرعت الحكومة البريطانية ووجهت في ٢٢ منه مذكرة أخرى إلى الحكومة الأردنية طلبت فيها الإسراع في الدخول في مفاوضات لإنهاء المعاهدة.

وتابعت الحكومتان المفاوضات حتى الثالث عشر من آذار ١٩٥٧ ، حيث وقعت

في عمان الإتفاقية الخاصة بإنهاء معاهدة عام ١٩٤٨ ("أنظر نص الإنفاقية في ملحق رقم ١١).
(٢٤ : ٢٢٦) . وتضمنت المذكرة الأولى المقدمة من رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني
'سليمان النابلسي' إلى سفير بريطانيا في عمان "شارلز جونستون" CHARLES JOHN-
STON النقاط التالية:-

١- إنهاء معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية الموقعة في ٥ آذار عام ١٩٤٨
مع ملحقاتها وجميع المذكرات والكتب المتبادلة عند توقيعها عند إبلاغ
الحكومة البريطانية بذلك ، أي بعد موافقة مجلس الأمة الأردني ، على أن
يكون موعد تبادل المذكرات في ١٣ آذار عام ١٩٥٧.

٢- يبدأ جلاء القوات البريطانية الموجودة في أراضي المملكة الأردنية لأغراض
معاهدة عام ١٩٤٨ ، بأسرع وقت ممكن في فترة لا تتجاوز ستة أشهر من
تاريخ إنتهاء المعاهدة .

٣- تقدم الحكومة الأردنية للحكومة البريطانية جميع التسهيلات والمساعدات
الضرورية لجلاء القوات البريطانية.

٤- تُنقل ملكية القواعد العسكرية البريطانية وبعض المخازن والتجهيزات
التابعة للقوات البريطانية إلى الحكومة الأردنية (٢٢٦:٢٤-٢٢٧) .

وقد أعتبرت هذه المذكرة تسوية نهائية تامة لجميع إدعاءات الحكومتين القائمة
على نصوص معاهدة ١٩٤٨. هذا بالإضافة إلى ملحق لهذه المذكرة نص على تفاصيل لتسوية
المسائل المالية الاقتصادية الناجمة عن إنهاء المعاهدة و بموجب سندفح الحكومة الأردنية
للحكومة البريطانية مبلغ ٤٢٥٠.٠٠٠ ر.جنيه استرليني ("أنظر نص ملحق الإتفاقية في
ملحق رقم ١٢) (٢٤: ٢٢٦-٢٧) .

ويعتبر الثالث عشر من آذار عام ١٩٥٧ نهاية التحالف الأردني - البريطاني،
الذي دام ستة وثلاثين عاماً، فقد ابتداء بقيام الدولة الأردنية، وتحول خلال هذه الفترة من
هيمنة مباشرة إبان الإنتداب إلى تدخل مستمر في شؤون البلاد في عهد الاستقلال ، وقد
أستقبل الشعب الأردني إنهاء المعاهدة بحماس بالغ.

أما 'الملك حسين' فقد قال أثناء العرض العسكري الذي أقيم في عمان بهذه
المناسبة: 'لقد إجتزنا الخطوة الأولى التي ستقود شعبنا إلى الوحدة والحرية' (٢٢٦:٢٤) .

أما الجانب البريطاني فقد عبر عن إغتيابه أيضاً بهذه المناسبة ، وأعرب 'سلوين لويد' SELWYN LOYD وزير الخارجية البريطانية في ١٤ آذار أمام مجلس العموم عن إرتياح حكومته إذ قال:

تعتبر هذه الإتفاقية نهاية لفصل في العلاقات الأردنية - البريطانية ، فمنذ سنين عديدة وعلاقتنا مع هذه الدولة التي نتحمل مسؤولية إنشائها، عرضة للتغيرات . إلا أنها لم تعد في السنوات الأخيرة ذات قيمة استراتيجية لنا بل ورطتنا بالتزامات باهظة. ولذلك نحن سعيدون بإنها نها برضى الطرفين .

وقد كانت أهمية التحالف الأردني - البريطاني تكمن في المعونة المالية المقدمة للجيش العربي الأردني ، وفي حماية الأراضي الأردنية من أي عدوان خارجي(٢٤:٢٢٦-٢٧) . ولقد بادرت الحكومة الأردنية في محاولة منها للتقرب والتنسيق مع سياسة الأقطار العربية (مثل مصر وسوريا) الخارجية ، إلى تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي للأعتماد على مساعدته بدلاً من المساعدات الغربية التي كانت مطروحة في المنطقة آنذاك بصيغة مبدأ 'ايزنهاور' EISEN HOWER, S DOCTRINE.

ولقد أثارت هذه المبادرات من جانب الحكومة غضب 'الملك حسين' الذي لم يكن يحبذ إجراء أي تقارب مع الاتحاد السوفياتي ، فأمر في العاشر من نيسان عام ١٩٥٧، رئيس وزرائه بتقديم استقالته ، وتشكلت على الفور وزارة جديدة (٣٧) .

ثم إتخذ 'الملك حسين' قرار الوحدة بين الأردن والعراق في ١٤ شباط عام ١٩٥٨ (٣٧) . ولكن حدث إنقلاب عسكري في شهر تموز عام ١٩٥٨ حيث تحول نظام الحكم في العراق من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري .

ويقول 'الملك حسين' في سياق فترة ما بعد إنقلاب عام ١٩٥٨ ' وكان الأسوأ من هذا، هو أن حلفاءنا في العالم الحر الذين ضحى من أجلهم زعماء العراق بأرواحهم ، هذه الأقطار التي كافح وقاوم العراق التفلغل الشيوعي إلى جانبها ، هذه الأمم ، قد أعترفت الواحدة تلو الأخرى بالنظام الجديد في بغداد ، كانت مشاركتها في إقامة علاقات مع الزعماء العراقيين الجدد في الوقت الذي لم تكذب تدفن الآلاف الجثث، لا نظرها سوى ما أبدته من قلة الحياء وإنعدام الاحتشام. حدثت هذه الأعتيالات في الرابع عشر من تموز ، فإذا تركيا تعترف بالنظام الجديد في ٢١ من الشهر نفسه ، ثم إعتباراً من الأول من آب لحقت

بها بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية .

ويضيف 'الملك حسين': 'تركزت للبريطانيين والأمريكان مهمة أن يقرروا من من البلدين سيمنحنا مساعدته، ووردنا الجواب بسرعة، سيأتي المظليون البريطانيون من قاعدتهم في قبرص' (١٣٤:٤٠، ١٤٦، ١٤٩).

لقد مثلت هذه العلاقات المتوترة عامل ضغط على السياسة الخارجية الأردنية لدفعها تجاه المعونة والحماية الغربية في هذه الفترة، ولهذا كانت ردود فعل هذه الأحداث على صعيد علاقات الأردن الدولية، أن عادت المعونات العسكرية للأردن، ورحب الأردن بذلك ويعود سلاح الجو البريطاني للقواعد الأردنية، وقد إزدادت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية متانة وتقارباً، وترتب على ذلك تلبية طلب الملك للدعم العسكري والاقتصادي عندما وقعت الثورة في العراق.

وقد كان التصرف البريطاني - الأمريكي في دعم الأردن، نابعاً من خوفهما من تسرب العدوى من العراق إلى السعودية التي كان فيها أكبر مخزون نفطي يعتمد عليه الغرب. (٣٧).

ولما كان الأردن يعتمد بالأساس على المساعدات العسكرية والاقتصادية الغربية التي كانت تقدم في الغالب من قبل (المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) ، فقد دفع هذا الأمر بصانع القرار السياسي الخارجي الأردني إلى أن يضع في إعتباره عملية الموازنة بين عدة أمور ، من أهمها:-

أولاً: الحفاظ على علاقات متطورة مع الكتلة الغربية بشكل عام والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص لضمان إستمرارية المساعدات العسكرية والاقتصادية وتوفير الحماية والدعم للأردن . وذلك لاستخدام تلك المساعدات والدعم لمجابهة الخطر الصهيوني المتمثل بالاعتداءات المتكررة على الحدود الأردنية.

ثانياً: التوفيق بين علاقاته بالدول الغربية وحالة المد القومي التي بدأت آنذاك تعم الوطن العربي ، والتي ترفض فكرة الاستعمار والتدخل الغربي، تلك الحالة التي بدأت تأخذ طابع المظاهرات على المستوى الشعبي في الأردن بتوجيه وإسناد من الأقطار العربية التي تبنت هذا الفكر مثل سوريا ومصر والعراق بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ (٣٧:١٠١) .

إن وضعاً كهذا بالنسبة لصانع القرار، يعتبر بحد ذاته تحجيماً لحرية في إتخاذ القرار الأصوب والملائم، ذلك لأن إختياره للبدائل لا يتوقف عليه وحده فحسب، وإنما يرتبط برغبات وأهداف أطراف آخرين لا يمكن لصانع القرار تخطيطهم لحاجته وإرتباطه بهم. (١٠١: ٣٧).

فمثلاً كان الموقف البريطاني من حوادث الحدود بين الأردنيين والاسرائيليين يثير ردود فعل عنيفة في الأوساط السياسية والشعبية الأردنية من حيث سكوت الأولى وعدم تدخلها في تلك الاحداث رغم التحالف الأردني - البريطاني، ومع ذلك لم يتمكن الأردن سوى توجيه الاحتجاجات إلى السفير البريطاني في عمان.

والاكثر من ذلك فقد مارست بريطانيا في بداية الخمسينات ضغوطاً قوية على الأردن لحمله على إتفاق منفرد مع اسرائيل، إلا أن حكمة الملك حسين' و معارضة الأقطار العربية من خلال جامعة الدول العربية، ورفض ومقاومة الشعب الأردني لهذه المطالب والمطامع التوسعية لاسرائيل، حالت دون الوصول إلى مثل هذه التسوية.(٣٧).

ومهما كان مصدر تلك المساعدات (عربية كانت أم عن طريق الدول الغربية) فإن ذلك يعد بكل الأحوال عملية تبعية لمصدر المساعدات لما يرافقها من شروط وضغوط تؤثر على إستقلالية القرار السياسي الخارجي.

ونتيجة للظروف المالية القاسية التي مر بها الأردن، فقد قرر 'الملك حسين' الاعتماد على المساعدات والدعم الأمريكي كبديل عن الحليف السابق بريطانيا. متحملاً بذلك الضغوط الخارجية من قبل الأقطار العربية المحيطة به. حيث أثار هذا نقمة سوريا ومصر، مما أدى إلى توتر العلاقات بينهما وبين الأردن، وأسفر هذا التوتر عن محاولة التدخل العسكري السوري والحملات الإعلامية المصرية ضد الأردن، الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التصريح والتدخل لحماية وإسناد بقاء الحكم الملكي في الأردن عسكرياً واقتصادياً، مما أدى إلى وقف المساعدات السورية، المصرية، والسعودية.(١٠٢:٣٧).

إن تهديد المد القومي لنظام الحكم في الأردن عام ١٩٥٨ لم يدم طويلاً، حيث حصل إنفصال الوحدة بين سوريا ومصر عام ١٩٦١ الذي نتج عنه إبتعاد سوريا عن مصر، وقيام محور سوريا والأردن والسعودية ضد الرئيس 'جمال عبدالناصر'، الأمر الذي أدى

إلى تخفيف الضغط السوري على الأردن نسبياً بالقياس مع الفترة السابقة، ولكن تغير النظام السياسي في كل من سوريا والعراق عام ١٩٦٣ أدى إلى عدم استمرار هذه الحال طويلاً، إذ انضمت سوريا إلى محور العراق، ومصر ضد التيار المحافظ في المنطقة العربية والمتمثل بأنظمة الحكم في كل من الأردن والسعودية، وقد اقترحت الدول الثلاث (العراق، سوريا، مصر) إنشاء اتحاد جديد يضم الدول الثلاث مما شكل ضغطاً على الأردن من خلال المظاهرات التي إنطلقت فيه، مطالبة بالانضمام للاتحاد الجديد، ولكن كان لحكمة الملك حسين ونفوذه على الشعب والجيش الأثر الكبير في تعزيز الاستقرار السياسي في الأردن ومجابهة الضغوط الخارجية على سياسته (٣٧: ١٠٢).

ومع ذلك فقد كان الملك حسين راغباً في إقامة علاقات متطورة مع الأقطار العربية، والسعي إلى تحقيق سياسة خارجية منسجمة مع العمل العربي المشترك، وقد تمثل هذا السعي في مشاركة الحسين في مؤتمر القاهرة عام ١٩٦٤، في محاولة منه لتحسين علاقات الأردن مع مصر، وانسجاماً مع سياسته وافق الملك حسين على مقررات المؤتمر. وأعلن موافقته على فكرة عدم الإنحياز كما إعترف بعد مؤتمر القاهرة عام ١٩٦٤ مباشرة بالاتحاد السوفياتي، وقام بوساطة بين السعودية ومصر أثمرت عن إتفاقية 'جدة' عام ١٩٦٤، ولهذا عاش الأردن الفترة التي تلت ذلك بحالة من الاستقرار والهدوء السياسي بسبب الوفاق مع مصر الذي لم يستمر طويلاً، لعدد من الأسباب، وأهمها: حرب اليمن وأشتداد التنافس بين مصر والسعودية على النفوذ بينهما والذي أيد الأردن فيه السعودية (٣٧).

وفي شهر كانون الأول عام ١٩٦٤ تأسست منظمة فتح وبدأت عملياتها ضد إسرائيل مستخدمة الأردن ولبنان كقواعد إنطلاق، وقد خلق مثل هذا العمل تهديداً عسكرياً إسرائيلياً ضد الأردن.

وقد كان من الصعب جداً على كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الإلتقاء مع كل العرب ذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تساند وتؤيد تيار الأنظمة المحافظة في المنطقة (الأردن والسعودية)، بينما ضغط الاتحاد السوفياتي وساند القوى اليسارية المتمثلة آنذاك بمصر وسوريا والعراق لتشكيل جبهة موحدة في وجه التيار الأول.

ونتيجة لذلك إرتبط الأردن قبل حرب عام ١٩٦٧ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب المساعدات الاقتصادية التي كانت تمنحها الأخيرة ودعمها له في جميع المحن والأزمات السياسية والعسكرية الداخلية منها والخارجية ، بحيث بات من المعروف أن السياسة الأميركية كانت تهدف إلى حماية الأردن في تلك الفترة.

ولهذا فقد كانت العلاقة الثنائية السائدة للأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية تشكل عامل ضغط على صانع القرار الأردني وهو بصدد إتخاذ قرار المشاركة في حرب عام ١٩٦٧، على إعتبار أن من الأهداف الرئيسية لتحقيق المصالح الأميركية في المنطقة ، إلتزامها بتأييد وجود إسرائيل وحمايته من التيار القومي الذي تتزعمه مصر آنذاك ، ولما كانت المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأميركية هي المصدر الرئيسي للأردن . فإن إنضمام الأردن إلى إتفاقية الدفاع المشترك العربي ودخوله الحرب ضد إسرائيل، كان -بالتأكيد - سيؤثر سلبياً على العلاقات الأردنية - الأميركية ، ويجعل تلك المساعدات غير مضمونة.

ومع ذلك فقد إختار الأردن أن يضحى بالعلاقة مع الولايات المتحدة ، ويوقع معاهدة دفاع مشترك مع مصر في ٣٠ أيار عام ١٩٦٧ (أي قبل خمسة أيام من دخول الحرب) على الرغم من توتر العلاقات بين الأردن ومصر.

وقد وصف 'الملك حسين' فترة ما قبل حرب ٥ حزيران عام ١٩٦٧ بقوله ' كان شتاء عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ يتبدى بشكل خاص عسيراً شاقاً بالنسبة إلى الجميع، ولكن كان لا بد لنا من الصمود، ولقد صمد الأردن' .(١٩١:٤٠) .

وقد دخل الأردن الحرب ضد إسرائيل على الرغم من قناعة 'الملك حسين' المسبقة بالخسارة ، وقد وضع الجيش العربي الأردني تحت تصرف القيادة المصرية (٣٧) .

وعلى أثر نشوب حرب حزيران عام ١٩٦٧، أعلنت بريطانيا حظراً على شحن الأسلحة إلى دول الشرق الأوسط خلال ٢٤ ساعة تمشياً مع موقف كل من الولايات المتحدة وفرنسا، ولكن بريطانيا أعلنت رفع الحظر بسرعة وقبل أن يتم وقف إطلاق النار على الجبهات العربية - الاسرائيلية.(١١١:٤٢) .

وفي اليوم الثاني للعدوان الاسرائيلي تبين للجهات الرسمية أن القوات الاسرائيلية كانت تساعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فقامت الجمهورية العربية

المتحدة بعدة إجراءات كان من أهمها إحاطة الدول العربية علماً بالتدخل الأمريكي - البريطاني لمساندة العدوان الاسرائيلي ،وعلى اثر وصول رسائل الحكومة المصرية بذلك إلى الأقطار العربية أعلنت السودان والعراق وسوريا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. أما الجزائر واليمن فقد قطعت كل منها علاقاتها الدبلوماسية بالولايات المتحدة الأمريكية فقط، إذ كانت العلاقات الدبلوماسية بينهما وبين بريطانيا قد سبق قطعها من قبل.(١٥:٤٣) .

وفي هذا السياق يقول ' الملك حسين':

' قلت لجميع المسؤولين بمن فيهم 'الفريق رياض، وذلك منذ بداية الحرب: أن الشيء الأهم في هذه القضية هو معرفة الحقيقة أي هل تحارب اسرائيل وحدها وبإمكاناتها وحدها أم تحاربنا بدعم أتاها من الخارج؟'

وقد زعم الاسرائيليون وكتبوا أنني ' أعترفت ' بأن قصة التدخل الانكلو - أمريكي مخلقة من أساسها.

هذا غير صحيح، لقد إعتقدت ، في وقت ، حقاً بوجود تدخل من الولايات المتحدة وبريطانيا، عندما أعلنت ذلك كنت مقتنعاً به تماماً.' (٦٨:٤٤-٦٩) .

لقد إنتهت حرب حزيران عام ١٩٦٧ إلى هزيمة العرب ، وكان من أهم آثارها على الأردن فقدان الضفة الغربية وإحتلالها من قبل إسرائيل إضافة إلى الخسائر الكبيرة التي تكبدها الجيش العربي الأردني في معاداته العسكرية وسلاحه الجوي. (٣٧) .

وقد عقد مجلس الأمن أولى جلساته يوم ٩ تشرين الثاني عام ١٩٦٧، وطرح على المجلس أربعة مشروعات لقرارات وهي : مشروع ثلاثي تقدمت به الهند ومالي ونيجيريا ، ومشروع أمريكي ، ومشروع سوفياتي، ومشروع بريطاني. وبعد مناقشات طويلة حادة داخل المجلس وخارجه نال المشروع البريطاني الموافقة الإجماعية (٦:٤٥) ، ففي ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ أسفرت مساعي الدبلوماسية الدولية عن إتخاذ مجلس الأمن الدولي للقرار رقم ٢٤٢ الذي وضع أساساً لمباحثات حول تسوية شاملة للصراع في الشرق الأوسط.(٤٦) .

وقد قام الأردن بالتزود فوراً بالسلاح الغربي خصوصاً من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ بسبب فقدانه الكثير من الأسلحة

المختلفة من أجل الدفاع عن الأردن .

وإنطلاقاً من طبيعة البيئة الجغرافية الأردنية من خلال مجاورة الأردن وقربه لإسرائيل ، وما يترتب على ذلك من صراع ، حيث تأتي هنا أهمية وألوية التأكيد على الامن الوطني الأردني (٤٧: ١٥٠٥) . قامت إسرائيل في ٢٦ آذار عام ١٩٦٨ ، بشن هجوم شامل على الجبهة الأردنية . و كانت تهدف إلى إحتلال مرتفعات البلقاء والاقتراب من العاصمة عمان للضغط على الأردن لقبول مبدأ المفاوضات المباشرة. خصوصاً بعد التصميم والصمود العنيد الذي أصر عليه، وكان واضحاً بصورة لا تقبل الشك أن إسرائيل لم تحصل على أهدافها الرئيسية من حرب حزيران ، وأرادت القيام بذلك في هذه المرحلة الجديدة من استمرار الحرب والقتال بالرغم من وقف إطلاق النار.(٤٨) إلا أن إسرائيل فشلت في هجومها هذا .

وهكذا بقيت مرحلة أواخر الستينات في حالة مد وجزر وعدم إستقرار في منطقة الشرق الأوسط نظراً لكثرة الإعتداءات الاسرائيلية على خطوط الهدنة مع بعض الأقطار العربية والتي إستمرت حتى أوائل عقد السبعينات من هذا القرن .

الفصل الثاني

السياسة الخارجية البريطانية ومدى انعكاسها وتأثيرها على المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٧١ - ١٩٩٣)

المبحث الأول : محددات السياسة الخارجية لكل من المملكة الأردنية
الهاشمية والمملكة المتحدة .

المبحث الثاني : مرتكزات وأهداف السياسة البريطانية في الشرق
الأوسط ومدى تأثيرها على العلاقات الأردنية - البريطانية
١٩٧١-١٩٩٣ .

المبحث الثالث : النفط وأثره في السياسة البريطانية في الشرق الأوسط
ومدى تأثيره على العلاقات الأردنية - البريطانية
١٩٧١-١٩٩٣

الفصل الثاني

السياسة الخارجية البريطانية في الشرق الأوسط ومدى إنعكاسها
وتأثيرها على المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٧١-١٩٩٣

المبحث الأول

محددات السياسة الخارجية لكل من المملكة الأردنية
الهاشمية والمملكة المتحدة :

إن المحددات التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية تكاد تنحصر في ثلاثة هي :-

أولاً : عوامل ومحددات تتعلق بالموقع الجغرافي والموارد الطبيعية للدولة وهذه محدّدات تتصف بالديمومة بشكل نسبي .

ثانياً : عوامل ومحددات مادية ، ولكن ليست ذات ديمومة طويلة ، ومنها القوة الصناعية أو القوة العسكرية للدولة .

ثالثاً : عوامل ومحددات ترتبط بالبعد الانساني كنوعية القيادة والابدولوجية والإعلام ، وأولها وقبل كل شيء العامل السكاني .

فتقرير السياسة الخارجية لدولة ما يخضع بالضرورة إلى هذه المحددات بشكل عام ، إضافة إلى بعض الخصوصيات التي تتمتع بها كل دولة على حدة ، فهذه العوامل والمحددات هي التي تفرض على صاحب القرار هوية إجراءاته أو صورة قراره ، كما يرسم بشكل أو بآخر المركز الدولي الذي يمكن للدولة أن تتمتع به . وبالتالي تكون لديها القدرة على تحقيق أهدافها ، فالدول تتحرك وهي بصدده وضع سياستها الخارجية داخل إطار يشكله مجموع هذه الضوابط والمحددات . وهذا يعني أن هناك علاقة وثيقة بين إمكانات الدول وبين طبيعة سياستها الخارجية . (٤٩:٤٠) .

أ- محددات السياسة الخارجية الأردنية:

العوامل أو المتغيرات المحددة للسياسة الخارجية الأردنية :

أولاً: المتغير الجغرافي : إن لجغرافية الأردن الأثر البالغ في تحديد منهج السياسة الخارجية الأردنية حيث يبرز أثر هذا المتغير في ثلاثة متغيرات فرعية هي:

أ- الحجم ، فصغر مساحة الأردن مقارنة مع الأقطار المجاورة يترتب عليه نتائج سلبية من أهمها :

١- عدم وجود عمق استراتيجي في زمن الحرب .

٢- عدم التنوع في التضاريس والمناخ والموارد .

٣- تركز السكان والمنشآت العسكرية والصناعية الحيوية في مناطق معينة مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية في زمن الحرب .

ب- الحدود : الحدود السياسية للأردن قائمة على فكرة الحدود المصطنعة لاعلى فكرة الحدود الطبيعية ، شأنه شأن باقي الأقطار العربية ، ويمكن مناقشة قضية الحدود هنا من ثلاثة أبعاد هي :-

١ - كثرة الأقطار التي تشارك بحدودها الحدود الأردنية (سوريا، العراق ، المملكة العربية السعودية) .

٢- طول الحدود الممتدة مع بعض هذه الأقطار مثل فلسطين المحتلة .

٣- الإختلافات التي قد تنشأ بين الأردن وأي قطر من هذه الأقطار وهي إختلافات ناتجة إما عن شكل نظام الحكم أو عن إختلافات في المصالح ، أو عن إختلافات في الابدلوجية . مما يستلزم بالتالي نفقات دفاعية هائلة لتوفير الحماية اللازمة لتلك الحدود .(٣٧).

ج- الموقع : لموقع الأردن الاستراتيجي جانبان أحدهما إيجابي والآخر سلبي :

ويتمثل الجانب الإيجابي في حصول الأردن على المساعدات الخارجية بأنواعها كافة نتيجة لموقعه الاستراتيجي . حيث يعتبر الأردن كعمر بري يمر من خلاله جزء كبير من التجارة الدولية سواء للدول الأوروبية أو للأقطار الخليجية على حد سواء .

أما الجانب السلبي فيتمثل في قرب موقع الأردن من فلسطين مما يجعل الأردن يتحمل أعباء الدفاع كونه دولة مواجهة مع اسرائيل . (٣٧) .

ثانياً : المتغير الاقتصادي ويتمثل بـ :

أ- الموارد الطبيعية المعدنية (النفط) : إن أهم المشكلات التي يواجهها الأردن هي الفجوة الكبيرة بين محدودية الموارد الطبيعية من جهة ، والزيادة الكبيرة في عدد السكان وإحتياجاتهم من جهة ثانية (٥٠: ٢٢٧) ، وما يترتب على ذلك من لجوء الأردن إلى الاعتماد على عامل المساعدات الخارجية ، حيث يعتبر الأردن من أفقر أقطار الشرق الاوسط في الموارد الطبيعية والمواد الأولية، وحتى الموجودة فإنها غير مستغلة الإستغلال الأمثل (٥١).

ب- الصناعة : كان القطاع الصناعي في الأردن قطاعاً متخلفاً ، أما في الوقت الحاضر فقد أصبح هذا القطاع قطاعاً نامياً يتقدم بوتائر سريعة .

ج- الزراعة : القطاع الزراعي في الأردن ما يزال يعاني من مشكلات كثيرة ومتعددة وبحاجة إلى برامج وخطط متكاملة للنهوض به . وإنطلاقاً من الحقيقة التي مفادها بأن العامل أو المتغير الاقتصادي بأبعاده كافة هو عامل ذو تأثير سلبي على الأردن . لهذا حاول الأردن إيجاد البديل الذي كان يعتمد ولا يزال إلى حد ما على عامل المساعدات -كما ذكر سابقاً- مع الأخذ بالإعتبار المحاذير والسلبيات التي يتضمنها هذا العامل ، فالأردن يعاني من مشكلة المساعدات الخارجية ، التي تؤثر بطريقة أو بأخرى على سيادته الوطنية (٥١) .

ثالثاً: العامل السكاني : إن المجتمع الأردني ، مجتمع متماسك غير قابل للاختراق وذلك لعدة معايير من أهمها :

أن ما نسبته ٩٨٪ من المجتمع الأردني هم عرب يؤمنون بوحدة هذه الأمة وبقدسية القومية العربية ، في اللحظة التي يشكل فيها الإسلام عامل توحد آخر ، حيث تشكل نسبة المسلمين أكثر من ٩٦ من إجمالي سكان المملكة الأردنية الهاشمية ، وهذا التماسك العرقي والعقائدي للمجتمع الأردني يشكل أرضية صلبة لصانع القرار الأردني ، لا سيما وأن القيادة الأردنية هم ورثة الثورة العربية الكبرى التي لا تؤمن بالحدود القطرية بين أبناء الأمة العربية . وهذا يعني أن السياسة الخارجية الأردنية في محصلتها النهائية ليست قطرية أردنية وإنما قومية عربية (١٩) .

رابعاً: العامل العسكري : والذي يتمثل بشكل رئيسي في حجم الجيش (الناحية الكمية) وتسليح الجيش (الناحية النوعية) وما يترتب على ذلك من أعباء الدفاع بأبعاده كافة ، وذلك لأن الأردن دولة مواجهة مع إسرائيل (٢٧) .

خامساً: العامل القيادي : إن 'الملك حسين' هو الذي يرسم السياسة الخارجية الأردنية ، ويشرف على تنفيذها ، ويعتبر هو شخصياً أهم فريق في تنفيذ هذه السياسة، وذلك بتوظيف علاقاته الشخصية مع زعماء العالم لهذا الغرض ، فشخص 'الملك حسين' المتسم بالعقلانية والإعتدال على خلفية خبرته الطويلة في الحكم وفي الشؤون الدولية تمنحه المصداقية التي تسهل له تأسيس روابط شخصية متينة مع زعماء العالم ، وعلاقات ثنائية راسخة بين الأردن والدول الأخرى ، وهذه الروابط ، وتلك العلاقات هي في الواقع أهم موارد الدولة التي يلجأ إليها الأردن في إدارة سياسته الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهي التي تفسر زيارات الملك حسين المتوالية لمختلف العواصم ذات العلاقة، والتي يطلق عليها بحق تعبير (زيارات العمل) .

هذا بالإضافة إلى إنتساب القيادة السياسية في الأردن إلى أعرق القبائل العربية وهي من أشرف العرب .

ومن هنا فإن أهم الملامح التي تتميز بها السياسة الخارجية الأردنية هي :

- إستقرار وطني وسط إضطراب إقليمي .

- إعتدال في مواجهة التطرف .

- عقلانية مقابل الفوغائية (٢١:١٩-٢٢) .

ساساً : الوسائل الإعلامية : حيث أن الاتصال (الإعلام) مرتبط بالسياسة لذلك فإنه يتأثر بالقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والسياسة الداخلية للدول المعاصرة (٢٣:٥٢).

ويعتبر الأردن من أبرز الأمثلة على إستخدام الإعلام كأداة فعالة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية وكأداة يمكن من خلالها توضيح وجهة نظر القيادة السياسية الأردنية تجاه أية قضية من القضايا سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية . وهي أداة يمكن من خلالها إبراز أيديولوجية وفكر النظام الساسي الأردني والمتمثل بفكر الثورة العربية الكبرى وبما يعثله من قيم إنسانية وإسلامية وحضارية . ولعل أفضل إستخدام للإعلام كأداة تنفيذ للسياسة الخارجية الأردنية كان فترة عقدي الخمسينات والتسعينات من هذا القرن.

ب - محددات السياسة الخارجية البريطانية :

العوامل أو المتغيرات المحددة للسياسة الخارجية البريطانية :

١- العامل التاريخي (الأثر التاريخي) :

لقد تكونت الإمبراطورية البريطانية على مدى زمني طويل وبطريقة بالغة التعقيد. فقد إستغرق بناؤها نيفاً وأربعمئة عام، إكتسبت وفقدت خلالها الكثير من الأراضي والمناطق المنتشرة في جميع قارات الأرض. (٢٩١:٥٣). وقد بلغت ذروة إتساعها في بداية القرن العشرين حيث إمتدت على ربع مساحة اليابسة ، وضمت أكثر من ربع سكان العالم ، فقد شكلت الفترة الواقعة بين الربع الأخير من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، ذروة ما وصلت إليه الإمبراطورية البريطانية من عنفوان. ويكفي للدلالة على هذا أنها فيما بين عام ١٨٧١ وعام ١٩٠٠ ، أي خلال ثلاثين سنة قد أضافت إلى ممتلكاتها ما مساحته ٧٤٠٠٠٠٠ كيلومتر مربع يسكنها ٨٨٠٠٠٠٠٠ نسمة ، وأنها في العام ١٩١٤ كانت تبسط سلطانها على ما مساحته ٢٣٨٠٠٠٠٠ كيلومتر مربع يسكنها ٤٤٠٠٠٠٠٠٠ نسمة. (٢٩١:٥٣) .

وإنطلاقاً من تلك الحقائق، فإن البحث في أي جانب من جوانب السياسة البريطانية ، لا يمكن أن يتجاهل بصورة أو بأخرى أن بريطانيا كانت حتى وقت غير بعيد مركزاً لأكبر إمبراطورية في العالم ، أو على حد قول البريطانيين : ' الإمبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس ' وبترتب على ذلك أن دراسة السياسة البريطانية في ناحية أو أخرى لا بد وأن تتأثر بهذه الحقيقة.(١١٥:٥٤). فمنذ قيام الثورة الصناعية وحتى الحرب العالمية الأولى (١٧٨٠ - ١٩١٥) كانت دولة النواة في المنظومة الرأسمالية هي بريطانيا. فقد كانت أقوى دولة عسكرياً واقتصادياً، وكانت تسيطر على الشطر الأكبر من المستعمرات. وعبر بنوكها ونظامها المصرفي كانت تتم تسوية معظم عمليات التجارة الدولية (٥٥) .

ومن هنا فقد علق "روي مكريدس" ROY MACREDIS أستاذ العلاقات الدولية في معرض حديثه عن السياسة الخارجية البريطانية بقوله : ' أعتبر وضع السياسة الخارجية البريطانية وتنفيذها ككثير من ظواهر السلوك البريطاني، نموذجاً يحتذى من قبل الآخرين، وخاصة الأميركيين، ولئن لم يعجب العالم دائماً بمهابة السياسة الخارجية البريطانية، إلا أن الطريقة التي أدار بها البريطانيون هذه السياسة كانت دائماً موضع إعجاب. وبدا للجميع أن عملية إعداد السياسة ، تبرز فيها الحكمة والبراعة، بدلاً من أن

تسودها الإنفعالات السياسية والإعتبارات المحلية، كما يحدث لدى الآخرين. ولعل هذه السمعة مصدرها أن بريطانيا وهي جزيرة صغيرة، ظلت دولة عظمى على مدى عدة قرون، إن تمعُّع بريطانيا بمكانة دولية مرموقة، ومتميزة يرجع بشكل أساسي إلى أن جوهر السياسة الخارجية البريطانية لا يتغير تغيراً أساسياً مع تغير الحكومات والأحزاب، هذه هي الفكرة السائدة عن السياسة البريطانية. (٤:٢١-٤٦).

للعامل التاريخي أثره الواضح والكبير في رسم السياسة الخارجية البريطانية، حيث ما زال الكثير من البريطانيين يعتقدون أن بريطانيا ما تزال دولة عظمى، وهي في حقيقة الأمر دولة كبرى، وخصوصاً فيما يتعلق بعلاقات بريطانيا بالقارة الأوروبية.

٢- العامل الاقتصادي: من المعروف أن بريطانيا جزيرة صغيرة المساحة، ويترتب على ذلك ندرة الموارد الطبيعية، لذا إتبعت بريطانيا في الماضي سياسة إستعمارية تقوم على الحصول على المواد الخام من المستعمرات، من أجل صناعاتها، وفي الوقت نفسه تصريف فائض إنتاج هذه الصناعات إلى هذه المستعمرات، أما بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية فإن الاقتصاد البريطاني أصبح يعاني من ضعف كبير، وحاولت بريطانيا أن تحل مشكلاتها الاقتصادية من خلال رابطة الكومنولث، وعندما فشلت هذه المحاولة حاولت الإنضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة إلا أنها لم تنجح في ذلك إلا في بداية السبعينات، ورغم إنضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة، إلا أنها لم تنجح في حل الكثير من مشكلاتها الاقتصادية، فهي مازالت تعاني من مشكلات كثيرة في هذا المجال، وخصوصاً في عقد التسعينات من هذا القرن (٤).

٢- العامل النفطي: تعطي السياسة الخارجية البريطانية العامل النفطي الأهتمام الأكبر، كون النفط هو عصب الحياة الصناعية في بريطانيا، وقد خاضت بريطانيا ثلاثة حروب، كان النفط سبباً من أسبابها الرئيسية، وهي الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، وحرب الخليج الثانية.

٤- العامل الاستراتيجي: إن موقع بريطانيا كجزيرة، أملى عليها إتباع استراتيجية طويلة الأمد للسيطرة على الممرات البرية والبحرية الهامة، والتي تربط بين القارات الثلاث، وذلك لضمان إستمرارية تدفق النفط والتجارة الدولية إليها (٤).

وهذه النقاط الاستراتيجية تسمى بـ (CHOKe POINTS)، حيث قامت بريطانيا بالسيطرة

على العديد من هذه النقاط كمضيق جبل طارق ، ومالطا، وقبرص ، وقناة السويس، وباب المندب، ومضيق هرمز، ومضائق ملقا. وعلى سبيل المثال تشكل القواعد العسكرية البريطانية في جزيرة قبرص عنصراً مهماً للقوة الاستراتيجية للحلف الأطلسي (٧٠:٥٦).

٥-العامل الأمني : لا تستطيع بريطانيا بمفردها أن تحمي نفسها من العدوان ، فهي جزيرة ذات موقع يعرضها للخطر ، وهي محدودة الموارد ، وبذلك تحتاج لعقد إتفاقيات دفاعية جماعية مع أمم أخرى . من خلال معاهدات كمعاهدة حلف شمال الأطلسي ، لأن بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن تستطيع تطبيق سياسة توازن القوى Balance of Power Policy في القارة الأوروبية ، وقد عجزت عن الحيلولة دون سيطرة ألمانيا على القارة الأوروبية في بداية الحرب العالمية الثانية ، وبعدها من قبل الاتحاد السوفياتي ، وكانت بريطانيا الشريك الأصغر في التحالف الأمريكي - البريطاني . وبذلك يمكن وصف مشكلة السياسة الخارجية البريطانية بأنها تنشأ مجابهة مسؤوليات ضخمة بوسائل محدودة جداً (٤) .

بناء على ماسبق ، يمكن القول ، بأن محددات السياسة الخارجية لكل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المتحدة مجملها قد أفرزت حالات واقعية موضوعية من خلالها تم تحديد العلاقات الأردنية - البريطانية . فبالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية ، فإن محددات السياسة الخارجية الأردنية قد أوجدت حالة من الواقع الأردني المادي الضعيف (نسبياً) المتصل بالظروف الموضوعية المحيطة بها كدولة وبناء عليه فإن المملكة الأردنية الهاشمية قامت بترتيب أولويات التعامل مع المملكة المتحدة على أساس أن المملكة الأردنية الهاشمية هي دولة متلقية للمساعدات وما لعامل المساعدات من محاذير .

وبالنسبة للمملكة المتحدة ، فإن محددات السياسة الخارجية البريطانية قد أوجدت حالة من الواقع البريطاني المادي القوي (نسبياً) المتصل بالظروف الموضوعية المحيطة بها كدولة ، وبناءً عليه ، فإن المملكة المتحدة قامت بترتيب أولويات التعامل مع المملكة الأردنية الهاشمية على أساس أن المملكة المتحدة هي دولة واهبة للمساعدات مع امكانية توظيف عامل المساعدات كعامل ضغط بريطاني على المملكة الأردنية الهاشمية في اوقات مختلفة وفي ظروف مختلفة أيضاً .

إذن ، مدى انعكاس وتأثير محددات السياسة الخارجية لكلا الدولتين على

العلاقات فيما بينها ، هو بالتأكيد تأثير واضح وكبير ، حيث من خلال هذه المحددات يمكن تحديد طبيعة العلاقات الأردنية - البريطانية بأنها علاقات لها خصوصيتها وطابعها التقليدي مع وجود بعض الاستثناءات في هذه العلاقات عندما يستخدم عامل المساعدات كأداة ضغط على المملكة الأردنية الهاشمية للانسجام مع موقف أو سلوك معين أو إتباعه ، وهذا بطبيعة الحال ينبثق عامل المساعدات هنا من محددات السياسة الخارجية لكل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المتحدة ومدى تأثيرها بالتالي على طبيعة العلاقات الأردنية - البريطانية.

المبحث الثاني

مرتكزات وأهداف السياسة البريطانية في الشرق الأوسط

ومدى تأثيرها على العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١-١٩٩٣:

أجمع العرف البريطاني (الغربي) - بعد الحرب العالمية الثانية - على إطلاق

مصطلح الشرق الأوسط على المنطقة التي تشمل حدودها المجموعات الإقليمية التالية:-

أ - المجموعة الأفريقية وتشمل:- وادي النيل ، أي : مصر والسودان وأثيوبيا وليبيا
بمناطقها الثلاث (برقة، وطرابلس ، وفزان) .

ب - المجموعة الآسيوية وتشمل:- الجزيرة العربية ، وتشمل :- السعودية، اليمن ، أقطار
الخليج العربي (عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت) .

ج - منطقة الهلال الخصيب وتشمل:- فلسطين ، سوريا، لبنان، الأردن، والعراق .

د - المجموعة الأوروبية وتشمل:- تركيا، اليونان، وقبرص. (١٧:٥٧-١٩) .

وقد كان الشرق الأوسط من أخطر المناطق في فترة ما بعد الحرب العالمية

الثانية وأهمها. حيث لم يتغير هدف السياسة البريطانية في الشرق الأوسط عما كان عليه

منذ أن دخلت هذه المنطقة في نطاق النفوذ البريطاني منذ قرن ونصف القرن. وكان هذا

الهدف يرمي إلى ضمان عدم وقوع هذه المنطقة في أيدي قوة معادية قد تعمل على إخراج

بريطانيا منها. غير أن الأسباب التي جعلت هذا الهدف ، باستمرار طيلة هذه الفترة قد تغيرت

الآن ، كما تغيرت الظروف التي كانت فيها بريطانيا تتابع هذا الهدف والوسائل التي كانت

تتبعها لذلك. فبينما كانت أهمية هذه المنطقة منذ جيل مضى تتركز في أن الشرق الأوسط

يقع في الطريق إلى الهند، أصبحت أهميتها الآن تتركز في أنها مصدر كبير من المصادر

النفطية. (٥٨) .

وأنطلاقاً مما سبق ، فإنه يمكن تحديد أهم مرتكزات السياسة البريطانية في الشرق الأوسط

بما يلي:-

أولاً : عقد مجموعة من التحالفات العسكرية مع دول المنطقة ، وقد عرفت هذه السياسة بما

يسمى بسياسة الأحلاف العسكرية كحلف بغداد الذي أنشئ عام ١٩٥٥ وإنتهى عام ١٩٧٩

بانسحاب إيران أثر حدوث الثورة الإيرانية وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

ثانياً : العمل على تقوية ودعم الأنظمة السياسية العربية المحافظة في منطقة الخليج العربي

من خلال عقد صفقات السلاح معها .

ثالثاً : العمل على إقامة وتقوية العلاقات الاقتصادية مع أقطار المنطقة العربية من خلال الشركات البريطانية العاملة في مجال التنقيب عن النفط.

رابعاً : العمل على تقوية ودعم وحماية أمن إسرائيل. ويبرز ذلك جلياً وواضحاً من خلال الدور البريطاني في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ .

خامساً : العمل على إبعاد أي قوى - لا سيما الاتحاد السوفيتي سابقاً- تحاول بسط نفوذها في منطقة الشرق الأوسط عامة ، ومنطقة الخليج العربي خاصة ، سواء أكانت هذه القوى من داخل منطقة الشرق الأوسط كالعراق حيث تم التعامل معه بالحل العسكري من خلال حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ . أم من خارج منطقة الشرق الأوسط كالاتحاد السوفيتي السابق الذي إنتهى كدولة عظمى بإنهاء الحرب الباردة عام ١٩٩٠.

سائساً : إقامة مجموعة من القواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط ، وخصوصاً في منطقة الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ بالتعاون مع الولايات المتحدة، وذلك لترتيب أوضاع المنطقة أمنياً .

سابعاً : العمل على نشر القيم الثقافية والسياسية الغربية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص .

ثامناً : تأكيد التجزئة والتفتيت السياسي للأمة العربية من خلال رسم الحدود بشكل عشوائي ، حيث تبرز الخلافات الحدودية بين الدول العربية من حين لآخر، وذلك خلال عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات من هذا القرن .

تاسعاً : محاربة الإسلام فكرياً وممارسة ، لما للإسلام من أثر كبير في توحيد الأمة العربية والثورة على الواقع ، ومحاربة الاستعمار .

هذا، وقد كانت بريطانيا هي أكثر دول العالم مصالح في الشرق الأوسط. (٥٩) . وكان هدف السياسة البريطانية في المنطقة هو حماية مصالحها دون سيطرة مباشرة (٦٠) .

وكانت هنالك ثلاث مصالح رئيسية لبريطانيا في منطقة الشرق الأوسط في

القرن التاسع عشر وهي :-

أ- توازن القوى في أوروبا

ب- أمن الهند

ج- مواصلات الامبراطورية البريطانية (٦١ : ٤) .

وقديماً كان مفتاح السياسة البريطانية خلال القرن التاسع عشر في الشرق الأوسط بصفة عامة هو إبعاد أي دولة منافسة عن الحصول على قدم لها هناك. وقد دخلت بريطانيا في نزاع دبلوماسي مع فرنسا وألمانيا بسبب هذه المنطقة، ونجحت في صددهم جميعاً في أوقات مختلفة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عن الخليج العربي (٦٢). وقد كتب الكولونيل البريطاني 'تشرشل' CHURCHILL في منتصف القرن التاسع عشر ناصحاً دولته بريطانيا 'إذا كانت بريطانيا ترغب في الحفاظ على سيطرتها على الشرق، ينبغي لها بشكل أو بآخر، أن تدخل سوريا ومصر في نطاق نفوذها وسيطرتها.' (١٥٥:٦٣).

وبعد إكتشاف النفط أصبحت للمنطقة أهمية مباشرة خاصة بها، وليس بسبب منطقة أخرى، أو لوقوعها في طريق الهند، حتى قيل في حينه: إن حدود بريطانيا لم تعد تنته في نهر الراين بل إنها تمتد إلى 'الشرق الأدنى'. وهكذا يمكن القول بأن أهم مصلحة بريطانية في الشرق الأوسط هي النفط (٦٤: ١٧٩). وتغيرت الصورة بعد الحرب العالمية الأولى، ففي مقالة بعنوان 'المصالح البريطانية في الشرق الأوسط' لـ 'اليزابيث مونرو' ELIZABETH MONROE مصالِح بريطانيا في المنطقة خلال فترة ما بين الحربين بأربع فئات:-

أولاً:- نهبت إلى أن مصالِح بريطانيا 'الرئيسية' أصبحت (نفسية - سيكولوجية) وأن قوة بريطانيا في حوض البحر الأبيض المتوسط كان من شأنها أن تدعم نفوذ بريطانيا في أوروبا. وأن تسند موقفها في التعامل مع 'هتلر' HITLER. إضافة إلى ما كانت توحى به من ثقة بقوة بريطانيا وسلامة وضعها المالي في 'المناطق الصحراوية' التي ضمننت بعض خطوط المواصلات البريطانية مع الهند ومراكز شركات النفط.

ثانياً:- كانت الفئة الثانية من المصالح في رأيها (استراتيجية)، ولكن فكرة 'إعتبار قناة السويس' شرياناً حيوياً للإمبراطورية قد تم التخلي عنها، وكان المعتقد أن إجتياز البحر المتوسط أصبح أمراً مستحيلاً في الحرب، غير أن القواعد البريطانية في الشرق الأدنى كانت ذات قيمة استراتيجية كبيرة تمكّن بريطانيا من مواجهة أكثر المهاجمين إحتمالاً في ذلك الوقت، أي إيطاليا.

ثالثاً:- أما الفئة الثالثة من المصالح فكانت تجارية. وعلى الرغم من أن تجارة بريطانيا مع الشرق الأوسط نفسه كانت صغيرة نسبياً، بما في ذلك نفط إيران وقطن مصر

ومنتجات تركيا الزراعية وتبوغها، فقد كانت الواردات من جميع دول المنطقة والمستعمرات البريطانية والسلطنات في عام ١٩٣٨ حوالي ٣٥ بالمائة فقط من مجموع تجارة بريطانيا، في حين أن صادرات بريطانيا إليها لم تزد على ٥ بالمائة، على أن المصلحة التجارية الرئيسية كانت تكمن في كون الشرق الأوسط خطأً للمواصلات، وفي أن التجارة البريطانية كانت تؤلف ٥ بالمائة تقريباً من التجارة التي تمر من قناة السويس (٦٥: ٩٨-١٠٢).

رابعاً: وكانت المصلحة البريطانية الرابعة بنظر 'اليزابيث مونرو' هي حماية وعد 'بلغور' للصهيونيين الذين لم يكونوا في ذلك الوقت بقوتهم الحالية، ولم يكن في وسع بريطانيا و'هتلر' في أوج قوته وإضطراده لليهود أن يتركهم وشأنهم 'يعومون أو يفرقون مع العرب' (٦٥: ٩٨-١٠٢). أما خلال الحرب العالمية الثانية، فقد كان الدفاع عن الشرق الأوسط هدفاً أساسياً من أهداف بريطانيا.

وقد تفجرت الصورة مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية، حيث إنتقل مصدر التهديد - من وجهة نظر بريطانيا على الأقل - إلى الاتحاد السوفياتي، كما إنتقل محور الدفاع البريطاني في دائرته القديمة التي كانت تشمل البحر المتوسط فقط إلى محور جديد أطول، يسير في خط منحني يبدأ باليونان في الشمال الغربي، ويستدير نحو العراق والأردن والمملكة العربية السعودية وعدن، ويرتبط بعد ذلك بكينيا وخطوط الدفاع عن أفريقيا الجنوبية (٦٥: ٩٨-١٠٢).

أما في الخمسينات، وبعد إستقلال الهند وباكستان عام ١٩٤٧، فقد أتخذت المصالح البريطانية شكلاً جديداً، وكان مخططو سياسة بريطانيا واستراتيجيتها يضعون الخطر السوفياتي في الخارج، والخطر الشيوعي في الداخل، في المرتبة الأولى في الأهمية بالنسبة لصيانة مصالحهم. وإلى جانب ذلك كان هنالك عدد من الاعتبارات الأخرى، وبعضها لا يكاد يخلو من غرابة؛ فقد كان الاعتبار الأول في نظر المصلحين الاستراتيجيين ومخططي سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط هو 'الروح القومية والوعي الوطني' في أقطار المنطقة. فقد كانوا يعتبرونها مصدر خطر كبير قد يتفجر يوماً ويثور على الغرب، أو على 'الاستعمار' متمثلاً في بريطانيا فيقضي على مصالحها. وهو خطر لا يقل في أهميته عن الخطر الشيوعي. ويشار إليه في كثير من التقارير البريطانية بإعتباره من المظاهر السلبية التي تهدد المصالح البريطانية مما يستحسن الحد منه بقدر الإمكان (٦٥: ٩٨-١٠٢).

ويتساءل "البرت حوراني" عن مدى سلامة مثل هذه النظرة قائلاً :- "لماذا يجب أن نكون متأكدين إلى هذا الحد من أن الثورة على الغرب لا بد أن تكون غير عقلانية، وكأنما هناك تناسق طبيعي، بلا قيد ولا شرط، بين مصالح الغرب ومصالح شعوب الشرق الأوسط؟ (٦٥ : ٩٨-١٠٤) .

أما الاعتبار الثاني فكان ما يصفونه بـ "الصراع العربي - الإسرائيلي" والذي هو في حقيقته وجوهره يمثل الأثار والمشكلات الناجمة عن إقامة دولة يهودية ، على أرض ليست خالية من السكان ، عن طريق الإعتداء عليهم وإحتلال أراضيهم بالقوة وطردهم من بلادهم. وهم يشيرون على الدوام إلى " السلم والأمن في المنطقة، في حين أن الإشارة في الواقع هي تعبير عن القلق القديم على تنفيذ وعد "بلفور"، وهو القلق على مصير اسرائيل (٦٥:٩٨-١٠٢) .

أما الاعتبار الثالث فهو قضية النفط. .

وقد كتب "السير جون تراوتبك" JOHN TRAWTEPIC في عام ١٩٥٦ مقالة

حدد فيها أهداف بريطانيا في الشرق الأوسط بالنقاط الثلاث الآتية:-

- ١- الدفاع عن المنطقة بأسرها من العدوان الخارجي .
 - ٢- أستتباب السلم الداخلي والخارجي بين دول المنطقة من خلال تطبيع علاقات اسرائيل مع جيرانها وحيث أن اسرائيل هي إحدى دول المنطقة، فإن المفهوم الضمني لهذا الهدف هو حماية اسرائيل .
 - ٣- تقديم المساعدة اللازمة لتنمية دول المنطقة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، والمقصود هو الاعتقاد بأن ذلك سيحول دون إنتشار الشيوعية في المنطقة ، بما في ذلك من أضرار بمصالح الغرب بصورة عامة وبريطانيا بصورة خاصة. (٦٥:٩٨-١٠٢) .
- ومن الجدير بالذكر أن الشرق الأوسط يعتبر ملتقى لمصالح دول العالم المختلفة، وتبرز أمامنا خمس مصالح أساسية تجعل من هذه المنطقة نقطة إهتمام دولي، وهي:-
- ١- يحظى الصراع الحضاري بشقيه الأيدلوجي والعلمي بإهتمام زعامات الحضارة الغربية ، وعلى الأخص الولايات المتحدة ، حيث تسعى هذه الزعامات إلى فرض النمط الحضاري الغربي على مختلف بقاع العالم، ومنها منطقة الشرق الأوسط، وبالمقابل هناك مقاومة لهذه المحاولات تتمثل بشكل أساسي في الحضارة العربية الإسلامية بكل معانيها.
 - ٢- تمثل اسرائيل المزروعة في منطقة الشرق الأوسط إحدى أهم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة بشكل خاص، وللدول الغربية بشكل عام.

٣- يمثل الشرق الأوسط مصالح اقتصادية متعددة لكثير من دول العالم ، أهمها الاحتياطي النفطي الذي يشكل أكثر من ٦٠٪ من إحتياطي النفط في العالم، وكذلك لأعتبار منطقة الشرق الأوسط سوقاً استهلاكية للمنتجات العالمية المختلفة.

٤- إن الموقع الجغرافي الهام لمنطقة الشرق الأوسط خصوصاً ما يتعلق بسيطرتها على كثير من الممرات المائية الحيوية للتجارة العالمية ، يجعل حضور الدول الصناعية والتجارية الكبرى في المنطقة مهماً وحيوياً لنموها الاقتصادي وتطورها الحضاري.

٥- إن منطقة الشرق الأوسط تمثل سوقاً إستهلاكية للصناعة العسكرية.(٦٦).

وبناء على ما تقدم، ومن خلال عرض أهم المصالح البريطانية والأمريكية في الشرق الأوسط ، يمكن القول بأن الخلافات بين الولايات المتحدة وبريطانيا كانت دائماً تدور حول شؤون تكتيكية أو حول تفسيرات أو تأكيدات معينة، وليس حول الأهداف الأساسية. والواقع أن هذه الخلافات قامت على حقيقة معينة وهي أنه كان للدولتين مصالح متشابهة ، وإن لم تكن متطابقة. وكانت هذه المصالح في كل حالة من الحالات تقع تحت العوامل الثلاثة نفسها (سياسية، واقتصادية واستراتيجية) (٥٨:٢١). وتأكيداً على ما تقدم يقول السير انتوني ناتنج:

‘ إن الشرق الأوسط ظل لمدة ثلاثين عاماً منطقة تتبع فيها السياسة البريطانية القيادة الأمريكية دون مناقشة ‘ .(٦٧:١٨) .

هذا عن أهم المصالح البريطانية في الشرق الأوسط ، أما عن السياسة البريطانية في الشرق الأوسط ومدى تأثيرها على العلاقات الأردنية - البريطانية للفترة الواقعة ما بين ١٩٧١-١٩٩٣ ، فيمكن القول بأنه نظراً لتغير مكانة بريطانيا الدولية من دولة عظمى إلى دولة كبرى ، فقد ترتب على ذلك عدة نتائج كان من أهمها إنسحاب بريطانيا بشكل كبير من منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً منطقة الخليج العربي في عام ١٩٧١ ، وبذلك أعادت النظر في تحديد مصالحها الوطنية طبقاً لحاجتها ولتغيرات البيئة الدولية على مختلف الأصعدة :-

فعلى الصعيد الاقتصادي : بقي الاهتمام البريطاني كبيراً بمنطقة الشرق الأوسط وذلك لتوافر النفط العربي وما لذلك من أهمية قصوى لبريطانيا ، التي تهدف إلى المحافظة على إستقرار أقطار المنطقة لضمان استمرار تدفق النفط إليها وللعالم الغربي ، ومن هنا يأتي دور الأردن الإقليمي في المحافظة على إستقرار أقطار منطقة الخليج العربي ،

وذلك من خلال تقديم مختلف أنواع الدعم للأردن من قبل الأقطار الخليجية والدول الغربية على حد سواء .

أما على الصعيد العسكري (الاستراتيجي) : فقد إهتمت بريطانيا كثيراً بمنطقة الشرق الأوسط حتى بعد تنحيها عن زعامة المعسكر الغربي للولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك باعتبار الشرق الأوسط منطقة استراتيجية هامة للغرب ، ومن هنا فقد دخلت منطقة الشرق الأوسط حلبة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٩٠، والتي أدت إلى إنتصار المعسكر الغربي ، وكان الأردن خلال هذه الفترة ضمن المعسكر الغربي ويتزود بالسلاح منه، وقد ساعد الأردن على الأستقرار في منطقة الشرق الأوسط وحارب إنتشار الشيوعية في الوطن العربي طوال فترة الحرب الباردة .

وعلى الصعيد السياسي: وبسبب تقلص مكانة بريطانيا الدولية ، أصبحت مسؤولية دعم اسرائيل والحفاظة على أمنها من مسؤوليات وواجبات الولايات المتحدة الأمريكية ، تليها في الدرجة الثانية بريطانيا ، حيث قامت بريطانيا بدعم اسرائيل مادياً ومعنوياً في حروبها مع الأقطار العربية في الفترة الممتدة ما بين ١٩٧١-١٩٩٣ إبتداء من حرب رمضان عام ١٩٧٣ وإنتهاء بحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن السياسة البريطانية في الشرق الأوسط ومن خلال تطابقها مع بعض التوجهات الأردنية قد أثرت التأثير الإيجابي والواضح على طبيعة العلاقات الأردنية - البريطانية خلال السنوات من ١٩٧١-١٩٩٣، حيث تميزت العلاقات الأردنية- البريطانية بقوتها ومتانتها خلال السنوات من ١٩٧١-١٩٩٠، وأصاب العلاقات الأردنية- البريطانية نوع من الشرخ وعدم الأنسجام و سوء الفهم خلال السنوات من عام ١٩٩١-١٩٩٢. وذلك لرفض الأردن للموقف البريطاني من حرب الخليج الثانية ، المتمثل في مشاركة بريطانيا في العدوان على العراق .

المبحث الثالث

النفط وأثره في السياسة البريطانية في الشرق الأوسط ومدى

تأثيره على العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١-١٩٩٣ :

إن صلة بريطانيا بالمنطقة العربية قديمة ، وأهمية هذه المنطقة لدى بريطانيا فاقت بكثير أهميتها لدى القوى الأوروبية الأخرى(٦٨) ، فبالنسبة لبريطانيا كان نفط الشرق الأوسط أكثر من مجرد مصدر للثروة ، فقد كان يشكل مسألة استراتيجية هامة لها(٧٤:٦٩) . ومن هنا فقد أولت بريطانيا منطقة الخليج العربي إهتماماً بالغاً منذ القرن الثامن عشر، وذلك لدوافع اقتصادية وسياسية وعسكرية (استراتيجية) . وهي عوامل متفاعلة ومتلازمة فيما بينها، على الرغم من أنها لم تكن متساوية الأهمية في كل الأوقات بالنسبة لبريطانيا. (٧٠) . لذا كانت بريطانيا السبابة إلى النفط العربي قبل إنتدابها على المنطقة، وكانت أول بادرة لها في إيران عام ١٩٠١، عندما منح مهندس بريطاني وهو "وليام دارسي" WILLIAM DARCY إمتيازاً خاصاً بالتنقيب عن النفط والغاز مدته ستون عاماً، ثم أتجهت أنظار البريطانيين نحو العراق، ومن ثم إتجهت أنظارهم إلى معظم الأقطار العربية.

وعشية إندلاع الحرب العالمية الأولى، تنبعت الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا إلى الأهمية التي يتميز بها النفط في الميزان العسكري والاقتصادي ، وخاصة مع التحول التدريجي قبل الحرب من إستخدام الفحم إلى النفط بإعتباره مادة مفيدة لا غنى عنها لآليات النقل البري وآليات الطيران التي أخذت تبرز حديثاً وللأساطيل البحرية القوية.(٧١) . وللتأكيد على أهمية عامل النفط في حسم الحرب العالمية الأولى لصالح الحلفاء صرح رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك "جورج كليمنصو" GEORGE CLEMENCEAU في رسالة يائسة وجهها إلى الرئيس الأمريكي السابق " ويلسون" WILSON قائلاً : ' في معارك الغد، سيصبح النفط ضرورياً مثل الدم' . (٧٢: ٥٥) .

وفي هذا الصدد، يقول أحد المسؤولين البريطانيين وهو "اللورد كورزون" CURZON بعد الحرب مباشرة : ' إن بريطانيا قد طافت إلى النصر فوق موجة من النفط ' (٧١:١٣٥-١٣٧) .

وكان هناك إتفاق فرنسي - بريطاني حول تقسيم المناطق التي كانت تابعة للدولة العثمانية . وقد توج هذا الإتفاق بما يعرف عند الجميع بإتفاقية "سان ريمو" في إيطاليا في ٢٥ نيسان عام ١٩٢٠ . وكان هذا الإتفاق بمثابة سد منيع في وجه الاحتشادات

النفطية الأمريكية، والتي كانت هي أيضاً تطالب بما يسمى بسياسة الباب المفتوح Open door Policy، وحرية التنقيب عن النفط. (٧١). وهكذا برزت أهمية منطقة الخليج العربي أثناء فترة الحرب العالمية الثانية وفترة ما بعد الحرب من ناحيتين:-

الأولى : فقد استخدم الحلفاء الخليج العربي لنقل الإمدادات في الحرب العالمية الثانية إلى الاتحاد السوفيتي إلى إيران (٧٢). حيث كان فتح جبهة شرقية ضد ألمانيا سبباً رئيسياً من أسباب حسم الحرب العالمية الثانية لصالح دول الحلفاء.

والثانية : وبسبب هذه الأهمية الاستراتيجية القصوى، فقد أصبح النفط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بمثابة أحد المتغيرات الكبرى التي تلعب دوراً حاسماً في صراعات القوى العالمية بين الكتلتين الغربية والشرقية ، ودخول إقليم الشرق الأوسط - بإعتباره مركز الثقل الرئيسي في الإنتاج العالمي للنفط وإحتوائه على أضخم الاحتياطات المعروفة عنه - إلى حلبة الصراع الدائر بينهما. (٧٤).

وبناء على ما تقدم، فإن السياسة البريطانية أولت عامل النفط جل عنايتها وإهتمامها ، وخاصة أن القارة الأوروبية برمتها كانت تعتمد على مصادر نفطية غير أوروبية ، فهي تستورد كميات كبيرة من النفط مما وراء البحار (٤).

وهكذا فإن أثر النفط على السياسة البريطانية يأتي من خلال الإهتمام البريطاني الشديد بالعامل النفطي في منطقة الشرق الأوسط الذي له العديد من المبررات المنطقية ، وخصوصاً عند مناقشة وتحليل بعض جوانب العامل النفطي .

فمن المعروف أن لبريطانيا عدة مصالح أو أهداف في منطقة الشرق الأوسط ، تتمحور دائماً حول ثلاثة أصعدة : سياسية، واستراتيجية ، واقتصادية .

فعلى الصعيد السياسي : أصبحت الولايات المتحدة تقوم بدعم وجود وأمن إسرائيل أكثر من بريطانيا وذلك لتقلص المكانة البريطانية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية .

وعلى الصعيد الاستراتيجي :إنتهت الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي لصالح المعسكر الغربي مع بقاء أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للمعسكر الغربي نظراً لموقعه الاستراتيجي المتميز .

أما على الصعيد الاقتصادي : فيأتي الإهتمام البريطاني بالنفط العربي هو الأقوى من بين العوامل التي تجذب إنتباه بريطانيا نحو منطقة الشرق الأوسط ، ومن هنا لا بد من التطرق لبعض جوانب العامل النفطي وتحليلها .

فبريطانيا تستورد النفط العربي بأسعار متدنية ، و يعتبر هذا النفط العجلة التي تدار بها الصناعات الغربية كمادة تستخدم للوقود ومن ثم كمادة تدخل في العديد من الصناعات الغربية المختلفة ، وتقوم بريطانيا بإنشاء أسواق لها في منطقة الشرق الأوسط حتى تكون اسواقاً استهلاكية للصناعات البريطانية على صعيدين:-

١- الصعيد المدني : مثل الصناعات المدنية بمختلف أشكالها.

٢- الصعيد العسكري : مثل الصناعات العسكرية بمختلف أشكالها.

وبطبيعة الحال ، فإن أسعار هذه الصناعات تكون نوعاً ما باهظة مقارنة بأسعار الصناعات الأخرى، ويبقى لدى بريطانيا إمكانية توظيف بعض الفوائض المالية العربية من الأقطار النفطية ، سواء كان ذلك على مستوى أقطار أم على مستوى أفراد، وهنا تدخل بريطانيا في حلبة السباق والتنافس مع الدول الغربية الأخرى ، وفي عدة مجالات حيث يمكن توظيف الأموال العربية على شكل ودائع في البنوك البريطانية أو على شكل أسهم وسندات في المؤسسات المالية البريطانية ، يضاف إلى ذلك استخدام الفنيين والخبراء البريطانيين في الأقطار النفطية العربية ، وخصوصاً في الشركات العاملة في مجال التنقيب عن النفط.

وهكذا فإن معظم جوانب العامل النفطي هي ذات تأثير ايجابي على السياسة البريطانية .

هذا على صعيد أثر النفط على السياسة البريطانية في الشرق الأوسط ، أما أثره

على طبيعة العلاقات الأردنية-البريطانية خلال السنوات ١٩٧١-١٩٩٣ ، فيتجسد من خلال :

١- خط التابلاين (TRANS ARABIAN PIPE LINE) TAPLINE : وهو الخط

الذي ينقل النفط العربي من منطقة الخليج العربي عبر الأراضي العراقية فالأراضي الأردنية ثم إلى الأراضي السورية ومن ثم إلى الموانئ اللبنانية ليتم نقله بناقلات النفط عبر البحر إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ويستفيد الأردن مادياً من خلال تقديم المساعدات العربية والغربية ، وذلك لاستمرار تدفق النفط عبر خط التابلاين إلى الدول الغربية . ونظراً لأهمية خط التابلاين فقد قادت الولايات المتحدة مؤامرات الانقلابات التي تعرضت لها سوريا من أجل الحصول على موافقتها على مرور خط أنابيب التابلاين القادم من السعودية عبر أراضيها (٧٥: ١٤) .

٢- إسهام الأردن في إستقرار أقطار الخليج العربي ، حيث إن الأردن استطاع

وفي أوقات متفرقة إقناع الولايات المتحدة بأن الإستقرار في الخليج يعتمد إلى حد كبير على

الجيش العربي الأردني ، وهذا يتطلب بالضرورة تقوية هذا الجيش (٧٦). هذا بالإضافة إلى مساهمة الجيش العربي الأردني في تدريب جيوش الأقطار الخليجية ليزيد من إستقرار هذه الأقطار الموالية للغرب بشكل عام وللولايات المتحدة وبريطانيا بشكل خاص .

٢- إسهام الأردن في إستقرار منطقة الشرق الأوسط ، وإجلال السلام فيها ، وخصوصاً أنها تمثل بؤرة توتر ساخنة بسبب الصراع العربي - الاسرائيلي ، حيث إن هذا الإستقرار يعود لقيادة الأردن السياسية المعتدلة مما يساعد بالتالي على تدفق النفط إلى الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا . وخلال السنوات من ١٩٩٣-١٩٧١ حدثت ثلاث أزمات نفط ، وهي :

أ. أزمة النفط الأولى : التي نتجت عن حرب رمضان عام ١٩٧٣ بين الأقطار العربية واسرائيل والدعم الكبير الذي قدمته الدول الغربية لإسرائيل ، إن أزمة الطاقة في الولايات المتحدة حتمت عليها أن تعيد النظر في سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط بحيث تعطي قدراً أكبر لمصلحتها في التعامل مع هذه الدول ، وتعمل الولايات المتحدة مع حلفائها الغربيين على تنمية الإستقرار والسلام في الشرق الأوسط ، وهذا يتم عن طريق تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي (١٢٢:٧٧-١٢٢) .

ب. أزمة النفط الثانية: والتي نتجت عن إعلان الجمهورية الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ والتي كان من نتائجها قيام الحرب العراقية- الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ، (حرب الخليج الأولى). لقد كانت إيران - على إمتداد أكثر من ربع قرن - عاملاً تقليدياً للإستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط ، وكان الدور الإيراني يقوم على حراسة أمن الخليج ، ولذلك فإن المغزى الذي تمثله الثورة الإسلامية الإيرانية ليس فقط تخليها عن الدور الذي كان الشاه قد رسمه لحماية المصالح الغربية في المنطقة ، بل إن إيران كانت من المحتمل أن تصبح بوتقة لتصدير الحركات والاتجاهات الثورية الإسلامية في منطقة الخليج العربي .

إن 'نظرية أمن الخليج ' وهي نظرية غربية ذات طابع محافظ ، تستهدف الوقوف في وجه أي تغييرات اجتماعية، وتأمين المصالح الغربية في المنطقة ، وحماية النظم السياسية المحافظة هناك (٧٨). وقد أزداد دور الأردن في المحافظة على إستقرار أقطار منطقة الخليج العربي في فترة الحرب العراقية - الإيرانية وذلك من خلال وقوفه إلى جانب العراق والأقطار العربية الخليجية في حربها مع إيران ، وهذا الموقف لاقى استحساناً من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا .

ج. أزمة النفط الثالثة : والتي نتجت عن أزمة الخليج عام ١٩٩٠.

لقد أوجدت حرب الخليج الثانية أزمة في العلاقات الأردنية - البريطانية بشكل خاص ، والعلاقات الأردنية - الأمريكية بشكل عام ، نظراً لموقف الأردن من حرب الخليج الثانية المؤيد للحل العربي والمعارض لتدمير القوة العراقية والتي يعتبرها الأردن الاحتياطي الاستراتيجي للامة العربية هذا على الصعيدين السياسي والعسكري معاً ، أما على الصعيد الاقتصادي فقد وضع الأردن تحت الحصار المفروض على العراق نظراً لالتزامه بتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة بحق العراق (٧٩) ، إن أزمة الخليج كانت تعتبر إمتحاناً هاماً للاستراتيجية الغربية وللإستراتيجية الأمريكية للدفاع عن مصالحها في الخليج العربي (٩٥:٨٠) ، لأن أزمة الخليج عند إندلاعها أدت إلى إرتفاع أسعار النفط من ناحية وإلى نقص ملحوظ في إنتاج النفط من ناحية أخرى(٨١) .

لقد أكد الرئيس الأميركي السابق "نيكسون" NIXON على أهمية النفط بحديث لجريدة 'الانترناشيونال هيراليد تريبيون' INTERNATIONAL HERALD TRIBUNE قال فيه: ' إن وجودنا في الخليج كان سببه عامل النفط ' . (٨٢ : ٢٨) .

إذن، ليس هناك من ينكر أهمية النفط كمرتكز أساسي من مرتكزات الإستراتيجية الدولية المعاصرة ، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن النفط كسلعة إستراتيجية أولية لا يمكن أن تضاهيه في أهميته الاقتصادية والعسكرية سلعة أولية أخرى. ومن هنا ينظر إلى النفط على أنه عصب القوة الاقتصادية للمجتمعات الصناعية كلها وبلا إستثناء ، بل إنه عصب حياتها اليومية ذاتها، وإنقطاعه عنها، إنماعني الحكم عليها بالموت الاقتصادي. ومن ثم فإن حرص هذه الدول المستمر على تأمين مواردها النفطية تمثل في الإبقاء عليها بعيدة عن أي تهديد (٧٤) .

ولهذا سيظل النفط السلعة غير القابلة للمنافسة كمصدر للطاقة في المستقبل المنظور . وهذا يعطي منطقة الشرق الأوسط إستراتيجية في ميزان الصراع الدولي لوجود مثل هذه السلعة فيها بفزارة. (٨٣).

ومن خلال ما تقدم ، يتضح أثر عامل النفط على طبيعة العلاقات الأردنية - البريطانية بشكل خاص ، وأثره على طبيعة العلاقات الأردنية- الغربية بشكل عام حيث تبين أن لهذا العامل أثراً إيجابياً على هذه العلاقات في أوقات معينة ، وأثراً سلبياً في أوقات أخرى ، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين السنوات ١٩٧١-١٩٩٣ .

الفصل الثالث

العلاقات البريطانية - الأمريكية ومدى تأثيرها على
العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١-١٩٩٣

المبحث الأول : حلف الناتو وأثره على العلاقات الأردنية - البريطانية
١٩٧١-١٩٩٣

المبحث الثاني : خصوصية العلاقات الأمريكية- البريطانية ومدى تأثيرها
على العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١-١٩٩٣

المبحث الثالث : التنافس الأمريكي - البريطاني في الشرق الأوسط
وتأثيره على العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١-١٩٩٣

الفصل الثالث

العلاقات البريطانية - الأمريكية ومدى تأثيرها على
العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١-١٩٩٣.

المبحث الأول

حلف الناتو وأثره على العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١-١٩٩٣ :

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية أفكار ومفاهيم جديدة، وأسلحة واستراتيجيات جديدة ، وانتقل توازن القوى في النظام الدولي من أوروبا إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. (٨٤: ١) حيث إنقسم العالم إلى كتلتين : الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي، وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بما يعرف بسياسة الاحتواء ، وطبقاً لهذه السياسة قامت بإنشاء مجموعة من الأحلاف العسكرية الجماعية (Collective) ، التي تضم الدول المنتمية للمعسكر الغربي، وهي :-

- *حلف الريبو (RIO PACT) الذي أنشئ عام ١٩٤٧ .
- *حلف شمال الأطلسي (NATO) الذي أنشئ عام ١٩٤٩ .
- *حلف جنوب شرق آسيا (SEATO) الذي أنشئ عام ١٩٥٤ .
- *حلف المعاهدة المركزية (CENTO) الذي أنشئ عام ١٩٥٥ (٨٥: ٣٥) .

ولقد كان من أهم هذه الأحلاف الغربية حلف شمال الأطلسي ، الذي لعب دوراً كبيراً في عملية الردع النفسي للاتحاد السوفياتي السابق طيلة فترة الحرب الباردة . ومع إنهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، وإنهيار الاتحاد السوفياتي، وإنهيار حلف وارسو WARSOW PACT الذي أنشئ عام ١٩٥٥ ، بقي هذا الحلف فعالاً ومستمرأً، وسيبقى لديه دور مستقبلي عليه القيام به .

ومن الأهمية بمكان ، اعتبار بريطانيا كدولة من الدول المؤسسة لحلف شمال الأطلسي ، وتبرز هذه الأهمية من أن لبريطانيا ميزة استراتيجية فريدة في أوروبا. فهي جزيرة يفصلها عن قارة أوروبا مضيق المانش (القنال الإنجليزي) The Channel وبحر الشمال، وتشكل جزر شتلند التي تقع شمال اسكتلندة نقاط مراقبة وسيطرة على الخطوط البحرية

التي تصل بحر الشمال بالمحيط الأطلسي.(٨٦). وفي هذا السياق أكد الأميرال المساعد للبحرية البريطانية 'بيترستانفورد' PETER STANFORD على مدى أهمية القوات البحرية البريطانية بالنسبة لحلف شمال الأطلسي ، بقوله : ' إن الدور البحري البريطاني الأهم يكمن في حماية حلقة الاتصال الرئيسية بين أوروبا والقارة الأمريكية ، أي ممرات المحيط الأطلسي، فاعتبر أن الالتزام البريطاني بالتقدم للدفاع عن الحلفاء وفقاً للالتزامات حلف الناتو، تم عبر تحريك القوة البحرية والسيطرة على العمق الأطلسي ' . (٣٦٥:٨٧) .

لقد كان حلف شمال الأطلسي بمثابة لقاء استراتيجي أوروبي - أمريكي ، يعود في جذوره إلى الخصائص الفكرية والسياسية المشتركة بين أوروبا وأمريكا وإلى ميثاق 'بروكسل' BRUSSELS CHARTER المبرم في ١٧ آذار عام ١٩٤٨، بين فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ ، وذلك لمواجهة المد السوفيياتي المتسع في أوروبا أثناء الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية، فعندما رأت هذه الدول أنها غير قادرة على تأدية هذا الدور تفاوضت مع الولايات المتحدة ، وتوصلت معها إلى توقيع معاهدة حلف شمال الأطلسي في واشنطن في ٤ نيسان عام ١٩٤٩ .

أما الدول الموقعة على هذه المعاهدة ، أو الدول المؤسسة فهي : بلجيكا ، وفرنسا، وبريطانيا، وإيسلندا، وإيطاليا، وهولندا، والدنمارك، والنرويج، والبرتغال، وكندا، والولايات المتحدة ، ثم انضمت إليها كل من اليونان وتركيا إعتباراً من العام ١٩٥٢، ثم ألمانيا الغربية في العام ١٩٥٥ بعد مفاوضات صعبة ومعقدة بسبب وضع ألمانيا المقسم بعد الحرب العالمية الثانية، وانضمت لاحقاً إسبانيا. ولم يقتصر الحلف على عضوية الدول مطلة على المحيط الأطلسي شرقاً وغرباً ، وانما ضم دولاً غير أطلسية مثل تركيا واليونان وإيطاليا، مما يؤكد أن الحلف قام لأسباب أمنية استراتيجية أهمها محاصرة الاتحاد السوفيياتي داخل أوروبا وفي العالم. (١٠١:٨٨) .

ومن هنا فلقد أكد 'هنري كيسنجر' HENRY KISSINGER على أهمية 'حلف الناتو' بقوله : 'إن أحد أقوى الأسباب لتلاحم شمال الأطلسي هو أنه ضرورة لتحقيق فرص العمل البناء ، فقدره الولايات المتحدة أو الحلفاء الغربيين تنوء بمواجهة الثورات الحالية في عصرنا على انفراد ، فليس ثمة شعب لديه الموارد الفكرية والمادية الكافية التي تساعد في تطور الأمم الجديدة ، وفي التمشي مع سباق التكنولوجيا ، وفي إيجاد مجموعة جديدة من

العلاقات الدولية ، وفي تحقيق فرصه الخاصة(٢٧:٨٩) .وإذا كانت إتفاقية حلف شمال الأطلسي تعني شيئاً ، فهي إنما تعني أن أوروبا أصبحت خط الدفاع الأول بالنسبة للولايات المتحدة ، وأن الولايات المتحدة قد تعهدت بالمحافظة على ميزان القوى في أوروبا في فترة السلم. (٩٠) .إن حلف شمال الأطلسي -كما ترى بريطانيا - مهم جداً للدفاع عنها بشكل خاص، وعن دول أوروبا الغربية بشكل عام ، حيث ترى الحكومة البريطانية أنه لا يمكن لبريطانيا خوض حرب رئيسية إلا بمساعدة أعضاء حلف شمال الأطلسي.(٩١) .ونظراً لأن البريطانيين قريبون جداً من أوروبا بحكم موقعهم الحساس ، فأنهم بحاجة إلى دعم دائم من الولايات المتحدة . (٩٢ : ١٢١) . وقد ظلت سياسة الدفاع البريطانية واقعة تحت تأثير السياسة الأمريكية بدرجة كبيرة حتى عام ١٩٧١ .(٩٣ : ١٨٦) .

أما سياسة الدفاع البريطانية ، فلقد عبر عنها بشكل واضح وصريح المؤتمر السنوي لحزب العمال البريطاني الذي عقد عام ١٩٨٦ في بلاكبول، حيث صوتت غالبية الأعضاء لصالح اعتماد سياسة دفاعية غيرنوية ، الأمر الذي فرق الإجماع البريطاني حول السياسة الدفاعية الذي كان سائداً منذ الحرب العالمية الثانية .(٩٤) .وعلى المستوى الأوروبي ، تقضي السياسة البريطانية بالسيطرة على التسليح أو ضبطه ، وذلك إنسجاماً مع سياسات دول حلف شمال الأطلسي . (٩٥) .فلقد صوت حزب العمال لصالح البقاء في حلف شمال الأطلسي وتحويل الاموال المخصصة للقوات النووية إلى تعزيز القوات التقليدية. أما موقف حزب المحافظين فيركز على توفير مظلة نووية أمريكية لحماية دول أوروبا الغربية عامة ، وبريطانيا خاصة.(٩٤) .ومن هنا فإنه يمكن القول بأن أكبر التحديات التي تواجه بريطانيا هي التحديات الأمنية (العسكرية) .(٩٦) .

ومع سقوط الاتحاد السوفياتي وإنهاء الحرب الباردة ، إندفعت الاستراتيجية الأميركية نحو تثبيت الولايات المتحدة قطباً وحيداً النظام الدولي الجديد ، وأخذت هذه الاستراتيجية تتشدد إزاء الحلفاء الأوروبيين ، ومن مظاهر هذا التشدد :

أولاً :- العمل على إخافة دول أوروبا الغربية من القوة النووية الروسية ، ومن الأسلحة الاستراتيجية الموجودة داخل الجمهوريات المستقلة من دون وجود نظام أمني صارم يضبطها، حيث تعلن الإدارة الأميركية في الوقت الذي لا تزال فيه روسيا والجمهوريات المستقلة تملك أكثر من ستة الآلاف سلاح استراتيجي ، على الرغم من معاهدات الحد من إنتشار الأسلحة الاستراتيجية ، وأخرها معاهدة 'ستارت' Start ، في الوقت الذي لا تزال فيه

الولايات المتحدة تحتفظ بالرؤوس النووية في أوروبا تحت رقابتها المباشرة وسيطرتها المطلقة (٨٨) .

ثانياً:- العمل على إلهاء دول أوروبا الغربية بما يجري في دول أوروبا الشرقية من تغيرات جذرية في البنى الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية ، وجعل أزمة يوغسلافيا وأزمة البلقان نقاط تفجير ساخنة تثقل كاهل أوروبا الغربية و ' مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ' الذي بات يضم ٢٨ دولة منها ٣٦ دولة أوروبية وكندا والولايات المتحدة، ومحاولة بعث التناقض التقليدي بين ألمانيا الموحدة وفرنسا ، والاعتماد على الدور البريطاني الحليف للولايات المتحدة ، ذلك الدور الذي يشكل منذ زمن بعيد 'حصان طرواده' TROJAN HORSE داخل المجموعة الأوروبية (٨٨) .

ثالثاً :- ربط مستقبل الأمن الأوروبي باستمرارية حلف الأطلسي ، ودوره الأمني في أوروبا والعالم ، بحيث ترتبط مسيرة الاتحاد الأوروبي بالأمن الأوروبي من خلال حلف الأطلسي وليس من خارجه، مع ما يؤدي إليه ذلك من تنمية علاقات أقوى بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية ، وفقاً لما حددته وثيقة 'أسس الاستراتيجية الوطنية : المصالح والغايات ' الصادرة عن البيت الأبيض في آب عام ١٩٩١ .

وفي مقابل الاستراتيجية الأميركية، لم تنهض استراتيجية أوروبية موحدة، وإن يكن ثمة توجه أوروبي عام أخذت تتضح ملامحه عبر الاستراتيجيات الفرنسية والألمانية بشكل خاص (٨٨) . ونخلص مما سبق إلى أن الحيرة الأوروبية هي السمة الأبرز بعد إنهاء الحرب الباردة، ومع ذلك يمكن رصد الملامح الآتية:-

أ - المحاولة الفرنسية الجادة لتقليص النفوذ الأميركي في أوروبا الغربية، من خلال الاعتماد على السلاح النووي الفرنسي كنقطة إرتكاز لسياسة ردع تتمشى مع ' المصالح الأوروبية المفهومة تماماً ' على حد تعبير وزير الدفاع الفرنسي السابق 'جان شوفينمان' JEAN CHEVENEMENT ، وجوهر هذه الاستراتيجية الفرنسية هو تفادي النزاع، ومنع وقوع الحرب المكلفة والمدمرة اذا ما وقعت الحرب النووية. وبإختصار تسعى فرنسا إلى إنشاء قوة أوروبية مشتركة أساسها تحالف مع ألمانيا مع العمل لتحديد دور حلف الأطلسي، وإيجاد الاتحاد الأوروبي . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرأي العام الفرنسي كان في مطلع صيف عام ١٩٩٢ مع 'معاهدة ماستريخت' THE MAASTRICHT TREATY التي تحقق اتحاد دول أوروبا الغربية ، ثم تراجع التأييد الفرنسي إلى حدود النتيجة التي

ظهرت في الاستفتاء الشعبي على المعاهدة ، والتي لم تجاوز ٥١ في المائة من المقتربين. غير أن التراجع الفرنسي لم يكن نتيجة الانخراط في الاستراتيجية الأطلسية، أو الرغبة في تعزيزها بمقدار ما أتى نتيجة الحيرة الأوروبية الطاغية حالياً والتي إتخذت مظهراً لها في أزمة النظام النقدي الأوروبي ، وتهديد أسعار العملات الأوروبية ، وهذا ما شجع الاتجاه الأوروبي المعارض لمعاهدة ماستريخت ، وإعادة الحديث عن السيادة الوطنية والقومية (٨٨) . أما الولايات المتحدة فإنها تراقب بحذر ما يجري على الساحة الأوروبية، وتحاول تجميع بعض المعطيات الأوروبية لمصلحة استراتيجيتها الأطلسية .

ب - إستجابات ألمانيا لدعوة فرنسا بإقامة نظام دفاعي أوروبي مستقل عن حلف الأطلسي ، ووضعت خطأً لتكوين نواة قوة أوروبية موحدة من الألمان والفرنسيين. لكن المعارضة البريطانية لهذا التوجه لا تزال قائمة وسط تضارب في مواقف الأحزاب البريطانية من مستقبل الاتحاد الأوروبي ، خصوصاً بعد الرفض الدانماركي لمعاهدة ماستريخت في حزيران عام ١٩٩٢ .

كما أن قوة ألمانيا الاتحادية الاقتصادية ، وتوثيقها للعب دور قاري مميز بعيداً عن الأذهان الخوف من الخصوصية الألمانية ، ويشجعان الولايات المتحدة على إبراز هذا الجانب لحكم الدول الأوروبية الأخرى وتخويفها من الدور الألماني الآتي ، لكن الصراع في نهاية القرن العشرين لن يكون صراعاً عسكرياً استراتيجياً ، بل هو صراع اقتصادي تكنولوجي في الدرجة الأولى، وهذا ما يساهم في زيادة الحيرة الأوروبية والتشدد الأميركي معاً. وحتى الآن ، لا تزال أوروبا تدفع ثمن إنتهاء الحرب الباردة من دون أن تنهض الاستراتيجية الأوروبية الموحدة بعد (٨٨). ومن جهة أخرى ، تأخذ بعض دول المجموعة الأوروبية خطأً أكثر تشدداً من غيرها في معارضتها أية مقترحات أوروبية بشأن سياسة أمنية موحدة ، تتجمع أو تستقل عن إطار الناتو مثل بريطانيا وهولندا وألمانيا وإيطاليا. فهذه الدول تعرب عن ضرورة عدم المساس بدور الولايات المتحدة في الأمن الأوروبي ، وعن أن أية ترتيبات أوروبية مثل محاولة إدماج المجموعة الأوروبية في اتحاد غرب أوروبا ، (وهو منظمة عسكرية تضم دول المجموعة الأوروبية فيما عدا إيرلندا، والدنمارك واليونان). ينبغي النظر إليها من منظور تكميلي ، على أنها أداة تنسيقية للدول الأوروبية تهدف أساساً إلى تنفيذ سياسات وتوجيهات منظمة حلف شمال الأطلسي (٩٧) .

وبعد إنتهاء الحرب الباردة وتفكك حلف وارسو ، طالبت دول حلف وارسو السابق بقيام الغرب بملء الفراغ الأمني الذي تركه إنفكك حلفهم. وكان الرئيس البولندي 'فالسيسا' WALESA أول من نادى ببحث إمكانية التعاون مع الناتو بعد يومين من حل حلف وارسو، وأعلن أن دول شرق أوروبا لن تقبل أن تكون ما يسمى ' Buffer Zone ' بين غرب أوروبا والاتحاد السوفياتي ، لما يؤديه ذلك من استمرار تقسيم القارة، ومن هنا أكد الرئيس 'فالسيسا' على إهتمام بولندا بعدم عزل الاتحاد السوفياتي . كما أعربت المجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا عن الرغبة بالانضمام لحلف شمال الأطلسي. (٩٧) .

ثم جاءت حرب الخليج الثانية لتدفع بدول حلف شمال الأطلسي إلى مزيد من الخلافات المبطنة فيما بينها . ولمعرفة ميكانيكية العلاقات الأوروبية - الأمريكية في المرحلة الراهنة، فقد إندفعت الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية نحو الأسماك بمناجم النفط في منطقة الخليج، تحت ستار قرارات مجلس الأمن الدولي ومشاركة الحلفاء الغربيين، خصوصاً الأوروبيين، بعدما تيقنت الدول الصناعية من صعوبة إيجاد بديل عن النفط في مضمار الطاقة. ولا يلوح في الأفق أن القرن الحادي والعشرين سوف يحمل بديلاً. وسعت الدبلوماسية الأميركية إلى تعبئة الرأي العام الغربي للقبول بالمشاركة في حرب 'عاصفة الصحراء'، مستغلة حاجة اليابان وأوروبا الغربية إلى نفط الخليج. غير أن كل ذلك لم يخف حقيقة التناقض في المصالح والسياسات بين أطراف حلف الأطلسي.

فالمواقف الفرنسية المتتالية كانت تبدو مختلفة عن المواقف الأمريكية، والإيطاليون شاركوا بحذر شديد، وكذلك الألمان ، وبدا للمراقب أن التناقضات بين أطراف الحلف على الساحة الأوروبية مع أقول نجم الاتحاد السوفياتي إمتدت إلى الشرق الأوسط. علماً بأن موقف الغرب الأوروبي والأميركي لا يزال متمسكاً بمضمون البيان الثلاث الصادر عام ١٩٥٠، وإن تبدلت الأدوار السياسية للقوى الدولية الكبرى. أي أن ' الشرق الأوسط ' بنفطه وموقعه الاستراتيجي لا يزال هدفاً قائماً يسمى إليه الغرب، وتسمى الولايات المتحدة إلى السيطرة على قراراته في نهاية القرن العشرين (٨٨) .

إلا أن حرب الخليج الثانية قد أفرزت مجموعة من الاشكاليات أبرزها : هل يمكن إستخدام قوات حلف شمال الأطلسي خارج النطاق الاقليمي والجغرافي للحلف في منطقة كمنطقة الخليج العربي؟ إلا أن هذه الاشكالية تم تجاوزها من خلال تشكيل قوات التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية حيث تم التعامل

مع العراق بالحل العسكري حماية لمصالحهم ومصالح اسرائيل ، وليس لحماية المملكة العربية السعودية و الكويت .

أما في نطاق محاولة الناتو لإيجاد حلول لتحرك عسكري أوروبي خاضع لتحكمها، فلقد طرح القادة العسكريون للحلف فكرة تكوين قوى أوروبية تحت اسم (قوة رد الفعل السريع) في إجتماعهم في ١٢ نيسان عام ١٩٩٠ ، وتم الإتفاق عليها في ٢٨ أيار عام ١٩٩١ لمواجهة الأزمات خارج المجال الأوروبي ، وبذلك تتاح الفرصة لبعض الدول الأوروبية للتحرك بشكل جماعي ولكن دائماً في اطار حلف شمال الأطلسي ، حتى لا تتكرر ردود الفعل المنفردة التي حدثت أثناء حرب الخليج. (١٧) .

وأخيراً كيف ترى بريطانيا - قضية الأمن الأوروبي - بعد الحرب الباردة ؟

إن موقف "مارجريت تاتشر" MARGARET TATCHER الرفض للفدرالية الأوروبية ، بدعوى إنتقاصها من سيادة بريطانيا ، وتحجيمها لمكانتها لحساب أوروبا القارية ليس جديداً ، وإنطلاقاً من هذا الموقف ناهضت بريطانيا الوحدة الاقتصادية النقدية ، محذرة من مغبة السطوة الألمانية ، داعية إلى إقامة توازن محكم بين الشركاء للحيلولة دون وقوع الجماعة الأوروبية في القبضة الألمانية، مرجحة علاقة بريطانيا المتميزة بالولايات المتحدة على حساب ولائها الأوروبي.

ومن هذا المنطلق تحدت رؤية رئيسة وزراء بريطانيا السابقة لقضية الأمن الأوروبي بزاويتين :-

الوحدة الألمانية والعلاقة التكاملية بين الناتو ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي. إذ لم تخف "مارجريت تاتشر" توجسها من الوحدة الألمانية إذ على حد قولها تماماً : " كما نجح الرايخ الثالث في بسط هيمنته على جيرانه بقوة السلاح ، فإن الرايخ الرابع سيفعل ذلك بقوة المارك الألماني ."

غير أن "جون ميجور" JOHN MAJOR - رئيس الوزراء البريطاني الحالي - عالج قضية الوحدة الألمانية بمنطق الأمر الواقع الحتمي واجب القبول ، وإن أرتكز على العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة لموازنة واحتواء الخطر الألماني المحتمل مما يفسر إعتراضه على الفيلق الفرنسي - الألماني خشية أن يكون مقدمة لتحلل الناتو ، والذي به فقط - من وجهة نظره - يدعم الأمن الأوروبي.

إن تمسك بريطانيا بالناتو كونه الضمانة الأكيدة للأمن الأوروبي في مواجهة خطر روسي ما زال قائماً بجديّة ، وخطر ألماني مستقبلي وارد. وحرص بريطانيا التاتشرية على الناو معناه استمرارية العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة بما يعزز مكانتها أوروبياً ، ويفوت على فرنسا وألمانيا أغراضهما في تحجيم هذه المكانة . ويمكن القول أن السياسة الأمنية البريطانية الحالية هي مزيج من التقليدية التاتشرية والبراجماتية الميجورية. (٩٨) .

أما عن أثر حلف الناو على العلاقات الأردنية- البريطانية فيمكن تناولها من عدة نقاط رئيسية هي :

١- أهمية منطقة الشرق الأوسط (وخاصة منطقة الخليج العربي) لدول حلف الناو وخصوصاً بريطانيا وتتمثل بالأمور الهامة التالية :

- أ. استمرار تدفق نطف الخليج إلى الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا الغربية واليابان بحيث يكون هذا التدفق منتظماً وبأسعار متدنية .
- ب. استمرار فتح أسواق الأقطار الخليجية أمام السلع والخدمات والاستثمارات القادمة من الولايات المتحدة وحلفائها .
- ج. سلامة الطرق البحرية والجوية من الخليج العربي إلى الولايات المتحدة وحلفائها وبالعكس .
- د. مواجهة القوة الروسية وأية قوى خارجية أخرى في منطقة الخليج والحد من نفوذها (٩٩ : ١٢٥-١٢٦) .

٢- دور الأردن في منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية وبالتالي إمكانية إستفادة دول حلف الناو من الأردن من خلال :

- أ. البعد الجغرافي : إن الأردن إستراتيجياً يمتاز بخصائص تجعل منه حجر زاوية في إستقرار المنطقة وضمانات الأمن فيها ، وتتأتى هذه الصفات الفريدة للأردن بسبب الموقع الجغرافي الحاذق لفلسطين المحتلة على أطول حدود مع إسرائيل ، حيث يصبح الأردن بسبب هذا الموقع الجغرافي السكاني الاقتصادي موضع إهتمام شديد في السياسة الدولية الشرق أوسطية ، إذ لولا الأستقرار والضمانات الأمنية التي يوفرها الأردن بسبب نظامه السياسي المعتدل والخبرة السياسية الواسعة التي تتميز بها القيادة السياسية الأردنية خاصة وتقدم الإنسان في الأردن بالإضافة إلى مظاهر الديمقراطية ، لكان من الممكن

أن يكون الأردن أكبر عامل يهدد الأمن والإستقرار والسلام في المنطقة (١٠٠).

ويؤكد ' الأمير حسن ' ولي العهد الأردني على أهمية الموقع المتميز الذي يحظى به الأردن عربياً وإسلامياً ودولياً ، فالأردن على صغر حجمه النسبي وقلة موارده كان يمكن أن يكون دولة مغمورة ، لا حول لها ولا شأن ، ولكنه ليس كذلك' (١٠١:٦-٧) .

ب. علاقة الأردن بالصراع العربي - الاسرائيلي : يتصف الأردن بأنه معتدل وعقلاني وديموقراطي ، وقد ظل حريصاً على الحفاظ على سياساته التقليدية الداعية إلى إقامة علاقات سليمة وجيدة مع الآخرين ، ولم يتخلى عن هذه السياسات ، ولهذا برز دوره كأحد أهم عناصر الأستقرار في المنطقة ، وكوسيط عقلاني يعمل للتسوية السلمية شأنه شأن باقي الأقطار العربية . وسيصبح هذا الدور أكثر أهمية بمرور الوقت (١٠٢)، لأن الأردن - كما أكد 'الأمير حسن' - ' لن يالو جهداً من أجل حفظ التوازن سواء داخلياً أو في المنطقة كلها وسيعمل من أجل أن يسود المفهوم المعتدل داخل ساحة الصراع العربي - الاسرائيلي ، وسيقوم بدور توفيق في الخلافات بين الدول ، كما أنه سيتصدى لكل ما يثير التوترات في المنطقة ' (١٠٣:٢٥٤) .

ولما كان الصراع العربي - الاسرائيلي هو الأكثر إثارة لهذه التوترات ، فقد رأت الدول الأوروبية الغربية وخصوصاً (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) ضرورة الأسراع في تسويته، وخاصة أنه يهدد إمدادات النفط ، ويثقل على السياسة المالية للعالم الغربي ، وعلى التطورات الاقتصادية الداخلية في دول أوروبا الغربية (١٠٤) . وفي هذا المجال يؤكد 'الأمير حسن' أن الأردن يرفض إستخدام التهديد لإفساد العلاقات بين الأصدقاء وأجبارهم على المواجهة ، فهذا مصير غير إنساني يرفضه الأردن ولا يقبله ' (١٠٥:٢٤٨) .

٣- ان للدول الأوروبية الغربية مصالح حيوية في الأقطار العربية ذات النظم المحافظة (١٠٦)، ولذلك فإن العلاقات السياسية للأردن متميزة ومتينة مع مجموعة دول حلف الناتو، والذي يزيد من تميز ومتانة هذه العلاقات هو أن طبيعة الأنظمة السياسية للدول المكونة للحلف تتشابه إلى حد كبير مع طبيعة النظام السياسي الأردني كنظام سياسي ديمقراطي برلماني . وقد تمت النقلة النوعية في الممارسة البرلمانية الأردنية بتحقيق الأستقلال وإعلان المملكة الأردنية الهاشمية في ٢٥ أيار ١٩٤٦ ، وترسخت التجربة النيابية بصدور دستور عام ١٩٥٢ الذي أخذ بمبدأ تقرير سيادة الأمة ، وأن الأمة مصدر السلطات (١٠٧:٤٦-٤٧) .

ومن هنا يمكن القول ، بأن أثر دول حلف الناتو الرئيسية على طبيعة العلاقات الأردنية - البريطانية كان اثراً إيجابياً حيث إنعكس على شكل مساعدات على الأصدقاء كافة، وذلك تقديراً لأهمية موقع الأردن الاستراتيجي ، وتقديراً لدوره في العمل على إستقرار المنطقة التي تشكل بؤرة توتر ساخنة قابلة للانفجار في أية لحظة ، وكذلك تقديراً للقيادة السياسية في الأردن نظراً لكونها قيادة معتدلة ومحبة للسلام العادل والدائم والشامل الذي يعتبر الضمانة الوحيدة والأكيدة لعيش شعوب المنطقة برفاهية وكرامة .

المبحث الثاني

خصوصية العلاقات الأمريكية - البريطانية ومدى تأثيرها على العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١-١٩٩٣ :

... ترجع خصوصية العلاقات الأمريكية - البريطانية إلى فترة زمنية قديمة نسبياً ، حيث كانت هذه العلاقات تمثل علاقة المستعمر بالمستعمر ، فقد استعمرت الإمبراطورية البريطانية مناطق مختلفة من العالم، من ضمنها قارة أمريكا الشمالية وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية ، التي حاربت الإمبراطورية البريطانية ، وبعد كفاح طويل ومرير تم إعلان إستقلال ثلاث عشرة ولاية ، وذلك في ٤ تموز عام ١٧٧٦. وقد تم عقد معاهدة صلح بين الطرفين في فرساي بفرنسا في ٣ أيلول عام ١٧٨٣، ونصت المعاهدة على إعتراف بريطانيا العظمى باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية.(١٠٨). وأتخذت العلاقات الأمريكية - البريطانية طابعها الخاص والمميز عن باقي العلاقات الأوروبية - الأمريكية ، لأن البريطانيين أعترفوا للولايات المتحدة بوضع خاص في العالم الناطق بالانجليزية(٤). وقد أصبحت تلك الرابطة العرقية والعنصرية واللغوية والتاريخية التي تجمع بين الأمريكيين و البريطانيين ، هي أساس التفاهم السريع والتنسيق العاجل بينهم، في مختلف المراحل الزمنية (خلال الأزمات).(١٠٩). وقد تجلت العلاقة الخاصة Special Relation القائمة بين الولايات المتحدة وبريطانيا في أشكال متعددة من التعاون خلال القرن العشرين.(٨٥).

إلا أن أبرز مجالات هذا التعاون على الإطلاق كان خلال الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وفي الفترة التي تلتها . وقبل إعلان مبدأ "ترومان" TRUMAN DOCTRINE (في آذارعام ١٩٤٧) كانت القوات البريطانية المسلحة تقوم بدور المدافع عن المصالح البريطانية ، والمصالح الأمريكية النامية في الشرق الأوسط.(١١٠).

وفي فترة ما بعد الحرب حتى عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ أخذت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا - كل على حده تكيف وضعها بالنسبة للموقف العالمي الجديد، وقد كان هذا التكيف يشمل في الوقت نفسه إعادة النظر في علاقاتهما المشتركة ، وقد كانت بريطانيا تبدو في نظر الأمريكيين تدريجياً كقوى حليف لهم في أوروبا.(٦٨). ومن هذا المنطلق وفي وقت مبكر ، كان فشل المحاولات البريطانية في الانضمام إلى السوق الأوروبية يرجع إلى عدم استعداد بريطانيا لتقبل فكرة 'فوق قومية' في أوروبا (١١١).

وقد كان من بين الاهداف الأولى في سياسة بريطانيا بعد الحرب ، أن تتحمل الولايات المتحدة مسؤوليات أكبر في بعض المناطق العالمية - كمنطقة جنوب شرقي آسيا وجنوب شرقي أوروبا - مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بمناطق أخرى بأعتبارها مناطق نفوذ بريطانية، ولا سيما منطقة الشرق الأوسط.(٥٨) .

إن بريطانيا هي الأكثر تائراً من بين حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا الغربية خاصة ، وفي العالم عامة بهبوط وصعود سمعة واشنطن وهيبته الدولية بسبب العلاقة الخاصة التي تجمع بين البلدين ، وسمعة رئيس الحكومة البريطانية تكون غالباً مع سمعة الرئيس الأمريكي. (١١٢:١١٥) . ولذلك فإن هناك من يقول إن سياسة بريطانيا الخارجية ، وخاصة منذ أوائل عقد الثمانينات كانت تسير على خط واحد مع السياسة الخارجية الأمريكية ، إزاء معظم قضايا العالم الساخنة (١١٣:١٢٥) . وكان من أهم أهداف السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط التي تؤيدها الحكومة البريطانية تأييداً كاملاً بالمقارنة مع الحكومات الأوروبية الأقل تأييداً ، هي المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري والتكنولوجي على الأقطار العربية ، واستمرار تدفق النفط إلى المنطقة ، ومطاردة النفوذ السوفياتي أو عرقلة دخوله إليها ، والذي فعلته الإدارة الأمريكية منذ أوائل عام ١٩٨٥ هوانها اضافت هدفاً آخر لهذه الاهداف وهو مكافحة الإرهاب ' بالمفهوم الأمريكي ' الذي حظي هو الاخر بتأييد تاتشر من دون أي تردد. (١١٣) . وتكاد تكون هاتان السياستان الأمريكية والبريطانية متطابقتان بالكامل حول العديد من القضايا الهامة مثل قضية الصراع العربي - الاسرائيلي. لقد بدأ التأييد البريطاني للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، حتى قبل الهجوم الأمريكي على ليبيا ، وخاصة طوال عام ١٩٨٥ الذي شهد عدة محاولات فاشلة لبدء المفاوضات المباشرة بين الأردن واسرائيل(١١٣) .

ومهما يكن الأمر ، فإن موقف الأردن من حل الصراع العربي - الاسرائيلي واضح تماماً، ويتحدد هذا الموقف في عقد مؤتمر دولي شامل للسلام تحضره جميع أطراف الصراع المعنية ، ويتم حل الصراع على أساس قراري مجلس الامن الدولي رقم '٢٤٢' و'٣٣٨' .

وبناء على ما تقدم فإن الأردن رفض كل المحاولات السابقة لحته على إجراء مفاوضات منفردة مع اسرائيل كما حدث مع مصر في معاهدة كامب ديفيد CAMP DAVID TREATY ، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ، فلقد إنفردت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا - في إطار علاقتهما الخاصة - بمعالجة مجموعة من القضايا ، أو بتعبير أدق

مجموعة الأزمات في منطقة الشرق الأوسط نورد منها على سبيل المثال التفرد الأمريكي الذي رافقه التأييد والمساعدة البريطانية في معالجة أزمة ليبيا عام ١٩٨٦ عندما شنت طائرات حربية أمريكية عدة غارات على مواقع في ليبيا ، كذلك التفرد الأمريكي في حرب الخليج الثانية مع التأييد البريطاني المطلق حيث تم التعامل مع العراق بالحل العسكري ، خلافاً لكل الأعراف والتقاليد الدولية ومقتضيات الأمن والسلام الدوليين .

وأخيراً ما شنته وسائل الإعلام الغربية (الأمريكية والبريطانية والفرنسية) على ليبيا بشأن ما عرف بأزمة لوكربي LOCKERBIE GRISIS ، وإدعاء هذه الدول بأن ليبيا تتولى وتدعم بعض عمليات الإرهاب الدولي.

أما تأثير العلاقات الأمريكية - البريطانية على العلاقات الأردنية - البريطانية فيمكن تلخيصه بالنقاط الرئيسية التالية :

١- الإنسحاب البريطاني من شرقي السويس عام ١٩٧١ وذلك لضعف الواقع والوضع البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث تخلت بريطانيا عن جزء من مصالحها في منطقة الشرق الأوسط ، وبالتالي عن لعب دور الدولة العظمى ، وقد ورث هذا الدور وهذه الامبراطورية الغربية البائدة الولايات المتحدة بحكم وضعها الدولي الحالي الذي أعطى الولايات المتحدة مكانة الدولة العظمى ، حيث أصبحت الولايات المتحدة تمارس مسؤولياتها الدولية تجاه المنطقة منذ عام ١٩٥٦ بالتحديد ، ومع هذا فقد بقيت العلاقات الأردنية - البريطانية مستمرة في تلك الفترة وعلى الأصعدة كافة .

٢- إنعكست خصوصية العلاقات الأمريكية - البريطانية على طبيعة العلاقات الأردنية - البريطانية من حيث :

أ. دعم الأردن سياسياً وخاصة بسبب التوجه الأردني المعتدل في الحل السلمي للصراع العربي - الاسرائيلي ، ودعم النظرة السياسية الأردنية المتكاملة والمتفهمة لجميع أبعاد الصراع العربي - الاسرائيلي .

ب. دعم الأردن كعامل إستقرار سياسي في منطقة الشرق الأوسط ، وكمنطقة مستقرة سياسياً وامنياً بين الاقطار العربية خصوصاً بين العراق واسرائيل .

ومن هنا فإن الأردن يشكل واجهة حيوية تعتبر فاصلاً وحاجزاً فيما بين اسرائيل واقطار الخليج العربي النفطية التي تطمح اسرائيل وغيرها في الوصول الى

حدودها والنفاز إليها (١٠٠) .

ج. الضغط السياسي والدبلوماسي التي مارسته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على الأردن لحمله على عقد إتفاقية سلام وصلاح منفرد مع اسرائيل عقب معاهدة كامب ديفيد ، ولكن كل هذه محاولات باءت بالفشل وذلك لموقف الأردن من حل الصراع العربي - الاسرائيلي ونظرتة الشمولية للحل ، حيث يرى أن السلام يجب أن يكون عادلاً وشاملاً ودائماً في منطقة الشرق الأوسط .

د. دعم وجهة النظر الأردنية تجاه الصراع في لبنان ، والمتمثلة في التأكيد على أن حل الصراع يجب أن يتم بوسائل دبلوماسية سلمية ، كون لبنان يعتبر عاملاً من عوامل عدم الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية تنعكس على الأوضاع السياسية في المنطقة .

هـ. دعم وجهة النظر الأردنية تجاه حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية - الإيرانية) والمتمثلة في التأكيد على حل الصراع بين الدول المتحاربة بالطرق الدبلوماسية ، كون منطقة الخليج العربي منطقة حيوية وهامة بالنسبة لدول العالم .

و. تشجيع تطور العلاقات الأردنية - الخليجية بشكل عام ، والتي كان يغلب عليها في معظم الأحيان طابع التعاون والتّميز ، - بإستثناء فترة حرب الخليج الثانية - وذلك من خلال دور الأردن الفاعل كعامل إستقرار في منطقة الخليج العربي ، عن طريق الدعم الذي يقدمه الأردن لهذه الاقطار بالحفاظة على إستقرارها ، وتمثل ذلك بالوجود العسكري الأردني المباشر هناك ، كوجوده سابقاً في عُمان ، لأن الوجود العسكري الرسمي الغربي في الخليج العربي سيدفع الراديكاليين واليساريين للتحرك ضده (١١٤). وكذلك دور الأردن في المحافظة على الأستقرار في منطقة الخليج العربي كوسيط في المنازعات الحدودية التي تبرز من حين لآخر بين الاقطار الخليجية ، وهي نزاعات تفاقمت حديثها خصوصاً بعد اكتشاف النفط (١١٤) . والمحصلة النهائية لما تقدم هي المحافظة على إستقرار النظم ' المعتدلة' في منطقة الشرق الأوسط كالنظام السياسي الأردني ، الذي يشكل ' صمام أمان ' لآية تغييرات محتملة (١١٤).

ز. إختلاف المواقف الأمريكية والبريطانية من حرب الخليج الثانية عن الموقف الأردني ، وهذا الإختلاف طبيعي جداً ومنطقي ومبرر ، من خلال النظر للمصالح

القومية المتناقضة والمتعارضة أساساً لكلا الطرفين (الطرف الأمريكي والبريطاني) و(الطرف الأردني) في تلك المرحلة الحرجة ، ومن هنا فقد أملت المصالح القومية للأطراف كافة اتخاذ مواقف متناقضة ، مع التأكيد هنا على الضغوط السياسية والاقتصادية التي مورست من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا على الأردن لتغيير موقفه من حرب الخليج الثانية .

هذا ، ويعاني الأردن من أزمة اقتصادية كبيرة بسبب النتائج المختلفة التي ترتبت على حرب الخليج الثانية وموقفه منها بجانب امته العربية متمثلة بالعراق .

ح. تشجيع الأردن على الدخول في محادثات مدريد المتعددة الأطراف MADRID TALKS من أجل حل الصراع العربي - الاسرائيلي بأبعاده كافة ، وإحلال الإستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط .

والجدير بالذكر أن سيطرة الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية هي التي قادت إلى محادثات مدريد (١١٥) ، من خلال ممارسة الولايات المتحدة لدور الأحادية القطبية في العالم ، ومن خلال الضغوط السياسية التي تعرضت لها اسرائيل من قبل الولايات المتحدة للدخول في محادثات التسوية السياسية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي .

ط. تشجيع الأردن نحو الاستمرار في التوجه الديمقراطي ، باعتبار الديمقراطية عاملاً يساهم في الإستقرار ، ومن عوامل الإستقرار التي يوفرها الأردن كذلك قدرة نظامه السياسي وعلى رأسه الأسرة الهاشمية على التعامل مع الحركات الإسلامية والصحة الإسلامية أو ما يسميه الغرب (بالاصولية) .

فالأسرة الهاشمية ترتبط بالرسالة الإسلامية والدين الإسلامي وهي الوحيدة التي تملك الشرعية التاريخية والدينية معاً ، ولذلك فإن ما يسمى بالصحة الإسلامية التي تشكل غيمة كبيرة في أفق السياسة الغربية ، إستطاع الأردن بنظامه الديمقراطي أن يحول دون وجودها على الشكل الذي يهدد الأمن ، ويشكل عامل تفجر وحرب أهلية كما هو حاصل في أكثر من قطر عربي . ولهذا السبب يرى النظام السياسي الأمريكي الحالي بقيادة "كلينتون" CLINTON ، والذي يؤمن بحقوق الإنسان والديمقراطية ، يرى في الأردن المحطة الكبرى التي يتوقف عندها في سياسته الشرق أوسطية ، وعليه فإن الأردن سيشهد حالة

إنفراج في العلاقات مع الولايات المتحدة ومع الغرب (١٠٠) .

ويمكن تلخيص الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة وبريطانيا تقتنعان

بأهمية الأردن في الشرق الأوسط كعامل إستقرار رئيسي فيها بما يلي :

١. تعامل الأردن المعتدل والسلمي في حل الصراع العربي - الاسرائيلي .
 ٢. تعامل الأردن مع الحركات الإسلامية وأحتواؤها .
 ٣. دعم الأردن لأقطار الخليج العربي .
 ٤. إستقبال الأردن لثلاث موجات هجرة بشرية في الوقت الذي رفضت فيه الأقطار العربية إستقبال مثل هذه الهجرات البشرية .
 ٥. موقع الأردن الإستراتيجي كدولة عازلة بين الأقطار العربية من ناحية واسرائيل من ناحية ثانية .
 - ٦- مرونة وإعتدال ووسطية القيادة السياسية في الأردن .
 ٧. وأخيراً اتباع النهج الديمقراطي في الأردن .
- وهذه المعايير الرئيسية - في نظر الدول الغربية ، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة - هي التي تساعد في المحافظة على السلام والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط .

المبحث الثالث

التنافس الأمريكي - البريطاني في الشرق الأوسط وتأثيره على العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١-١٩٩٣:

إن المصالح الأمريكية خصوصاً والغربية عموماً ، في منطقة الشرق الأوسط هي مصالح متعددة ومتشابكة ، إلا أنه يمكن التمييز بين المصالح الاقتصادية والاستراتيجية. فالمصالح الاقتصادية تعني المصالح النفطية بالدرجة الأولى ، ثم الاستثمارات الغربية الكبيرة في المنطقة ، وكذلك إستثمارات أقطارالخليج ذاتها في الدول الغربية ، بالإضافة إلى اعتبار منطقة الخليج أسواقاً استهلاكية مثالية للسلع الغربية .

أما المصالح الاستراتيجية فتعني أن منطقة الشرق الأوسط عموماً ، ومنطقة الخليج العربي خصوصاً تعتبر حلقة وصل برية ، وبحرية ، وجوية ، بين الشرق والغرب (١١٤) .

لقد أمتد الوجود البريطاني في الشرق الأوسط خلال الفترة بين عامي ١٩١٤ و١٩٧١ (١١٦) ، وخلال هذه الفترة كانت الولايات المتحدة تطالب بريطانيا بتطبيق سياسة الباب المفتوح في هذه المنطقة (٧٥) . وتنازعت قيادة المنظومة الرأسمالية في فترة ما بين الحربين كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، وهي الفترة التي شهدت نشوب كثير من ألوان الصراع والمنازعات الحادة بين الدول القوية في تلك المنظومة التي إنتهت باندلاع الحرب العالمية الثانية ، وأخيراً آلت القيادة والسيطرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب بعد إندحار محور برلين - طوكيو وإضعاف قوة بريطانيا وفرنسا (٥٥) . ولقد كان إندحار القوة البريطانية - كقوة إستعمارية عظمى - مفاجئاً وأسرع من القوى الاستعمارية الأخرى كفرنسا مثلاً (١١٧: ١٣) . وبإنتقال مركز السيطرة في الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة ، أصبحت بريطانيا مجرد دولة أوروبية تعاني من مشكلاتها الداخلية العديدة ، وتكافح من أجل الحفاظ على قدر من مصالحها الموجودة في المنطقة (١١٨) . ولذلك قامت حكومة "ويلسون" WILSON بالتخلص من ضغط قرن كامل من الأزمات التقليدية في كل من أوروبا والعالم (١١٩) .

فبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية عاد التنافس من جديد بين الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث أدت إكتشافات النفط المتواليه في منطقة الخليج العربي خلال السبعين

سنة الماضية إلى نشوب صراع حاد بين الدولتين. (١٢٠). غير أن قدرة الولايات المتحدة وتجربتها مكنتها في النهاية من ترجيح الميزان لصالحها ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية مع انهيار أوروبا وانتقال مركز القوة إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، و استطاعت الولايات المتحدة أن تصبح سيدة الموقف في أوروبا نظراً لقوتها المالية والعسكرية ، وأصبحت أوروبا تابعة لها ولشركاتها الكبرى ، وكان على الولايات المتحدة حماية الاقتصاد الأوروبي الرأسمالي من الانهيار وغلقت الأبواب أمام التيارات اليسارية المتطرفة ، فكان مشروع مارشال MARCHAL PLAN الذي إستهدف إنعاش أوروبا الغربية وتعميرها ، ومنع النفوذ الشيوعي من الزحف إليها.

وقد مكن هذا المشروع الشركات النفطية الأمريكية من تزويد أوروبا الغربية بنفط الشرق الأوسط ، وكان ذلك إيداناً بتسلم الولايات المتحدة زمام أمور الشرق الأوسط خلفاً لحلفائها الغربيين الذين دب في نفوسهم الوهن والضعف في زمن لا يعترف بالضعفاء. (٧١).

وهكذا إستطاعت الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أن تحل بالتدريج محل الإمبراطوريات الغربية البائدة (فرنسا وبريطانيا) في منطقة الشرق الأوسط ، وتملاً الفراغ الذي تركته على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وأصبحت من خلال شركاتها النفطية الأميركية تسيطر على منابع النفط في الشرق الأوسط، تصديقاً لمقولة "السير اليوت SIR ELLIOT: " إن الجيوش والأساطيل وجميع أموال وشعوب العالم أجمع لا قيمة ولا حول لها ولا قوة أمام المسيطر على النفط، القابض على ينايبعه". (١٢١: ١٥).

وبفشل العدوان على مصر في عام ١٩٥٦ وسقوط "انتوني ايدن ANTHONY EDEN ، الذي إنتهت بسقوطه مرحلة من التاريخ، عرفت بأسم مرحلة ما قبل السويس ... وبدأت مرحلة جديدة تقلصت فيها الإمبراطورية البريطانية إلى أن أفلت ، ولمع فيها نجم إمبراطورية أخرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية (١٢٢) .

ولكن هل إنتهى الدور البريطاني في المنطقة ؟ أم أنه لا يزال لديها دور يمكن أن تقوم به؟ وإذا كانت بريطانيا قد قامت بتصفية مستعمراتها في المنطقة ؟ فهل يعني ذلك أنها قد صفت مصالحها أيضاً؟ أم أن شكل العلاقة هو الذي تغير ؟ ودخل ترتيب المصالح في إطار جديد. (١٢٢).

لقد علق المستر 'دين اكسون' DEAN EXXON على ذلك بقوله : 'إن بريطانيا العظمى قد فقدت امبراطوريتها ، ولكنها لم تجد لها قاعدة بعد ' (١٩٦٠:١٢٣) .

إن أول تنافس أمريكي - بريطاني في منطقة الشرق الأوسط إنعكس بشكل مباشر على الأردن ومن خلال ما عُرف بمبدأ ايزنهاور ، حيث تم تقديم مساعدات أمريكية إلى الأردن عام ١٩٥٧ لمنع انتشار النفوذ الشيوعي في المنطقة .

فعلى الرغم من وقوف الولايات المتحدة وبريطانيا ضد انتشار النفوذ الشيوعي في هذه المنطقة كان هناك تنافس خفي بين الدولتين حول المصالح الغربية فيها ، إلا أن قوة و نفوذ الولايات المتحدة هي التي حسمت النتيجة لصالحها . ومع قوة الترابط التاريخي بين الأردن وبريطانيا ، فقد استمرت المساعدات البريطانية للأردن ، ولكن ليس بالمستوى والزمخ الذي كانت عليه المساعدات الأمريكية للأردن والتي استمرت حتى حرب حزيران عام ١٩٦٧ ، التي أدت إنقطاع تلك المساعدات بسبب مشاركة الأردن في تلك الحرب ، وقد إستعاض الأردن آنذاك عن المساعدات الأمريكية بمساعدات من الأقطار العربية .

وهكذا فإن الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام وللأردن بشكل خاص تزداد أهميته في إطار حركة التنافس والصراع الدولي (الأمريكي - البريطاني) الذي يدور حول إستغلال دول العالم الثالث (منطقة الخليج العربي) والسيطرة على ثرواتها(٨٣). وتتأتى أهمية الأردن من خلال إجماع معظم المدارس السياسية الغربية على دوره الحيوي في السياسة العربية (١٢٤) . وهناك علاقة وثيقة بين أقطاب النظام الدولي (الولايات المتحدة، وبريطانيا) وأقطار النظام الإقليمي (كالأردن) ، وفي أغلب الأحيان فإن كلام القيود والفرص يتزامن لكل فاعل دولي (الدولة) ، ويكون على الباحث تحديد العلاقة بين الفرص والقيود والتوازن بينهما في سياق موقف معين ، وعموماً فإن فرصة الحركة للدول الصغيرة والمتوسطة تزداد عندما تكون حالة التنافس بين القوى الكبرى (مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا) بينما تتناقص عندما تسود حالات الوفاق أو التراضي (١٢٥) .

فعلى سبيل المثال ، تعرض الأردن لضغط سياسي كبير من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا للدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل عقب معاهدة كامب ديفيد مع تزامن إنخفاض المساعدات الأمريكية والبريطانية المقدمة إلى الأردن في تلك الفترة ، ثم جاءت حرب الخليج الأولى حيث وجدت الولايات المتحدة وبريطانيا في الأردن الدولة القادرة على مساندة أقطار الخليج العربي من خلال موقع الأردن الاستراتيجي في إمداد العراق في

كل ما يلزمه في حرب الخليج الأولى ، وكل ذلك ساعد على إستقرار أقطار الخليج العربي مما أدى بالنهاية إلى استمرار تدفق النفط إلى العالم الغربي بانتظام وبكميات كافية ، وقد تلقى الأردن المزيد من المساعدات العربية والغربية على حد سواء .

ثم جاءت حرب الخليج الثانية التي كشفت بجلاء عن وجود تناقض وصراع في المصالح بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين حيث قامت الولايات المتحدة بإحكام السيطرة على منابع النفط في منطقة الخليج العربي ، وكذلك تفردت في إدارة الصراع مع العراق ، وقد قامت الدول الأوروبية الغربية بمساندتها على الرغم من ذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحها الاقتصادية في المنطقة والمتمثلة بصورة أساسية باستمرار تدفق النفط إليها .

وكذلك كان هناك تناقض في المصالح بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة والأردن من جهة ثانية ، حيث تعرض الأردن لضغوط سياسية واقتصادية كبيرة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا لتغيير موقفه من حرب الخليج الثانية . وبشكل عام فإن أهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والتي تؤيدها الحكومة البريطانية هي :

أ- المحافظة على أمن إسرائيل ، ومن ثم تفوقها على الأقطار العربية .

ب- استمرار تدفق النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية .

ج- مكافحة النفوذ الروسي وأية أخطار خارجية أخرى محتملة .

د- مكافحة الصحوة الإسلامية في المنطقة (١١٣) .

وهذا يعني أن هنالك تنافساً بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول المصالح الاقتصادية والسياسية ، وهناك إتفاق بينهما حول المصالح الأمنية (الاستراتيجية) .

وبناء على ما سبق ، ووفقاً للمزايا التي يتمتع بها الأردن المتمثلة بموقعه الجغرافي ، وقيادته الهاشمية المرنة ، فقد جرى إستمالة الأردن من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا على صعيد المصالح الغربية بشكل عام ، وعلى صعيد مصالح كل منهما بشكل خاص ، سواء في حالات التنافس أو التعاون بينهما ، ولقد أبدى الأردن تفهماً واضحاً وإستعداداً كاملاً ومرونة وأستجابة كبيرتين على صعيد التعامل مع الولايات المتحدة وبريطانيا ككتلة واحدة متمثلة بالمعسكر الغربي ، وعلى صعيد التعامل مع الولايات المتحدة وبريطانيا كلاً على حدة ، وسيبقى للأردن أهمية لا يمكن إنكارها في التعامل الغربي مستقبلاً .

الفصل الرابع

العلاقات البريطانية - الإسرائيلية ومدى تأثيرها على العلاقات الأردنية - البريطانية (١٩٧١-١٩٩٣)

المبحث الأول : الموقف البريطاني من الحروب العربية - الاسرائيلية

١٩٧١-١٩٩٣

المبحث الثاني : الموقف البريطاني من الحلول السلمية للصراع العربي -

الاسرائيلي ١٩٧١-١٩٩٣ .

المبحث الثالث : قضية تسليح الأردن من بريطانيا ومدى تأثيرها على

اسرائيل ١٩٧١-١٩٩٣ .

الفصل الرابع

العلاقات البريطانية - الاسرائيلية ومدى تأثيرها على العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١-١٩٩٣ .

المبحث الأول

الموقف البريطاني من الحروب العربية- الاسرائيلية

١٩٧١-١٩٩٣:

سيتم تناول الحروب العربية - الاسرائيلية جميعها بما في ذلك الحروب التي وقعت قبل عام ١٩٧١ ، حتى تكون الفائدة أكبر ، والتحليل أشمل .

لقد ساهمت بريطانيا بشكل فعال في إيجاد دولة اسرائيل ، والمحافظة على بقائها ، وتبرز هذه المساهمة ابتداءً من مشاركة بريطانيا في إستصدار القرار رقم ١٨١ مروراً بدعمها للمجهود الحربي لاسرائيل حال قيامها ، وانتهاءً بدعمها لها خلال جميع الحروب العربية - الاسرائيلية .

لقد تم اعتماد مشروع القرار في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ من قبل الجمعية العامة بأغلبية ٣٣ صوتاً لصالح خطة التقسيم ، ومعارضة ١٣ وأمتناع ١٠ عن التصويت (١٢٦: ٦٦) . حيث دعا القرار إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية ، وإستقلال البلاد ، وإنهاء الانتداب البريطاني (٢٤) . وأدى إلى التدخل السياسي والعسكري للأقطار العربية في فلسطين (٢٤) . أما موقف بريطانيا من حرب عام ١٩٤٨ ، فقد كان موقفاً متحيزاً تماماً إلى جانب اليهود ، وكان لهذا التحيز آثار حاسمة على مجرى الحرب ، وقد تمثل في عدة أشكال ، منها :

أ- إنسحاب القوات العسكرية البريطانية من مدن فلسطينية مثل حيفا ويافا، ودير

ياسين وتسليمها إلى اليهود قبل الموعد المقرر لأنسحاب بريطانيا من فلسطين .

ب- بيع المعسكرات البريطانية لليهود عند عملية الأنسحاب مثل معسكر صرغند الذي

كان يقع ضمن المنطقة العربية .

ج - دعم بريطانيا لليهود عسكرياً من خلال تدريب فرق يهودية وتزويدها بأحدث

الأسلحة إبان الحرب العالمية الثانية .

د- تهديد بريطانيا للأردن بقطع أوتاجيل المساعدات البريطانية في حالة هجوم الجيش العربي الأردني على الدولة اليهودية الجديدة الناشئة (١٧٤:٢٤-١٧٥) .

وبسبب هذا الموقف توترت العلاقات بين الأردن وبريطانيا ، وخاصة أنها لم تف بعدد من البنود الواردة في معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية لعام ١٩٤٨ .

وقد شكل هذا السلوك البريطاني خطراً كبيراً على الأردن في تلك الآونة .

أما موقف بريطانيا من حرب السويس عام ١٩٥٦ ، فلم يكن أفضل حالاً من موقفها عام ١٩٤٨ ، فقد كانت إحدى الدول الثلاث الرئيسية المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر ، ولقد كانت مشاركة بريطانيا في هذا العدوان أثرت قيام الرئيس المصري جمال عبدالناصر بعدد من الخطوات التي كانت موجهة ضد الغرب وتقع ضمن الحقوق المشروعة لسيادة الدولة المصرية ومنها:

أ. عقد صفقة الأسلحة التشيكية وبذلك كسر إحتكار مصادر الأسلحة من الغرب .

ب. مقاومته لفكرة إنشاء أحلاف موالية للغرب في منطقة الشرق الأوسط كحلف بغداد .

ج. العداء الشخصي بينه وبين أيدن .

د. تأميم قناة السويس ، وهي نقطة هامة وحساسة بالنسبة لبريطانيا.

غير أن بريطانيا اضطرت هي وفرنسا، واسرائيل للانسحاب تحت ضغط من الولايات المتحدة والرأي العام العالمي (١٢٧) . وكانت هذه الفترة حاسمة بالنسبة لبريطانيا حيث أقل نجمها في الشرق الأوسط ، وظهر نجم امبراطورية غربية جديدة هي الولايات المتحدة .

وكان لموقف بريطانيا من حرب عام ١٩٥٦ ، أثره السلبي على العلاقات الأردنية- البريطانية في تلك الفترة وخاصة أن الأردن وقف في هذا الاعتداء إلى جانب مصر، بإعتبارها قطراً عربياً ذا سيادة ، ولأن مسألة تأميم قناة السويس هي مسألة داخلية تخص مصر وتعمس سيادتها ، ولهذا فإن التدخل العسكري الغربي كان غير مبرر لأي سبب من الأسباب ، بالإضافة إلى قوة التيار القومي في تلك الآونة والذي كان موجهاً ضد التدخل الأجنبي في المنطقة ، ولهذا فإن الاعتداء الثلاثي على مصر قد أوجد حالة من التوتر الشديد في العلاقات الأردنية - البريطانية ، وكان مؤشراً حقيقياً لانتقال مركز السيطرة في

الشرق الأوسط من لندن إلى واشنطن وهذا ما حدث فعلاً ، وعبر عنه بما يعرف بمبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧ .

أما موقف بريطانيا من حرب عام ١٩٦٧ ، فيتمثل في مساعدتها لإسرائيل في حربها مع الأقطار العربية المشاركة . وهذا الموقف وموقف الولايات المتحدة الأمريكية المساعد لإسرائيل أيضاً أثر بطبيعة الحال على العلاقات الأردنية - البريطانية بشكل خاص ، والعلاقات الأردنية - الأمريكية بشكل عام ، حيث ساد هذا العلاقات توتر شديد حتى أن الولايات المتحدة قامت بقطع المساعدات الأمريكية للأردن بسبب مشاركته مع الأقطار العربية في حرب حزيران عام ١٩٦٧ .

هذه هي بعض مواقف بريطانيا من الحروب العربية - الإسرائيلية للأعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، أما مواقفها من الحروب العربية - الإسرائيلية في الفترة ما بين ١٩٧١-١٩٩٣ فتتلخص فيما يلي :

أ- موقف بريطانيا من حرب رمضان عام ١٩٧٣: إتضح من رد الفعل البريطاني لنشوب القتال مرة أخرى في الشرق الأوسط ، أن الحكومة البريطانية كانت حريصة للغاية على الإحتفاظ بموقف حيادي ، والأ تفعل شيئاً بغضب الأقطار العربية ، ولذلك اسرعت إلى الإعلان عن حظر تقديم الأسلحة إلى أي من الدول المتحاربة ، كما أعلن "ادوارد هيث" EDWARD HEATH في إجتماع لحزب المحافظين في بلاكبول في يوم ١٣ أكتوبر ، أن بريطانيا مهتمة بالعمل من أجل تسوية حقيقية طبقاً للقرارين ٢٤٢* (أنظر نص قرار رقم ٢٤٢ في ملحق رقم ١٣) و ٣٣٨* (أنظر نص قرار رقم ٣٣٨ في ملحق رقم ١٤) .

وكان هذا الموقف نابعاً من الأعتبارات التالية :

أولاً : الموقف السياسي لبريطانيا المؤيد لضرورة تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ .

ثانياً : النفط العربي الذي يعد العنصر الأساسي لحياة المؤسسة الصناعية في بريطانيا .

ثالثاً : العلاقات التجارية والسياسية بين بريطانيا والأقطار العربية .

أما موقف حزب العمال المعارض ، فكان يختلف كثيراً عن موقف الحكومة ،

فقد أبدى تعاطفاً واضحاً مع إسرائيل (١٢٨) .

ولم يؤثر هذا الموقف البريطاني الرسمي من حرب رمضان عام ١٩٧٣ تائيداً سلبياً على طبيعة العلاقات الأردنية - البريطانية آنذاك، وبقيت هذه العلاقات في وضعها الطبيعي ، على الرغم من أن بريطانيا لم تأخذ موقفاً حازماً تجاه الحرب ، وخصوصاً فيما يتعلق في التوصل إلى تسوية سلمية شاملة بين الأقطار العربية واسرائيل .

ب- موقف بريطانيا من غزو اسرائيل لجنوب لبنان ، وقبل تحديد هذا الموقف لا بد من ذكر الأهداف الاسرائيلية لهذا الغزو وهي :

أ. الإبادة الشاملة والنهائية للمقاومة الفلسطينية والوطنية اللبنانية لما تشكله من خطر على أمن اسرائيل ، وخصوصاً في الشمال .

ب. خلق واقع جديد في المنطقة يمكن من خلاله تمرير شكل من أشكال التسوية بالشروط الاسرائيلية والأمريكية .

ج. السيطرة على مياه الليطاني .

د. إيجاد نظام حكم موالي لاسرائيل في لبنان قوامه الأساسي من المسيحيين (١٢٩:١٤٨-١٥٠) .

لقد قامت اسرائيل بغزو جنوب لبنان في ١٥ مارس عام ١٩٧٨، وتبعاً لذلك عقد مجلس الأمن الدولي جلسة طارئة إتخذ فيها القرار رقم ٤٢٥* وذلك في ١٩ مارس ١٩٧٨ ،* (أنظر نص قرار رقم ٤٢٥ في الملحق رقم ١٥) ، الذي كان يقضي بوقف القتال والإسحاب الاسرائيلي من الجنوب اللبناني ، وأدخال قوات الأمم المتحدة فوراً إلى الجنوب ، على أن تكون هذه القوات تابعة للحكومة اللبنانية (١٣٠) .

ثم قامت اسرائيل بغزو جنوب لبنان مرة أخرى في حزيران عام ١٩٨٢، وتمخض عن هذا الغزو إخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان ، ومجازر صبرا وشاتيلا .

وكان الموقف البريطاني من غزو اسرائيل لجنوب لبنان متفقاً مع موقف دول المجموعة الأوروبية ككل ، حيث أكدت الدول العشر الأعضاء تمسكها باستقلال لبنان وسيادته وسلامة أراضيه ووحدته الوطنية ، وطالبت اسرائيل بسحب قواتها من لبنان فوراً وبلا أية شروط ، وبالسماح لقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالأضطلاع بمهمتها (١٣١) .

ولم يؤثر هذا الموقف البريطاني سلباً على العلاقات الأردنية- البريطانية ، وخاصة أنه جاء منسجماً إلى حد كبير مع الموقف الأردني من هذا الغزو .

ج- موقف بريطانيا من حرب الخليج الثانية : قامت هذه الحرب من أجل تحقيق عدة أهداف رئيسية من أهمها عدم تهديد أمن إسرائيل (١٢٢) . وقد إقترن هذا الهدف بتدمير وتحجيم القوة العسكرية العراقية .

ويتلخص الموقف البريطاني من هذه الحرب بما يلي :

١. مشاركة بريطانيا للولايات المتحدة الأمريكية في الادعاء بامتلاك العراق لأسلحة استراتيجية ، وذلك قبل الحرب .

٢. مشاركة بريطانيا للولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى في شن حرب برية و بحرية وجوية على العراق .

٣. إستصدار بريطانيا مع الولايات المتحدة والدول الغربية قرارات عن مجلس الأمن الدولي تقضي بتحجيم وتقييد القوة العسكرية العراقية .

وهكذا كانت لبريطانيا مشاركة فعالة جداً في حرب الخليج الثانية لتحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح البريطانية ، وقد أستطاعت بريطانيا بالفعل تحقيق جزء كبير منها.

أما أثر هذا الموقف على طبيعة العلاقات الأردنية - البريطانية في عقد التسعينات ، فقد كان سلبياً ، بل دخلت هذه العلاقات مرحلة توتر وأزمة، وذلك لتباين موقف كل من الدولتين ، والتضارب في المصالح بينهما ، وقد وصلت العلاقات الأردنية - البريطانية خاصة ، والعلاقات الأردنية - الأمريكية عامة ، إلى أدنى مستوى لها خلال الحرب، ولكن أخذت هذه العلاقات في التحسن المستمر بعد ذلك .

المبحث الثاني

الموقف البريطاني من الحلول السلمية للصراع العربي-الاسرائيلي ١٩٧١-١٩٩٣ :

لقد أعقبت الحروب العربية - الاسرائيلية دائماً حلول سلمية تمثلت في قرارات مجلس الأمن الدولي ، وهذه القرارات كانت دائماً تصدر من الدول الكبرى الدائمة العضوية في المجلس . لقد حاولت الأقطار العربية استخدام الحل العسكري لحل الصراع العربي - الاسرائيلي وخصوصاً في حرب رمضان عام ١٩٧٣ ، غير أن هذه الأقطار بعد أن أيقنت بعدم فعالية هذا الحل وذلك بسبب طبيعة توازن القوى بينها وبين اسرائيل على المستويين التقليدي والاستراتيجي والذي يعيل دائماً لصالح اسرائيل ، أصبحت تنجس نحو الحلول السلمية .

وخلال فترة الصراع العربي - الاسرائيلي تعددت مشاريع السلام التي طرحت لحل هذا الصراع ، إما بمبادرات فردية من قبل أشخاص معروفين دولياً كزعماء الدول والدبلوماسيين ، أو بمبادرات دولية من قبل الدول المعنية بهذا الصراع و كثر مشاريع السلام وخصوصاً بعد حرب عام ١٩٦٧ وحتى أوائل عقد التسعينات من هذا القرن .

ويبدو أن الدولة التي كان لها دور كبير في إيجاد القضية الفلسطينية ، هي نفسها الدولة إستطاعت أن تضع حلاً لهذه القضية من خلال تقديم مشروع للسلام عقب حرب حزيران عام ١٩٦٧ والموافقة عليه من قبل الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن آنذاك ، وقد أصبح هذا المشروع الذي تضمنه قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢٠ أساساً للتسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط ، وأصبح ينظر إليه كحل عملي ومفيد لأطراف الصراع كافة .

لقد تم رفض هذا القرار عند صدوره من بعض الأطراف المتنازعة، إلا أن هذه الأطراف رجعت عن مواقفها الراضية ووافقت عليه كأساس للتسوية السلمية في المنطقة ، وهذا ما هو حاصل عملياً الآن في مفاوضات السلام التي تعقد في واشنطن بين الأقطار العربية واسرائيل.

لقد بدأ الدور البريطاني في حل الصراع العربي - الاسرائيلي بشكل فعال بعد عام ١٩٦٧ وذلك من خلال تقديم بريطانيا لصيغة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢٠ ، ودعمها

له بكل ما تملك من نفوذ سياسي في المنطقة ، فحال صدور هذا القرار وافقت كل من الأردن ومصر عليه ، بينما رفضته كل من سوريا ومنظمة التحرير ، وقد إنطلق الموقف الأردني من التفهم الكامل للواقع العربي الذي كان بطبيعة الحال لا يستطيع أن يحقق آمال الشعب العربي ، ولأن تنفيذ هذا القرار قد يسفر عن إرجاع الحقوق العربية المغتصبة بالوسائل السلمية . وقد دعمت بريطانيا الأردن في هذا التوجه حيث أتفقت معه في الغاية وهي السلام ، ولكن اختلفت معه في الوسيلة وهذا ما سيتم مناقشته لاحقاً ، لذا بقيت العلاقات الأردنية - البريطانية عقب حرب عام ١٩٦٧ على وضعها الطبيعي .

ثم جاءت حرب رمضان عام ١٩٧٣ ، وأدركت بريطانيا والدول الأوروبية أنه لا بد من إيجاد تسوية شاملة للصراع العربي - الاسرائيلي . وعقب هذه الحرب صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٣٣٨ ، الذي يؤكد في مضمونه على ما جاء في القرار رقم ٢٤٢ . ولقد قبل الأردن القرار الجديد، وأعتبر أن تطبيق القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ هو الأساس لأي تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة في منطقة الشرق الأوسط .

و عندما عقدت معاهدة 'كامب ديفيد' بين مصر واسرائيل في أيلول عام ١٩٧٨ برعاية الولايات المتحدة الأمريكية . (١٣٣:١٣٢) سار الأردن مع الأجماع العربي في رفض المعاهدة ، وقطع علاقاته مع مصر شأنه شأن بقية الأقطار العربية المشاركة في مؤتمر بغداد عام ١٩٧٨ (مؤتمر الأنقاد) .

وقد أدى هذا الموقف الأردني ، بالإضافة إلى رفض الأردن الاشتراك في مباحثات ' كامب ديفيد ' إلى إعادة ترتيب نمط علاقاته الدولية ، وأولويات التعامل معه . فعلى صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة خلف هذا الرفض توتراً وصعوبات في التعامل الأردني - الأمريكي، بعد أن كانت تلك العلاقات تسيرو وفق طابعها التقليدي ، وكانت أولى النتائج للسياسة الجديدة المتشددة للأردن إزاء رفض الطلب الأمريكي في الانضمام لمباحثات ' كامب ديفيد ' أن قررت الولايات المتحدة وقف معوناتها المالية للأردن إعتباراً من نهاية عام ١٩٨٠ ، بعد أن كانت تلك المعونة قد أنخفضت إلى حد كبير خلال الأعوام السابقة (١٣٤) . ولم تجد الوسائل نفعاً في تغيير موقف الأردن ، إذ استمر في موقفه الراض للطلبات الأمريكية معتمداً على أن تحل المساعدات العربية ، محل القروض والتسهيلات الأمريكية .

أما موقف بريطانيا من نتائج ' كامب ديفيد ' فقد عبرت عنه وزارة الخارجية البريطانية التي أعتبرت تلك النتائج إنجازاً للرئيس "كارتر" CARTER الذي استطاع أن

يرسم الخطوط العريضة لمفاوضات السلام المستقبلية في سيناء والضفة الغربية وغزة ، غير أن بيان الخارجية البريطانية ، عبر في الوقت ذاته عن نوع من التحفظ يتعلق باستمرار وجود مشكلات صعبة لن تحل إلا من خلال مفاوضات موسعة تضم جميع الأطراف (١٣٤).

ومن هنا فإن كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا بعد معاهدة كامب ديفيد قد مارستا ضغطاً سياسياً هائلاً على الأردن لحثه على الدخول في مفاوضات مباشرة ومنفردة مع اسرائيل ، وعندما رفض الأردن أصبح يسود العلاقات الأردنية - البريطانية خاصة والعلاقات الأردنية - الأمريكية عامة توتر بسبب تلك الضغوط .

وأما على صعيد المجموعة الأوروبية فقد كان من المتوقع أن تلعب دوراً هاماً في التوصل إلى السلام العادل في منطقة الشرق الأوسط ، عقب الفراغ السياسي الذي أحدثته في المنطقة معاهدة الصلح بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٨ .

لقد وجد الأوروبيون في تلك الآونة المنطقة عرضة للتوتر الشديد ، ومهددة بالانفجارات المختلفة ، مما حدا بهم إلى تكييف تحركهم الدبلوماسي ، والقيام بجولات مكوكية عديدة بين مختلف العواصم العربية واسرائيل ، وقد توصلت المجموعة الأوروبية بعد ذلك إلى مجموعة مبادئ إتفقت بشأنها وصدرت عن القمة الأوروبية التي إنعقدت في صيف عام ١٩٨٠ في مدينة البندقية VENICE (١٢٥) وأصبحت تعرف باسم ' إعلان البندقية ' Venice Declaration (١١٦) ، وتمكنت هذه المبادئ من الإحاطة الجيدة بمختلف جوانب أزمة الصراع العربي - الاسرائيلي ، ودعت فيما دعت إليه، إلى الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين بالإضافة إلى الاعتراف بحق ' دول المنطقة في العيش ضمن حدود آمنة معترف بها، بما في ذلك اسرائيل. والنقطة المهمة التي وردت في ' إعلان البندقية ' هي شبه إقرار المجموعة الأوروبية ككل بمنظمة التحرير ، فقد أشارت دول المجموعة في إعلانها إلى ضرورة مشاركة المنظمة في أي مفاوضات مقبلة بشأن القضية الفلسطينية (١٣٥) .

ومع ذلك فقد استمر العجز الأوروبي يعبر عن نفسه طوال السنوات اللاحقة، وخاصة خلال فترة رئاسة 'ريغان' REAGAN الثانية التي بدأت في أوائل عام ١٩٨٥، فقد تميزت تلك الفترة بما أصبح يطلق عليه في ذلك الحين أسم ' عملية السلام الأميركية ' حيث حاولت واشنطن التوصل إلى حل من خلال إجراء مفاوضات بين وفد أردني - فلسطيني مشترك، وبين وفد اسرائيلي بأشراف الإدارة الأميركية . وقد لعبت الحكومة البريطانية دوراً بارزاً على هذا الصعيد وخاصة في ضوء العلاقات الخاصة والجيدة التي تربط بين

تاتشر ' رئيسة الوزراء البريطانية و'الملك حسين'، وكان 'الملك حسين' قد توصل في تلك الأثناء إلى إتفاق مع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بشأن 'التحرك المشترك' وأرتباط أي جزء من الأراضي المحررة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين مع الأردن ضمن 'اتحاد فيدرالي أو كونفدرالي' (١٣٥) .

ولعرفة أهمية تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط نسوق ما قاله 'السير انتوني ناتنج' في هذا السياق:

' منذ فترة طويلة يقوم كل سفير بريطاني في الوطن العربي بتحذير لندن من أن إستقرار الحكومة التي يمثل بلاده لديها تعتمد بدرجة أو بأخرى على تحقيق تقدم نحو تسوية في الشرق الأوسط. (١٩٠١٣٦) .

والمعروف أن هذا التحرك قد وصل إلى نهايته الفاشلة في أواخر عام ١٩٨٥، وأعلن 'الملك حسين' نهايته رسمياً في شهر شباط عام ١٩٨٦ مشيراً إلى 'تعليق' التحرك ريثما يتمكن الفلسطينيون من تحديد موقف واضح وصريح إزاء القرار الدولي رقم ٢٤٢' (١٣٥) . حيث كان هناك أمل في أن تكون مبادرة 'الملك حسين' مثمرة (٩١:١٣٧) وتجدر الإشارة إلى أن واشنطن مارست بعد ذلك الحين ضغوطاً شديدة على الأردن للدخول في مفاوضات منفردة مع إسرائيل بالاعتماد على عناصر فلسطينية محلية لا تتعاطف مع منظمة التحرير. وقد أطلقت الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية وإسرائيل على هذه العناصر عبارة 'ممثلين موثوق بهم' Authentic Representatives ، إلا أن هذه المحاولات كان مصيرها الفشل وخاصة بعد رفض الأردن الدخول في أي مفاوضات منفردة ، وإصراره على التمسك بفكرة عقد المؤتمر الدولي بإشراف الأمم المتحدة بغية إيجاد حل للقضية. (١٣٥) .

وبعد ذلك تم إعلان دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية عن بيان 'بروكسل' Brussels Statemant في الثالث والعشرين من شهر شباط لعام ١٩٨٧ (١٣٥) . ولا شك في أن هذا الإعلان الذي صدر في بيان مستقل بأسم الدول الاثنى عشرة يعبر عن موقف مختلف عن المواقف السابقة التي كانت تتخذها دول المجموعة الأوروبية إزاء الصراع العربي - الاسرائيلي ، وفي الوقت الذي أمتنع فيه المسؤولون الأوروبيون عن اعتباره ' مبادرة جديدة ' أو ' سياسة مستقلة ' عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط، قرروا أنه يعكس قدراً من التطور ' Evolution' في موقف الأوروبيين ، وفي كل الأحوال، ومهما تعددت التسميات ، فإن هذا التطور لقي ترحيباً واسعاً ومتنوعاً لدى الأقطار العربية

وخاصة مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ولبنان ، على أساس أن هذه الأطراف معنية مباشرة بالصراع ، ولأنها كانت تطالب المجموعة الأوروبية منذ التوقيع على معاهدة ' كامب ديفيد ' في عام ١٩٧٨ بتبني سياسة مستقلة عن سياسة الولايات المتحدة تتميز بالتوازن بين طرفي الصراع في المنطقة.(١٣٥) .

يبقى أن نشير إلى أن بيان 'بروكسل' بشأن المؤتمر الدولي يعكس نجاح الدبلوماسية العربية ، وإن كان طفيفاً ، ويؤكد على عقم وعجز السياسة الأميركية الهادفة إلى النفوذ بالمنطقة وبالأقطار العربية كل على حدة. ولا شك في أن للأردن الحصة الأكبر من هذا النجاح بسبب ما كان يتعرض له من ضغوط للدخول في مفاوضات مباشرة من جهة ، ولأنه رفض الأذعان لهذه الضغوط من جهة أخرى، ومما يؤكد عجز سياسة واشنطن أيضاً إفتقار الإدارة الأميركية على حد تعبير 'الملك حسين' ' لجمال مصداقيتها ' في الشرق الأوسط، وقد ركز العاهل الأردني في مقابلة أجرتها معه صحيفة ' الفانينشال تايمز ' FINANCIAL TIMES البريطانية في ١٨ شباط عام ١٩٨٧ على أن ذلك يعود إلى سببين : الأول هو الكشف عن فضيحة دورها في 'إيران جيت ' IRAN GATE المرتبطة ببيع الأسلحة الأميركية لإيران ، في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الأميركية تقطع الوعود أمام العرب بعكس ذلك ، وتدعي الحياد في الحرب العراقية - الإيرانية. والسبب الثاني الذي أشار إليه 'الملك حسين' هو أن واشنطن لم تنفذ أيًا من وعودها بشأن الصراع العربي - الاسرائيلي أيضاً.(١٣٥) . لقد جاء قرار الأردن بفك العلاقة الإدارية والقانونية بالصفة الغربية عام ١٩٨٨ لينسجم مع الرغبة الفلسطينية في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة .

أما موقف بريطانيا إزاء مشكلة الشرق الأوسط، أو الصراع العربي - الاسرائيلي، وهو الاصطلاح المفضل لدى الدوائر الرسمية البريطانية فيمكن تلخيصه بما يلي :

'لا تزال بريطانيا ملتزمة بضرورة التوصل إلى حل سلمي شامل في منطقة الشرق الأوسط يستند على قرار '٢٤٢' الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٦٧ ، وعلى المبادئ التي وردت في إعلان البندقية الصادر عن مؤتمر القمة الأوروبية ، أي : ضمان أمن جميع دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل والعدالة لشعوبها بما في ذلك الفلسطينيين ، ويلاحظ أن بريطانيا حافظت على هذا الموقف بالرغم من تعاقب الحكومات البريطانية منذ أوائل السبعينات (حكومات 'ادوارد هيث' - حزب المحافظين، و'هارولد ويلسون' HAROLD

WILSON-حزب العمال ، "وجيميس كالاهاان" JAMES CALLAGHAN، حزب العمال ،
'ومارجريت تاتشر'-حزب المحافظين) و التغيير الوحيد الذي طرأ على الموقف البريطاني
منذ ذلك الحين هو ما جرى التعبير عنه من خلال مشاركة بريطانيا مع دول المجموعة
الاقتصادية الأوروبية في التوقيع على 'إعلان البندقية' ، الذي اعترف بحق الشعب
الفلسطيني بتقرير المصير، مشيراً إلى ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية
بمفاوضات السلام ، إلا أن التمسك بحق إسرائيل بالوجود ضمن حدود آمنة يشكل هدفاً
أساسياً في سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط.(١٣٨) .

وكان من نتائج حرب الخليج الثانية تعهد الولايات المتحدة الأمريكية حال
إنهاء الحرب بدعوة أطراف الصراع العربي - الاسرائيلي إلى إجراء مفاوضات من أجل
التوصل إلى تسوية سلمية بينهم .

ويبدو أن بريطانيا والولايات المتحدة قد أتفقتا على توزيع الأدوار فيما بينهما
في هذه المرحلة الصعبة - أي مرحلة الحرب -، ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة
مستمرة في عدوانها ضد العراق بكل ثقلها ، فإن بريطانيا أخذت دور الباحث عن السلام ،
وأعدت خطة متكاملة لمشكلات الشرق الأوسط ، و تمثلت هذه الخطة في المبادرة التي أعلنها
'دوجلاس هيرد' DOUGLAS HURD وزير خارجية بريطانيا للسلام في الشرق الأوسط .
وقد أثارت هذه التحركات تساؤلات المراقبين ، وخاصة أن الحرب كانت ما تزال مستمرة ،
وقد حظيت خطة السلام البريطانية بتأييد أمريكي واضح ، وأركزت على ثلاث نقاط:-

أولاً:- العمل على تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي على أساس مشروع
'بيكر' BAKER PLAN القديم للسلام في الشرق الأوسط، ('انظر نص
هذا المشروع في الملحق رقم ١٦) .

ثانياً: قيام إجراءات أمنية في المنطقة تشترك فيها دول المنطقة مع إعطاء دور
خاص لمصر.

ثالثاً: حظر مبيعات الأسلحة غير التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط. وإعلانها
منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

وخلال هذه المرحلة من أزمة الخليج - وهي مرحلة الحرب الثانية - سعت
بريطانيا لإقناع الحلفاء في أوروبا - وكذلك لإقناع الدول الغربية - إنها ما زالت مركز الثقل

فيما يتعلق بالإتصالات التي تجري من أجل تسوية الأزمة ، كما سعت لإيجاد وسيلة للتفاهم الوثيق مع فرنسا. ففي ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٩٠ أكد 'دوجلاس هيرد' أن هناك توافقاً في التحليلات ووجهات النظر بين بريطانيا وفرنسا إزاء الوضع في الشرق الأوسط في ضوء مصالحهما في المنطقة ... وقال إن تحليلات البلدين لمشكلات المنطقة تركز على مسألتين أساسيتين هما:- إقامة نظام أمني ومنع حدوث إعتداءات جديدة في منطقة الخليج، ثم مسألة الصراع العربي - الاسرائيلي، وما ينصل بها من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وأمن اسرائيل (١٣٩) .

ومن هنا كان لبريطانيا دورها الدولي الهام في مساعدة الولايات المتحدة، على أن ترى مبادرة الرئيس الامريكى 'جورج بوش' GEORGE BUSH الخاصة بالشرق الأوسط النور ، وأنطلقت عملية السلام الأميركية برعاية أميركية - سوفياتية (روسية الآن) مشتركة في مؤتمر مدريد MADRID CONFERENCE في تشرين الأول عام ١٩٩١ (١٤٠:١٢) . هذا وماتزال المحادثات السلمية بين الاقطار العربية واسرائيل قائمة حتى الآن، وهي على عدة جولات ، تعقد من وقت لآخر في واشنطن ، باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الراعية للمؤتمر الدولي للسلام .

وقد حدث تقدم ملموس على المسارات العربية - الاسرائيلية كافة ، بالإضافة إلى توقيع إتفاق غزة - أريحا أولاً الذي هو عبارة عن إتفاق مبادئ فلسطيني - اسرائيلي وقد تم توقيعه في الثالث عشر من أيلول عام ١٩٩٣ .

وقد تمثل موقف بريطانيا من هذا الإتفاق ، من خلال موقف المجموعة الأوروبية ككل ، حيث تنظر هذه المجموعة إلى الإتفاق نظرة إيجابية وتعتبر عن ذلك بالدعم السياسي والمادي الذي وعدت دول المجموعة بتقديمه لإعمار البنية التحتية في قطاع غزة وأريحا (١٤١) .

ولهذا الموقف البريطاني تأثيره الإيجابي على العلاقات الأردنية- البريطانية حيث إن كلاً من الأردن وبريطانيا تشجعان على عقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه أطراف الصراع كافة للتوصل إلى سلام دائم وعادل وشامل . ومن هنا فإن العلاقات الأردنية - البريطانية قد تحسنت كثيراً بعد حرب الخليج الثانية لتعود من جديد إلى سابق عهدها حيث المتانة والخصوصية تفرض نفسها مرة أخرى على هذه العلاقات الثنائية المتميزة .

المبحث الثالث

قضية تسليح الأردن من بريطانيا ومدى تأثيرها على إسرائيل

: ١٩٩٣-١٩٧١

يعود تاريخ الجيش العربي الأردني إلى الفيلق العربي (Arab Legion) الذي شكلته بريطانيا عام ١٩٢٣. وكان الجيش العربي الأردني في بداية تشكيله تحت قيادة ضباط بريطانيين حتى عام ١٩٥٦ ، وما زال التأثير البريطاني ظاهراً حتى اليوم في تقاليد الجيش من حيث التنظيم والمنهجية القتالية . وكان الجيش العربي قد شارك مشاركة رمزية في الأربعينات إلى جانب قوات الحلفاء حيث اقترحت القيادة البريطانية العليا أن يقوم بتأدية مهمة كبرى هي حراسة خطوط المواصلات الحيوية في أقطار الشرق الأوسط (٧٣:١٤٢) . وشارك أيضاً في حرب عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ضد إسرائيل ، وفي عمليات فيما بعد عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠ ، وقد شاركت قوة أردنية إلى جانب السوريين في حرب عام ١٩٧٣ .

وكان تنامي القوات المسلحة الأردنية محدوداً بسبب ضالة الطاقة البشرية والموارد المالية بالإضافة إلى إعتبارات سياسية محلية ، وقد بذل الأردن جهوداً كبيرة بعد حرب عام ١٩٦٧ لتوسيع القوات المسلحة ، وفرض قانون الخدمة الإجبارية عام ١٩٧٥ (١٤٣) كما صدر قانون الجيش الشعبي الأردني عام ١٩٨٣ ، وقد بوشر بتشكيله في آب عام ١٩٨٥. وينص قانون تشكيل الجيش الشعبي على أن تساعد قواته القوات النظامية في الدفاع عن الأردن والحفاظ على أمنه وإستقلاله.(١٧:١٤٤) . وتتمثل المهام الرئيسية للقوات المسلحة الأردنية في الدفاع عن أمن الأردن ضد الأخطار الداخلية و الخارجية ، والمساهمة في التصدي العربي لإسرائيل.(١٤٣) .

وبشكل عام ، هناك عدة إعتبارات تتحكم في عملية تسليح الجيش العربي الأردني ، فمن المعروف بداية أن الأردن دولة ذات مساحة صغيرة نسبياً ، وبالتالي فإنها تعاني من محدودية الموارد ، وبالتالي قلة العوائد التي يمكن أن توظف لتسليح الجيش . في الوقت الذي يحتم فيه الجانب السكاني (الديمغرافي) - حيث عدد سكان الأردن قليل نسبياً مقارنة بمساحته - تعويض هذا النقص بالحصول على أحدث الأسلحة المتطورة . وللجغرافيا السياسية أيضاً تأثير سلبي على عملية تسليح الجيش العربي الأردني ، فالأردن دولة ذات حدود طويلة بصورة لا تتناسب مع مساحته الصغيرة (٩٦ ألف كم٢) وهي مساحة تعادل نصف مساحة سوريا، وخمس مساحة العراق ، أعلى ١٦ من مساحة السعودية ... ومثل

هذه الحدود الطويلة كما يرى علماء الجيوبولتيك تشكل عبئاً على المقدرة الدفاعية للدولة. (٧٥:١٤٥) .

كذلك فإن الأردن يواجه دولة اسرائيل المعادية ، وله أطول حدود معها، وهذه الحالة تحتاج إلى حشد الموارد كافة لصد أي هجوم يمكن أن تقوم به في أي وقت من الأوقات ولاي سبب من الأسباب . ومعما يزيد الأعباء على كاهل الأردن ذلك الانحياز المطلق الذي تبديه الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لدعم اسرائيل العسكري والسياسي معاً ، لتأمين الحماية والأمن لها ، مما يضطر الأردن إلى حشد جميع الموارد ليكون الجيش العربي الأردني قادراً ولو من ناحية نسبية على ردع اسرائيل حين الحاجة.

وبسبب الاختلافات التي تطفو على السطح أحياناً بين الأردن والأقطار المجاورة التي تتمتع بقدرات بشرية ومادية وتكنولوجية متقدمة، يحتاج الأردن إلى جيش قوي للحفاظ على أمنه .

وبالتالي فإن هناك أسباباً كثيرة تحتم تسليح الجيش العربي الأردني ، وخاصة أن الدولة - كما تظهر الدراسات - تزداد قدرتها على التأثير على الدولة المتلقية ، ويصل هذا التأثير إلى حده الأقصى عندما تتصف الدولة المتلقية للسلاح بالخصائص الآتية:-

- ١- ليس لها مصدر آخر بديل للمساعدات.
- ٢- لا تستطيع تمويل شراء الأسلحة.
- ٣- منبوذة في المجتمع الدولي.
- ٤- لا تحتل موقعاً جغرافياً استراتيجياً.
- ٥- ليس لديها قدرة على إنتاج الأسلحة.
- ٦- ليس لديها قدرة على تخزين قطع الغيار .
- ٧- تنصور وجود تهديد حقيقي لأمنها.
- ٨- لا تملك مواد خام نادرة.
- ٩- تحتاج إلى مساعدة الدولة الممولة في التدريب والمحافظة على الأسلحة.
- ١٠- تعتقد أن الحصول على الأسلحة من هذا المصدر يضمني عليها هيبة ومكانة.
- ١١- يكون لديها توجه ابدلوجي قوي بحيث يكون التحول إلى دول أخرى أمراً

مستحيلاً.(١٤٦:٢٥) .

وهذه البنود ينطبق معظمها على حالة الأردن وخصوصاً البنود (٦.٥، ٧، ٨، ٩)، وكذلك يحاول التقليل من الآثار السلبية لهذه القيود على عملية تسليح الجيش العربي الأردني ، من خلال المساعدات الغربية والعربية على حد سواء والتي تقسم إلى ما يلي:-

- معونات مالية.

- هبات من المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية بلغ مجموعها في العام ١٩٨٢ نحو ٧٥ مليون دولار. وفي العام ١٩٨٣ نحو ٤٥ مليون دولار(١٤٧:٩-١٠) ، بالإضافة إلى المساعدات العراقية المادية والفنية .

- مساعدات وقروض أميركية بلغت خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ حوالي ١٤٠ مليون دولار(١٤٧:٩-١٠) .

- خبرات وتدريب في الولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا و الاتحاد السوفياتي.(١٤٧:٩-١٠) .

أما المبررات التي تقدم من أجل تقديم المساعدات على إختلاف أنواعها للأردن فمن أهمها ، أن الدول الغربية تقدم المساعدات للأردن على أساس أن قيادته السياسية هي قيادة معتدلة وحكيمة ، وفي الوقت نفسه تعمل على إرساء السلام الدائم والعاقل والأستقرار في المنطقة ، وكذلك بسبب لموقع الأردن الاستراتيجي المميز في منطقة الشرق الأوسط .

وأما الأقطار العربية فتقدم له المساعدات على اعتبار أنه يواجه دولة عدواً ذات أطماع توسعية ، وهو دولة مواجهة تدافع عن باقي الأقطار العربية المحيطة به. ومهما يكن من أمر فإن هناك شكلين أساسيين للتأثير على سلوك الدولة عن طريق المساعدات العسكرية:-

أ- التهديد:- بحيث يتم تهديد الدولة بوقف المساعدات العسكرية عنها اذا لم تتبع السلوك الذي ترغب الدولة التي تقدم لها الأسلحة، واذا لم تمتنع عن إنتهاج السلوك الذي لا ترغبه هذه الدولة.

ب- التشجيع:- حيث يتم تشجيع الدولة على اتباع سلوك معين ، وذلك بالتعهد بتقديم المساعدات العسكرية أو المزيد منها لها، بمعنى :- أن هذين الشكلين من أشكال التأثير يرتبطان باستخدام المساعدات العسكرية كأداة للعقاب أو للمكافأة.(١٤٦) .

وهنا لا بد من بحث قضيتين هامتين هما :-

القضية الأولى:- كيف تنظر اسرائيل إلى مسألة تسليح الأردن بشكل خاص،
وتسليح الأقطار العربية بشكل عام؟

والقضية الثانية:- كيف ينظر الأردن إلى مسألة تسليح اسرائيل بشكل
خاص، وكيف تنظر الأقطار العربية إلى هذه المسألة بشكل عام؟

فيما يتعلق بالقضية الأولى فإن اسرائيل تعي تماماً بأنها قد زرعت داخل
الوطن العربي، وبالتالي فهي عبارة عن جسم غريب ومرفوض داخل هذا الوطن، ومن هنا
ترسخت قناعة أبدية لدى اسرائيل بأنه يجب حماية أمنها ووجودها بجميع الوسائل والسبل
المتاحة والممكنة، ومن هذا المنطلق بدأت تنظر لتسليح الأقطار العربية عامة وتسليح الأردن
خاصة بعين الشك، ووجدت أن خير وسيلة للدفاع عن نفسها تكمن في التفوق في مجال
سباق التسليح على الأقطار العربية مجتمعة في المجالين : التقليدي والاستراتيجي.

إن اسرائيل تنظر إلى قضية الحدود الطويلة مع الأردن بأهمية بالغة ونظراً لما
يترتب عليها من أعباء تثقل كاهلها من خلال تقوية خطوطها الدفاعية على حدودها مع
الأقطار العربية المحيطة بها.

وفي هذا السياق يقول 'مارك هيلر ' MARK HELLER:

' إن الجيش الأردني الذي يعد جيشاً عصرياً من حيث التنظيم والمعدات يحظى
بعده ميزات في تصديه لاسرائيل . فمراكز مرابطته الدائمة تتيح له سرعة دخول المعركة ،
ثم إن تكوينه من القوات النظامية تقريباً يعطيه ميزة أخرى على الجيش الاسرائيلي المكون
في معظمه من قوات الاحتياط. وبالإضافة إلى ذلك فإن دفاع الأردن عن حدوده الغربية يعتمد
على العوائق الطبيعية وهذا يسهل العملية الدفاعية كثيراً ' . (٢٠٧:١٤٣) .

كذلك تنظر اسرائيل إلى قضية المساعدات العسكرية التي تقدمها كل من الدول
الغربية والعربية على حد سواء للأردن ، و قضية شراء الأقطار العربية للأسلحة من الدول
الغربية والشرقية على حدأ سواء على أنها تشكل خطر لأمنها. وتقدم مبيعات السلاح
الأمريكية للأقطار العربية مثلاً واضحاً لأسباب الخلافات في العلاقات الاسرائيلية -
الأمريكية . ليس فقط لأنها تتعلق بالاختلاف الأساسي حول الاتجاه نحو الأقطار العربية ،
ولكن لأن اسرائيل تنظر إلى تلك الأسلحة على أنها تهديد مباشر لوضعها الأمني (١٤٨) .

لقد عارضت اسرائيل بيع الطائرات المقاتلة والصواريخ للأردن، ومع ذلك وافقت ضمناً على توريدات السلاح الأمريكية لبعض أقطار الشرق الأوسط مثل لبنان والأردن ومصر وإيران في حدود ما يقتضيه الاستقرار الاقليمي أو كرادع ضد عدوان الجيران المعادين (١٤٨).

أما عن مصادر السلاح التي تزود بها الأردن ، فعند تأسيس الإمارة ولغاية عام ١٩٥٧ كانت مصدر التسليح هو بريطانيا ، وبعد عام ١٩٥٧ أصبح المصدر هو الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى وبريطانيا بالدرجة الثانية ، بالإضافة إلى عدة دول أخرى. وفي السنوات القليلة الماضية ازدادت مصادر السلاح الذي تزود به المنطقة العربية تنوعاً بشكل ملحوظ ، بعد أن كانت هذه المصادر حتى مطلع السبعينات معتمدة بالأساس على الدولتين العظميين (الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي) ، وقد اعتمدت أكثر القوى العربية الأساسية (كمصر وسوريا والعراق) على السلاح السوفياتي، بينما أرسلت الولايات المتحدة كميات محدودة من السلاح إلى بعض الأقطار العربية الأخرى (الأردن، السعودية) ولم يكن للدول الأوروبية المصدرة الأساسية ، أي فرنسا وبريطانيا دور أساسي ، باستثناء العلاقات الأردنية - البريطانية التقليدية ، وعلاقتها المماثلة مع أقطار الخليج العربي . (١٤٩).

إن مصادر الأسلحة بالنسبة للأردن هي:-

- الولايات المتحدة مثل (دبابات ، مدافع ذاتية الارتداد ، صواريخ أرض - جو).
- فرنسا (طائرات حربية ، أسلحة جوية متطورة).
- بريطانيا (دبابات).
- الاتحاد السوفياتي (صواريخ أرض - جو، مدافع مضادة للطائرات).
- أسبانيا (طائرات نقل).
- العراق (دبابات) ، (١٤٣:١٩٠) .

لقد كان الأردن في السابق يعتمد بالدرجة الأولى في التسليح على بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لأسباب موضوعية وسياسية ومادية وفنية. أما في الوقت الحاضر فقد قام بتنويع مصادره ، وذلك لما يترتب على قاعدة التنويع هذه من فوائد تعود

على الأردن. وما يجعل تقديم المساعدات العسكرية الدولية الغربية إلى الأردن حساساً بالنسبة لإسرائيل ما يقدمه الأردن إلى بعض الأقطار العربية من مساعدات في إطار التعاون العسكري بينه وبين هذه الأقطار ، ومن أهم المساعدات العسكرية التي يقدمها الأردن:-

-التدريب العسكري:- حيث يقدم مستشارين ومدربين إلى لبنان والمغرب وأقطار الخليج العربي(١٤٣: ١٩٠-١٩١) .

-ارساليات الأسلحة التي يقدمها الأردن إلى العراق وخاصة الذخيرة .

- مساندة القوات الأردنية للعراق في حرب الخليج الأولى حيث أرسل لواء من المتطوعين هذا إضافة إلى بعض التسهيلات التي قدمها الأردن للعراق أثناء حرب الخليج الأولى (بين العراق وإيران) مثل : (استعمال ميناء العقبة ، والمطارات ، وطرق التموين) (١٤٣: ١٩٠-١٩١).

كما تنظر إسرائيل بحساسية لوجود قوات من أقطار عربية محيطة بالأردن داخل الأراضي الأردنية ، ومن الأمثلة على ذلك ، مرابطة قوات عربية في الأردن في عدة مناسبات في الماضي ، فعشية حرب حزيران عام ١٩٦٧، أرسلت كتائب من المظليين المصريين جواً إلى الأردن. ورابطت فرقتان عراقيتان في الأردن منذ عام ١٩٦٧ حتى نهاية عام ١٩٧٠ ، كما رابطت قوات سعودية في جنوب الأردن عدة أعوام . (١٤٣) .

إن إسرائيل تولي قضية الحدود مع الأقطار العربية الأهمية القصوى، لما تشكله هذه الحدود من خطر على أمنها ، ولذلك قامت إسرائيل بمحاولة عقد إتفاقيات سلام منفردة مع الأقطار العربية ، وقد نجحت في ذلك مع مصر عندما وقعت معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٨، وقد أدى خروج مصر من ساحة المواجهة إلى إغلاق الجبهة الجنوبية لإسرائيل البالغ عرضها نحو ٢١٠ كيلو مترات، وعمقها نحو ٢٠٠ كيلو متر، الأمر الذي يسهل كثيراً من تركيز القيادة الإسرائيلية لقواتها على كل من الجبهتين الشرقية والشمالية ، ويخفف كثيراً من مشكلات وأعباء الحركة على الخطوط الداخلية سواء بالنسبة إلى القوات البرية أم الجوية أم البحرية ، مع كل ما يعنيه ذلك من تخفيف لمشكلات القيادة واللوجستيك والضغط الفكري والمعنوي (١٥٠ : ٢٠) .

وفي الوقت ذاته شكل خروج مصر من ساحة المواجهة حاجزاً جغرافياً عازلاً أمام قوات

المغرب العربي (الجماهيرية العربية الليبية وتونس والجزائر والمغرب) والسودان أيضاً والمشرق العربي (٣٠:١٥٠) .

فمن وجهة النظر الاسرائيلية فإن تشكيل جبهة شرقية عربية موحدة - ضد اسرائيل هو أمر مستبعد في الوقت الراهن وذلك للخلافات العربية -العربية القائمة.(١٤٣). إن اسرائيل تولي عملية التصنيع الحربي العربي أهمية قصوى، وتحاول قدر المستطاع العمل على إفشال مثل هذه المشاريع . ومما يذكر في هذا المجال أنه قد تم إنشاء 'الهيئة العربية للتصنيع ' عام ١٩٧٥ . وأن أكثر الأقطار العربية أهمية في مجال التصنيع الحربي هي مصر، والعراق ، وسوريا ، والمملكة العربية السعودية (١٢:١٥١) .

لقد كانت اسرائيل تنظر دوماً إلى العراق على أساس أنه قوة عربية حقيقية قادرة على تهديد أمنها ، ولذلك لعبت دوراً في إطالة أمد الحرب العراقية - الإيرانية على أمل أن يخرج العراق ضعيفاً من تلك الحرب ، إلا أن النتائج كانت مغايرة تماماً لتوقعاتها ، مما دفعها للاعتداء على المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ ، حيث إعتقدت أنه يشكل خطراً على أمنها .

وبعد إنتهاء الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٨ ، تم تأسيس مجلس التعاون العربي في ١٦ شباط عام ١٩٨٩ بين مصر والعراق والأردن واليمن. و لم تذكر إتفاقية تأسيسه صراحة إية أهداف عسكرية حيث أن هذه الأهداف يمكن أن تنظمها إتفاقات أخرى ، غير أن المذكرة الابضاحية للإتفاقية تحدثت عن الارتباطات السياسية والأمنية للأقطار الأعضاء ،فقد جاء فيها أن 'التعاون بين الأقطار العربية يكتسب أهمية بسبب التهديدات التي تعرض لها الأمن العربي وما يزال ، وهي تهديدات ذات طبيعة عسكرية وأمنية' . (١٥٢). إلا أن مجلس التعاون العربي حدث فيه نوع من الشرخ عندما وقفت مصر إلى جانب الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة في عدوانها على العراق في حرب الخليج الثانية .

وأخيراً ، فإن نظرية الأمن الاسرائيلية قد أصابها الخلل في حرب الخليج الثانية، عندما عبرت الصواريخ العراقية إلى اسرائيل ، ولقد حذر وزير الدفاع الاسرائيلي العراق من أن اسرائيل سترد على الفور اذا ما عبرت القوات العراقية إلى الأردن. (٣٨:١٥٣) .

وقد أكد الأردن خلال حرب الخليج الثانية بأنه لا يمتلك أي أسلحة نووية أو كيميائية أو جرثومية ، وأكد في الوقت نفسه على ضرورة منع إنتشار مثل هذه الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها بؤرة توتر ساخنة يمكن أن تنفجر في أي لحظة.

أما العراق الذي يمتلك التكنولوجيا النووية ويمتلك بعض الأسلحة الكيميائية والجرثومية (البيولوجية) وكمية كبيرة من الأسلحة التقليدية ، فقد عمل مجلس الأمن -أثر حرب الخليج الثانية - على تجريده من معظم أسلحته ، فإضافة إلى تدمير كثير من أسلحته التقليدية خلال الحرب تم تدمير أسلحته الأخرى بقرارات جائرة ، في حين تركت اسرائيل حرة ، وهي المالكة لأضعاف مايملكه العراق من أصناف الأسلحة التقليدية وغير التقليدية .

أما فيما يتعلق بالقضية الثانية ، وهي كيف ينظر الأردن إلى مسألة تسليح اسرائيل بشكل خاص، وكيف تنظر الأقطار العربية إلى هذه المسألة بشكل عام ، وما هو أثر العلاقات البريطانية - الاسرائيلية على طبيعة العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١-١٩٩٣ فيمكن القول بداية إن سباق التسليح في منطقة الشرق الأوسط هو السعة الغالبة لهذه المنطقة ، وذلك لطبيعة العداء بين العرب واسرائيل ، وحالة الحرب بين الطرفين (١٥٤) و لقد كان التسليح الاسرائيلي مثيراً لقلق شديد في الأوساط العربية ، وخاصة أن اسرائيل لم تقم بتكثيف تفوقها فحسب ، بل عملت على أن تكون الدولة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط .

إن لمخاوف الأقطار العربية من قدرة اسرائيل العسكرية (عسكرة المجتمع الاسرائيلي) لها ما يبررها اذا ما أخذنا الاعتبارات التالية:-

أ- التفوق الاسرائيلي على الأقطار العربية في مجال الأسلحة الاستراتيجية وبعض الأسلحة التقليدية (١٥٥) .

ب- الدعم العسكري المطلق المقدم من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لاسرائيل . ومما يذكر هنا أن الإوروبيين لم يشكلوا عاملاً خطيراً في مجال تسليح الشرق الأوسط إلا بعد عام ١٩٧٣ ، وإن فرنسا كانت أنشط تلك الدول الأوروبية ، وأحتلت إيطاليا وبريطانيا المرتبتين الثانية والثالثة (٤٣٧:١٤٣).

ج- إمتلاك اسرائيل لقاعدة صناعية عسكرية متطورة في المجالين التقليدي والاستراتيجي (١٥٦: ٩١) .

ولقد ساهمت بريطانيا في عملية تسليح اسرائيل في حرب عام ١٩٤٨ ، وأشتركت معها في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، حيث أدركت بريطانيا والولايات المتحدة الدور المركزي الذي تستطيع اسرائيل القيام به في المنطقة بحماية المصالح الغربية (١٥٧) .

وكذلك قامت بريطانيا والولايات المتحدة بمساعدة اسرائيل في حرب حزيران عام ١٩٦٧ ضد الأقطار العربية ، وقامت بريطانيا بمساعدة اسرائيل في حرب رمضان عام ١٩٧٣ ، وبسبب هذه الممارسات البريطانية المتحيزة إلى جانب اسرائيل وخصوصاً الدعم العسكري المتواصل ، شهدت العلاقات الأردنية - البريطانية خلال تلك الحروب توتراً شديداً، لأن دعم اسرائيل فيه إضعاف للقدرات العسكرية للأردن الذي يعتبر دولة مواجهة مع اسرائيل .

ومن الملاحظ أن التفاهم بين أطراف حلف شمال الأطلسي (خاصة الولايات المتحدة ، وبريطانيا) حيال الشرق الأوسط ما يزال قائماً على الصعيد الاستراتيجي بوجه عام من خلال :

١- تثبيت كيان اسرائيل في المنطقة العربية ، وضمان تفوقها النوعي على العرب ، والتمهيد لإقامة نظام ' شرق أوسطي ' تشترك فيه اسرائيل بديل عن النظام العربي ، وتلك استراتيجية قديمة ومستمرة على صعيد الاستراتيجية الأطلسية .

٢- الامساك بمنابع النفط في منطقة الخليج العربي خصوصاً ، وفي منطقة الشرق الأوسط عموماً ، والسيطرة على المعرات الاستراتيجية في هذه المنطقة (٨٨) .

أن المبررات التي تقدمها الدول الغربية وخصوصاً (الولايات المتحدة ، وبريطانيا) لدعم اسرائيل هي أن هناك مصالح أساسية حيوية متبادلة بين العالم الغربي واسرائيل ، فبينما يقوم العالم الغربي بدعم اسرائيل والمحافظة على أمنها ، تقوم اسرائيل بالمقابل بالمحافظة على المصالح الغربية في المنطقة وأهمها ضمان استمرار تدفق نفطها إلى العالم الغربي ، والحيلولة دون سيطرة قوى خارجية عليها ، لما تتمتع به من مميزات استراتيجية .

ومن هنا ، فقد كان من أهم أهداف حرب الخليج الثانية المحافظة على أمن إسرائيل ، بعد أن أسقطت الصواريخ العراقية 'نظرية الأمن الاسرائيلية' ، ولم يقتصر دفاع الدول الغربية (الولايات المتحدة ، وبريطانيا) عن إسرائيل على المشاركة في حرب الخليج الثانية ، وإنما تعدى ذلك إلى إمدادها بكل ما تحتاجه من أسلحة . وهذا الموقف الغربي من الحرب أزم العلاقات الأردنية - الغربية عامة ، والأردنية - البريطانية خاصة ، وذلك لموقف الأردن المغاير للموقف الغربي من هذه الحرب .

وهكذا ترى الدول الغربية (الولايات المتحدة ، وبريطانيا) أن توازن القوى التسليحية في منطقة الشرق الأوسط يجب أن يؤدي إلى إستقرار اقليمي يتحقق من خلال تفوق تسليحي اسرائيلي كمي ونوعي على الأقطار العربية الرئيسية المحيطة بها (١٥٨) .

وهذا ما تم بالفعل على الصعيد الواقعي ، عندما تم تحطيم وتحجيم القوة العسكرية العراقية في حرب الخليج الثانية ، فبينما كانت هذه القوة تمثل بالنسبة للأردن وللأمة العربية العمق الاستراتيجي الأول لها ، كانت بالنسبة لاسرائيل تمثل الخطر العربي الوحيد ضدها .

الفصل الخامس

نظرة موضوعية للعلاقات الأردنية - البريطانية
(١٩٧١-١٩٩٣)

المبحث الأول : العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١-١٩٩٠

المبحث الثاني : العلاقات الأردنية - البريطانية أثناء وبعد أزمة وحرب

الخليج الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩٣ .

الفصل الخامس

نظرة موضوعية للعلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١-١٩٩٣

المبحث الأول

العلاقات الأردنية - البريطانية ١٩٧١-١٩٩٠:

شهد عقد السبعينات من هذا القرن أحداثاً وظروفاً دولية كثيرة أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على العلاقات الأردنية - البريطانية . ومن ذلك القضية الفلسطينية التي تبناها الأردن بمحاورها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وقدم لها الدعم في المجالات المختلفة ، مما جعله في مواجهة مباشرة مع إسرائيل ، فبعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ ، استمرت الاشتباكات الأردنية - الاسرائيلية على الحدود في فترات متباعدة ، وكان من أهم أسباب هذه الاشتباكات دعم الأردن للعمل الفدائي الفلسطيني من داخل الأراضي الأردنية ، وقد بقيت العمليات الفدائية مستمرة لغاية عام ١٩٧٠ حيث خرجت الفصائل الفلسطينية من الأردن إلى لبنان نظراً لظروف الأمن الداخلي الأردني .

وقد ساندت بعض الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الأردن معنوياً في السيطرة على أمنه الداخلي ، فكما قامت الدولتان بمساندة الأردن ، أثر نشوب الثورة في العراق عام ١٩٥٨ ، قامت بمساندته في أحداث عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ ، وأسباب هذه المساندة الغربية آنذاك كانت ضمان إستقرار الأردن سياسياً وامنياً، نظراً لموقعه الجغرافي بين اسرائيل من ناحية ، والأقطار العربية من ناحية أخرى ، ولأنه دولة ضعيفة ودولة عازلة (Buffer Zone) في الوقت نفسه ، بالإضافة إلى تمتع القيادة السياسية فيه بالعقلانية والاعتدال .

ولقد أكدت الولايات المتحدة ' التي تمثل القيادة السياسية العليا للعالم الغربي ' مراراً وتكراراً أن أمن الأردن هو جزء من أمن الولايات المتحدة الأمريكية ، وتأكدت مصداقية هذه المقولة في أحداث عامي ١٩٥٨ ، ١٩٧٠ . كما أن الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا تشاطر الولايات المتحدة هذه التوجهات السياسية نفسها (١٥٩) .

أما بريطانيا فقد شهدت بداية عقد السبعينات أهم الأحداث بالنسبة لها ، ففي منطقة الشرق الأوسط ، فقد اتخذت قراراً (في فترة حكومة العمال السابقة) . يقضي

بضرورة إنهاء الوجود العسكري البريطاني في شرق السويس ، على أن يتم ذلك في نهاية عام ١٩٧١. (١٥٩) .ومن الجدير بالذكر أن الانسحاب البريطاني من منطقة شرق قناة السويس أفسح المجال للدولتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) لبذل المحاولات من أجل ملء الفراغ الناجم عن هذا الانسحاب بكل الوسائل والاستراتيجيات (٧٠:١٦٠). وقد اتخذت بريطانيا قرارها هذا لارغبة في الانسحاب ذاته ، ولكن اضطراراً إليه (١٥٩). حيث رسعت سياستها الخارجية على أساس البعد الذي حددته لنفسها في عصر ما بعد الاستعمار ، والتي رأت نفسها فيه دولة من دول المرتبة الثانية ذات تأثير معين ، وليست دولة من الدول العظمى.(١٦١) .

أما على صعيد القارة الأوروبية ، فقد استطاعت بريطانيا الإنضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية بعد جهود مفضية في هذا الاتجاه عام ١٩٧١ ، فعندما وقعت الدول الأوروبية معاهدة روما ROMA TREATY ، رفضت بريطانيا الإنضمام إلى هذه الجماعة لعدة أسباب ، كان من أهمها إعتقاد بريطانيا أنها ما زالت دولة عظمى من الدرجة الأولى ، وأنها تستطيع - من خلال إقامة علاقات اقتصادية مع الدول المستعمرة التي إستقلت عنها بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة - أن تتخطى أزمته الاقتصادية ، إلا أن الواقع البريطاني أثبت عكس ذلك ، ولذلك قامت بريطانيا بمحاولاتها المتكررة فيما بعد للإنضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية لتحقيق مكاسب اقتصادية من شأنها أن تخفف من عبء أزمته الاقتصادية .

وقد رحبت دول كثيرة - من بينها الأردن - بهذه الخطوة البريطانية ، وذلك انطلاقاً من العلاقات الوثيقة التي تربط بين البلدين الصديقين ، وإيماناً من الأردن بأن الوحدة بين الشعوب على أساس قومي هي من أمثن وأقوى الوحدات التي تقام بين الدول ، وبالفعل فقد نجحت الوحدة الأوروبية على المستوى الاقتصادي ، ويبقى أن تنجح على المستوى السياسي في تحقيق أوروبا الموحدة ، وهو أمر من المتوقع إتمامه في عقد التسعينات من هذا القرن . وشهد عام ١٩٧٢ مجموعة من الأحداث الدولية الهامة :

١- فعلى الصعيد الدولي : جاء عصر الانفراج الدولي Deetente بعد إنتهاء مرحلة الحرب الباردة بين الدولتين العظميين أثر توقيعهما على إتفاقية سالت الاولى SALT I عام ١٩٧٢. حيث اخذت الولايات المتحدة في عين الاعتبار - خلال المفاوضات - حماية أمن ومصالح حلف شمال الأطلسي .(٩٦:١٦٢) . هذا بالإضافة إلى أن توقيع

هذه الاتفاقية قد عزز الردع المشترك Common Deterrence بشكل عملي ملموس
(١٦٣: ٢٨) .

٢- على الصعيد الأقليمي : وفيما يخص منطقة الشرق الأوسط فقد وقعت مجموعة
من الأحداث أهمها :-

أ- طرد الخبراء السوفييت من مصر عام ١٩٧٢.

ب- إعلان الرئيسين "أنور السادات" و"معمر القذافي" تحقيق الوحدة
الكاملة بين مصر وليبيا عام ١٩٧٢ ، وقد جاء ترحيب الأردن بهذه الخطوة
الوحدوية إيماناً منه بأهمية تحقيق الوحدة العربية بين الأقطار العربية
جميعها .

ج- إقتراح الأردن لمشروع المملكة العربية المتحدة عام ١٩٧٢ بين الضفة الغربية
والضفة الشرقية ، والذي جاء كمحاولة من قبل الأردن لحل القضية الفلسطينية على أسس
عادلة وشاملة ، ولكن هذا الإقتراح الأردني واجه ردود فعل عربية رافضة لأسباب لا مجال
هنا للخوض فيها .

أما عام ١٩٧٣ ، فكان أهم حدث فيه هو حدوث المجابهة العربية - الاسرائيلية
الرابعة والتي تمثلت في حرب رمضان .

وقد شارك الأردن في هذه الحرب على الجبهة السورية ، ويبدو أن صانع القرار
كان يريد بذلك المحافظة على الجمع بين :-

أ- استمرار التقارب مع الأقطار العربية التي خططت لحرب عام ١٩٧٣ ،
وقامت بتنفيذها ، للحيلولة دون الرجوع مجدداً إلى حالة العزلة التي لحقت
بالأردن جراء إخراج المقاومة الفلسطينية عام ١٩٧١ .

ب- محاولة الأردن الإبقاء على الحدود الدنيا من العلاقات التقليدية مع الغرب
(في أسوأ الاحتمالات) وخصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية (٣٧).

ويمكن القول بأن موقف الأردن من حرب رمضان عام ١٩٧٣ كان من منطلق
قومي ، حيث ثبتت مصداقية نوايا وتوجهات القيادة السياسية الأردنية فيما بعد .

أما بريطانيا فقد وقفت من حرب رمضان عام ١٩٧٣ ، موقفاً محايداً في

ظاهرة على الأقل كما ذكر سابقاً. وأما عام ١٩٧٤ فقد كان خالياً من الأحداث على الصعيد الدولي ، أما على الصعيد الأقليمي فكان هناك حدثان هما :-

أ- صدور البيان المشترك في القاهرة بين سوريا ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية في ٢١ أيلول عام ١٩٧٤ ، والقاضي بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. (٣٧) .

وفي تلك الأثناء أعلن الأردن امتناعه عن الاشتراك في أي محادثات تتعلق بمؤتمر جنيف GENEVA CONFERENCE ، حتى ينعقد مؤتمر القمة (قمة الرباط) ويحسم موضوع التمثيل الفلسطيني.

ب- وبالفعل عقد مؤتمر الرباط في الفترة ما بين ٢٦-٢٩ تشرين الأول عام ١٩٧٤(١٦٤) . وكان من أهم مقرراته: الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين.(٣٧) .

وعلى الصعيد المحلي قامت الحكومة الأردنية بتعديل الدستور بما يسمح بحل مجلس النواب والأعيان الأردنيين اللذين ينتمي نصف الأعضاء فيهما إلى الضفة الغربية، تمهيداً لتشكيل مجالس جديدة تقتصر على الأردنيين، وكذلك إستقالت الحكومة الأردنية في ٢١ تشرين الثاني تمهيداً لتشكيل حكومة أردنية جديدة (١٦٤) . وكانت ردود الفعل الغربية عامة والأمريكية خاصة على نتائج مؤتمر الرباط ، تشير إلى قرارات مؤتمر الرباط بأنها أزمّت الموقف في الشرق الأوسط (١٦٤).

أما في منتصف السبعينات فقد حدثت على الصعيد الأقليمي الحرب الأهلية في لبنان ، تلك الحرب التي إندلعت دون سابق إنذار، رغم بعض المؤشرات السابقة التي كانت تشكل إرهابات لتلك الحرب . ففي لبنان عدة طوائف تختلف في إنتماءاتها السياسية والدينية والعقائدية ، وكانت هذه الطوائف جميعها مدعومة من قبل أطراف خارجية دولية ، سواء من قبل أقطار عربية أم غربية . ويمكن القول بأن الكثير من الخلافات العربية قد نقلت إلى الساحة اللبنانية ، وقد بقي توازن القوى بين هذه الطوائف والأحزاب قائماً حتى منتصف السبعينات عندما حدث خلل في هذا التوازن نتج عنه قيام الحرب الأهلية هناك .

وأطلق الموقف الأردني من الحرب الأهلية في لبنان ، من المبادئ القومية التي يتمسك بها الأردن ، فقد حرص على وحدة لبنان كجزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، ونبه لخطورة الوضع اللبناني باعتبار أن لبنان قطر عربي مجاور لإسرائيل وما يترتب على ذلك من عدم استقرار المنطقة كلها ، وبذل الأردن الكثير من المحاولات مع كثير من الأقطار العربية لوضع حلول للأزمة اللبنانية ترضي جميع أطراف الصراع على الساحة اللبنانية ، ليعود لبنان كما كان في سابق عهده ، قطراً عربياً له مساهمته الفعالة على الصعيدين العربي والدولي معاً .

أما الموقف البريطاني من الحرب الأهلية في لبنان، فينبع من أهمية القضية اللبنانية لبريطانيا منذ زمن بعيد، ومن هنا فإن بريطانيا تحاول المساعدة في إيجاد الحلول المناسبة للأزمة اللبنانية ، على جميع الأصعدة السياسية منها والاقتصادية . ومن الجدير بالذكر أن الأزمة اللبنانية ما تزال تراوح مكانها نتيجة لتعقد هذه الأزمة بسبب كثرة الأطراف الدولية المشاركة فيها .

أما عام ١٩٧٧ فقد جاء لينذر بحدوث توتر شديد في العلاقات العربية بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٧٧. (١٦٥) . تلك الزيارة التي أدت إلى عقد معاهدة 'كامب ديفيد' بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨، وكان من أهم نتائجها خروج مصر من الصف العربي عقب مؤتمر بغداد مؤتمراً لإنقاذ لعام ١٩٧٨.

وشهد عام ١٩٧٩ العديد من الأحداث الدولية و الإقليمية من أهمها :-

١. على الصعيد الدولي :

أ- عقد إتفاقية سالت الثانية 2 SALT بين الدولتين العظميين عام ١٩٧٩ حيث اقترب عصر الانفراج الدولي .

ب- التدخل السوفياتي في أفغانستان عام ١٩٧٩ ، و كان لهذا التدخل عدة أسباب من أهمها التخوف السوفياتي من قيام تحالف إسلامي بين إيران وأفغانستان وباكستان والجمهوريات الإسلامية التي تقع في جنوبي الاتحاد السوفيتي ، مع تخوف غربي عام من إنتشار النفوذ الشيوعي في أفغانستان ، وبالتالي وصول الاتحاد السوفياتي إلى مياه الخليج الدافئة ، مما قد يؤدي إلى تهديد المصالح الغربية في منطقة الخليج العربي . مما أدى إلى قيام الحرب الباردة الثانية منذ أوائل عقد الثمانينات .

٢. على الصعيد الاقليمي :

أ- الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ورفض الدول الغربية لها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، مع تخوف عام أظهرته بعض أقطار المنطقة وخصوصاً الخليجية منها .

ب- إصدار مجلس الأمن الدولي في ٢١ آب عام ١٩٨٠ قراراً يرفض فيه إجراءات اسرائيل بضم القدس العربية ، وإعتبارها عاصمة موحدة لها ، وقد أعتبر القرار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية التي غيرت أو ترمي إلى تعديل وضع المدينة المقدسة إجراءات باطلة ، وغير معترف بها ويجب إلغاؤها فوراً ، كما دعا القرار إلى سحب جميع السفارات من القدس (١٦٦) وقد قام الأردن وجميع الأقطار العربية برفض هذا القرار. وقد ساهمت بريطانيا وهي العضو الدائم في مجلس الأمن الدولي ، والتي تملك حق الاعتراض (حق الفيتو) VETO، في أستصدار القرار على أعتبار ان القرار الاسرائيلي من الناحية القانونية يعتبر لاغياً ، لأنه يتعلق بمقدسات تعود لثلاثة أديان سماوية منها الديانة المسيحية.

وفي أيلول عام ١٩٨٠ إندلعت الحرب العراقية - الإيرانية ، فوقف الأردن، ومعظم الأقطار العربية إلى جانب العراق منذ بداية الحرب ، وأوضح الأردن أن وقوفه إلى جانب العراق نابع من منطلق قومي ، لأن من أهداف إيران في هذه الحرب السيطرة على منطقة الخليج العربي ، ومع ذلك فإنه يأمل باللجوء إلى الطرق السلمية لحل الخلافات بين العراق وإيران ، لأن نتائج هذه الحرب ستكون مدمرة لكلا الطرفين، وقد حاول الأردن مرات عديدة دعوة الطرفين إلى الحوار ونبذ الصراع المسلح الدائر بينهما ، لأن أساس العلاقات بين الدول يجب أن يقوم على الثقة والأحترام المتبادلين ، وأنه من خلال الحوار يمكن حل جميع الخلافات بين الدولتين .

أما مواقف دول أوروبا الغربية تجاه إيران ، فقد تباينت من دولة لأخرى . فقد ساهمت - بريطانيا - بالرغم من إعلانها الحياد وفرضها حظراً على بيع الأسلحة والمعدات العسكرية إلى إيران تضامناً مع الولايات المتحدة خلال أزمة أحتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران ، ساهمت في دعم إيران ، حيث أشارت مصادر أمريكية إلى حصول إيران خلال عامي ١٩٨٢-١٩٨٣ على كميات من الأسلحة عن طريق الشركات البريطانية (١٦٧:١٣٢-١٣٣) .

وأثناء الحرب العراقية - الإيرانية ، وبالتحديد في حزيران من العام ١٩٨١ قامت اسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي ، وهو ما أثار إستياء المجتمع الدولي ككل (١٥٢:١٦٨) . وفي ١٤ كانون الأول ١٩٨١ وافق الكنيست الاسرائيلي على مشروع قانون تقدمت به الحكومة يقضي بتطبيق القوانين والإدارة الاسرائيلية في مرتفعات الجولان السورية المحتلة . ولقد أدانت الأقطار العربية ضم اسرائيل للجولان، وكان الأردن قد تقدم بمشروع قرار يطالب بفرض عقوبات وجزاء إجبارية على اسرائيل لحملها على إلغاء قرار ضم الجولان . وعندما عرض مشروع القرار الأردني للتصويت ، أيدته تسع دول بينما عارضته الولايات المتحدة ، وبذلك لم يتمكن مجلس الأمن من إصدار القرار ، فقد امتنعت فرنسا وبريطانيا عن التصويت بالإضافة إلى بنما واليابان وايرلندا (دول غير دائمة) .

وكان موقف بريطانيا يتجلى في إدانة عملية ضم الجولان ، ويؤكد على مضمون قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ الذي يؤكد بطلان القرار الاسرائيلي وخلوه من أي أثر قانوني على المستوى الدولي ، ومطالبة اسرائيل بوضعها دولة محتلة بإلغاء قرارها ، ويؤكد استعمارية سريان إتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين وقت الحرب في الجولان . ولكن بريطانيا -في الوقت نفسه - عارضت إتخاذ أي إجراء ضد اسرائيل ، لأنه ليس هناك تهديد حقيقي للسلم في الجولان ، ولكي لا يشتعل الموقف في الجولان (١٦٩) .

وشهد عام ١٩٨٢ عدة أحداث هامة منها :-

١- على الصعيد الدولي :

- إندلاع الحرب بين بريطانيا والأرجنتين حول جزر فوكلاند المتنازع عليها بين الطرفين ، وقد أسفرت تلك الحرب عن إعادة السيادة البريطانية على الجزر . وكان موقف الأردن يتمثل في أن غزو الأرجنتين للجزر يعتبر خرقاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة، ولذا يجب أن تعود للسيادة البريطانية، وقد جاء موقف الأردن هذا أنسجماً مع موقف المجتمع الدولي (١٧٠) .

٢- على الصعيد الاقليمي :

- الغزو الاسرائيلي للبنان في حزيران عام ١٩٨٢ ، وهو ما أثار شجب وأستنكار المجتمع الدولي لهذا الغزو . وقد تمسكت بريطانيا بالمحافظة على استقلال وسيادة أراضي لبنان ، وطالبت القوات الاسرائيلية بالانسحاب من جنوب لبنان .

وفي عام ١٩٨٤، تم إحياء البرلمان الأردني أثر توقف دام عشر سنوات (عام ١٩٧٤).

و كان لزيارة الملكة "اليزابيث الثانية" ELIZABETH II ملكة بريطانيا وقربنها "الامير فيليب" PHILIP إلى الأردن في أواخر آذار ١٩٨٤ ، أثر واضح في تعزيز العلاقات الأردنية - البريطانية . وقد أثنت الملكة على جهود العاهل الأردني قائلة : " إن الملك جعل بلاده منارة الاستقرار والتقدم المنظم في منطقة مضطربة تعاني من نزاع مستمر - مأساوي- . وقد جاءت زيارة الملكة البريطانية للأردن في أعقاب فتور واضح في العلاقات الأردنية - الأمريكية (١٧١:٢٢).

وبعد أن قامت الحكومة الأردنية بإحياء البرلمان ، قامت - وفي تطور مفاجئ- بالإعلان عن خطة خمسية للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين الأعوام ١٩٨٦-١٩٩٠ وهي المبادرة الأولى من نوعها منذ عام ١٩٦٧ ، وأعلنت الحكومة أن الهدف من الخطة تطوير الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة اقتصادياً واجتماعياً ، وقد تضمنت استثمارات الخطة حوالي ١٢ مليار دولار .

وقد أعلنت بريطانيا في كانون الأول عن موافقتها على تقديم مساعدات لخطة التنمية الأردنية ، وبذلك تكون بريطانيا هي ثاني دولة ، تتعهد بتقديم هذه المساعدات بعد الولايات المتحدة ، وقد خصصت مبلغ سبعة ملايين دينار يتم تقديم نصفها عن طريق الأردن ويقدم باقي المبلغ إلى هيئات خاصة في الضفة الغربية (١٧٢) .

وحدثت الأزمة الليبية -الغربية الأولى (عام١٩٨٦) ، ففي ١٤ نيسان عام ١٩٨٦ أعلن 'ريجان' أن القوات الأميركية (الجوية والبحرية) شنت هجمات على طرابلس وبنغازي بزعم أن ليبيا دوراً في زرع القنابل في أوروبا .(١٧٣). والمعروف أن 'تاتشر' وحدها من بين رؤساء الحكومات الأوروبية الأخرى ، التي وافقت على السماح للطائرات الحربية الأمريكية من نوع ف-١١١ بالانطلاق من القواعد الأميركية الموجودة في الأراضي البريطانية للمشاركة في الهجوم الأميركي على ليبيا . وبذلك حاول الغرب التأكيد على أنه لم يعد يعير الموقف العربي (الرسمي طبعاً) أي اهتمام . حيث رغبت الولايات المتحدة وبريطانيا (وإلى حد ما دول الرأسمال الصناعي الأخرى) أن تؤكد أمام الاقطار العربية عجز قياداتها ، ليس فقط عن الاحتجاج على الغارة الأميركية على الأراضي الليبية ، ولكن أيضاً عجزها عن الرد فيما لو تكررت هذه الغارة ضد أهداف أخرى في المنطقة (١١٣).

ومن ناحية أخرى ، أرادت الولايات المتحدة التأكيد أمام حلفائها في الغرب، وخاصة داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على عدم السماح لأي تكتل غربي بتبني سياسة إزاء أزمة الشرق الأوسط (وغيرها من الأزمات الساخنة) تتباين مع سياسة الولايات المتحدة . وقد تمكنت واشنطن بالفعل من فرض مواقف منسجمة مع موقفها على حلفائها الغربيين من جراء الغارة الأميركية على الأراضي الليبية (١١٣) .

إن ما فعلته واشنطن من الناحية العملية ، هو إرساء سابقة لامثيل لها في أسلوب العلاقات الدولية ، حيث بات من المعتقد أنها ستكرر ذلك في المستقبل إزاء أي دولة لا تتفق مع رغبات السياسة الأميركية (١١٣) . وهذا ما حدث أخيراً في العدوان الأمريكي على العراق .

وفي أثناء الحرب العراقية - الإيرانية ، وبالتحديد في نهاية عام ١٩٨٦ ظهر على السطح ما يعرف 'بإيران جيت' ، حيث فضيحة بيع الأسلحة الأميركية إلى إيران مما يعني بطبيعة الحال استمرار الحرب العراقية - الإيرانية إلى أمد أطول .

أما عام ١٩٨٨ فقد شهد مجموعة من الأحداث من أهمها :

١- على الصعيد الإقليمي :

بقيت الحرب العراقية - الإيرانية لمدة ثماني سنوات ١٩٨٠-١٩٨٨ ، حتى جاء القرار الإيراني بقبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ ، الخاص بإنهاء حرب الخليج ، في الثامن عشر من تموز عام ١٩٨٨ ، والذي دفع إيران إلى القبول بهذا القرار بعد مدة من إصداره ، هو تعرضها لضغوط عسكرية عراقية ومشاكل سياسية واقتصادية داخلية وخارجية (١٧٤) . وقد رحبت كل من الدول الغربية والأقطار العربية بالقرار الإيراني ووقف العمليات الحربية مع العراق .

٢- على الصعيد المحلي :

أ. قرر الأردن فك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية في ٣١ آب عام ١٩٨٨ ، وكان قرار الأردن إستجابة لمطالب فلسطينية وعربية ، وتأكيداً لرغبة قمة الجزائر عام ١٩٨٨ . ونتيجة لهذا القرار تم حل مجلس النواب وإلغاء الخطة الأردنية للتنمية في الضفة الغربية ، بالإضافة الى العديد من القرارات الأخرى (١٧٥) .

وقد عكست الرؤية الأولية للقرار الأردني أنه كان بمثابة مفاجأة غير متوقعة لواشنطن ، اقتضت رد فعل عاجل إتسم في مرحلته الأولى بالحذر والتشدد . ويمكن تلخيص الموقف الأمريكي من القرار الأردني بما يلي :-

أ- التأكيد على استمرار جهود الولايات المتحدة بشأن تحقيق تسوية سلمية شاملة للنزاع في المنطقة .

ب- الموقف الأردني الجديد لايلزم اسرائيل بقبول الحوار المباشر مع المنظمة .

ج- لن تتغير سياسة الولايات المتحدة تجاه المنظمة إلا بعد أن تعترف باسرائيل وتنبذ الإرهاب .

د- الاعتراف بقراري مجلس الامن رقم ٢٤٢٠ ورقم ٢٣٣٨ (١٧٥) .

ويمكن القول إن رد الفعل البريطاني مشابه إلى حد كبير لرد الفعل الأميركي .

ب. وفي أواخر عام ١٩٨٨ حدثت الأزمة الاقتصادية في الأردن وكان من أهم أسبابها :-

١- تخفيض قيمة الدينار الأردني مما أدى إلى ارتفاع حاد في الأسعار .

٢- إنخفاض قيمة تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج .

٣- عدم إلزام بعض الأقطار العربية بدفع إنذاماتها المالية السنوية للأردن .

أما عام ١٩٨٩ فقد شهد مجموعة من الأحداث من أهمها :

١- على الصعيد الدولي :

شهدت دول أوروبا الشرقية تحولات جذرية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث أنهارت الأنظمة الشيوعية الشمولية في تلك الدول ، وتحولت إلى نظم الديمقراطيات الغربية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة .

٢- على الصعيد الأقليمي :

١. من منطلق الأردن القومي ووعيه وشعوره بالمسئولية القومية ، حيث أن الأردن يعيش في عصر التكتلات السياسية والاقتصادية على الصعيدين الدولي والأقليمي ، وأيماناً من الأردن بتحقيق التضامن العربي الذي هو متطلب سابق لتحقيق الوحدة الوطنية ، فقد وقع الأردن مع كل من العراق

ومصر واليمن إتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي في ١٦ شباط عام ١٩٨٩. (١٥٢).

ب. وفي ١٧ شباط عام ١٩٨٩ أنشئ (الاتحاد المغربي العربي) ، الذي يضم كلاً من تونس ، وليبيا ، والمغرب ، والجزائر وموريتانيا. (١٧٦).

ج. تم إعلان الدولة الفلسطينية في ١٥ تشرين الأول عام ١٩٨٩ ، ووافقت الأقطار العربية بالأجماع على قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس وفقاً لقرارات قمة فاس عام ١٩٨٢. وكانت ردود الفعل متباينة بين مؤيد ومعارض ، وعلى رأس الدول الراضة لهذا القرار اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

أما بريطانيا فموقفها ، وإن كان يقترب من الموقف الأمريكي الراض لإعلان الدولة الفلسطينية ، إلا أنه تحرك خطوة للأمام باعتبار أن الموقف الفلسطيني يستحق التشجيع، وحثت الولايات المتحدة لاتخاذ موقف بناء تجاهه ، وعدم صد المبادرة الفلسطينية (١٧٧) .

٣- الصعيد المحلي :

وفي شهر نيسان عام ١٩٨٩ وقعت أحداث نيسان ، نتيجة عوامل داخلية بحثة بعيدة عن كل ما يقال عن تدخلات خارجية ، حيث استقالت الحكومة وتشكلت حكومة جديدة ، وقد وعد ' الملك حسين' الشعب الأردني بإجراء إنتخابات نيابية في أقرب وقت ممكن ، وهذا ما حصل عملياً في أواخر عام ١٩٨٩. ولقد رحبت بريطانيا كثيراً بهذه التطورات بأعتبارها الخطوة الأولى نحو المسيرة الديمقراطية .

وفي بدايات عام ١٩٩٠ بدأت الحملة الغربية على العراق ، وقد تزامنت مع إعدام العراق للجاسوس البريطاني الإيراني الأصل "بازوفت" BAZOFT، وتزايدت مع الإدعاءات الأمريكية والبريطانية بأن العراق حاول الحصول على صواعق الكراتيون التي تستخدم في تفجير القنابل النووية (١٧٨:٢٢٦) .

وقد تلاحقت الأحداث فيما بعد ، على الساحة الإقليمية العربية وبالتحديد في شهر آب عام ١٩٩٠ حيث تأزمت الامور ، وظهر على السطح ما يعرف بأزمة الخليج التي تحولت فيما بعد إلى حرب الخليج الثانية ، والتي نقلت من خلالها العلاقات الأردنية - البريطانية نقلة كاملة بحيث دفعت هذه العلاقات إلى ادنى مستوياتها مما أدى إلى خلق أنطباع عام بأن هذه العلاقات قد أصبح يشوبها الكثير من الخلافات ، وهذا ما حدث فعلاً .

المبحث الثاني

العلاقات الأردنية - البريطانية أثناء وبعد أزمة وحرب الخليج الثانية
١٩٩٠-١٩٩٣:

كما أشير سابقاً فقد وجدت عدة تطورات وأحداث سبقت أزمة الخليج ، شكلت بمجموعها الكلي أسباب حرب الخليج الثانية ، وقد رأى فريق من المصلين أن أزمة الخليج -فيما بعد حرب الخليج - هي أزمة مفتعلة ، أي أن هنالك أطرافاً خططت لها مسبقاً ، ونجحت في أن تخرجها إلى العالم - على شكل حرب مدمرة . ورأي الفريق الثاني أن أزمة الخليج هي أزمة كاية أخرى جاءت ضمن سياق التطور العام للأحداث ، ولم يتم التمكن من احتوائها على شكلها وإطارها كأزمة ، فتحوّلت إلى حرب مدمرة .

ويخضع قرب أو بعد أي من الفريقين إلى الصواب لأجتهادات عديدة ومختلفة ، ولكن تطور الأحداث ونتائجها أثبتت أنها حرب مخطط لها لتدمير القوة العربية الوحيدة وهي العراق ، القادرة على تغيير ميزان القوى في الشرق الأوسط ، وعلى أية حال فما يهمنا هنا هو العلاقات الأردنية - البريطانية أثناء أزمة الخليج - حرب الخليج - وبعدها.

لقد كانت هنالك مجموعة من الأحداث العربية والدولية التي سبقت أزمة الخليج ، من أهمها الإدعاءات الغربية (الولايات المتحدة ، وبريطانيا) بأن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل التي قد تهدد إستقرار المنطقة ، وقد أكد العراق بطلان تلك الإدعاءات . ومن هذه الأحداث أيضاً إعدام الجاسوس البريطاني الإيراني الأصل 'بازوفت' من قبل العراق وهذا يقع ضمن حق السيادة ، وإتهام العراق في قمة بغداد عام ١٩٩٠ ، الأقطار الخليجية بأنها تشن حرباً اقتصادية عليه من خلال زيادة إنتاجها النفطي ، لما يرافق ذلك من إنخفاض في مستوى أسعار النفط ، بالإضافة إلى مطالبة العراق للكويت تحديداً بعشرة مليارات دولار تعويضاً عن النفط العراقي المباع من حقول النفط العراقية ، بالإضافة إلى إلغاء ديون الأقطار الخليجية على العراق ، لأن العراق قام بحماية هذه الأقطار ودافع عنها بدماء ابنائه .

وقد تطورت الأحداث فيما بعد ، حيث توسعت الفجوة في الخلافات العراقية - الكويتية خلال شهر تموز عام ١٩٩٠ ، إلى أن قام العراق بإجتياح الكويت في ٢ آب من العام نفسه وحدث ما يسمى بأزمة الخليج ، هذه الأزمة التي كان لابد من إدارتها على صعيدين :-

الأول: صعيد الجهد العربي ، وهذا ما أكد عليه الأردن بإعتبار أن الخلافات

الكويتية - العراقية هي خلافات بين قطرين عربيين شقيقين ، ويمكن حلها ضمن إطار البيت العربي ، وفي هذا الإطار بذلت بعض الإقطار العربية محاولات جادة ومخلصة لحل الخلافات العراقية - الكويتية ، سواء قبل حدوث الأزمة بفترة وجيزة أم عند حدوثها وأثناءها، إلا أن الجهود العربية أجهضت تماماً نتيجة للدور الأمريكي والغربي الواضح تجاه التصعيد عندما وقعت أزمة الخليج ، وتبعها مباشرة الإدانة التي صدرت عن الجامعة العربية ، وفيما بعد عن منظمة المؤتمر الإسلامي مما زاد الأمور تعقيداً ، وعندئذ تم تحجيم دور الجهد العربي في معالجة الأزمة ومحاولة إحتوائها ، ذلك الجهد الذي كان الأردن على رأس القائمين به .

الثاني: على صعيد الجهد الدولي ، وكان هذا الجهد أكثر فعالية في إدارة أزمة الخليج ، وقد إستطاع فيما بعد أن يخرجها من إطار الأزمة إلى إطار الحرب المدمرة .

ومن الناحية النظرية ، وضمن الأعراف الدولية المتعارف عليها ، كان يجب أن يسير الجهدان بمسارين متوازيين من أجل إيجاد الحلول المناسبة لهذه الأزمة ، والحيلولة دون تحويلها إلى حرب مدمرة ، وأن يكونا مكملين لبعضهما بعضاً . ولكن من الناحية الواقعية ، - وحسب قاعدة المصالح في العلاقات الدولية-، فإن الجهدين سارا بشكل متباعد عن بعضهما ، مما أدى في النهاية إلى تعقد الأمور وحدثت حرب الخليج ، وهي نتيجة بطبيعة الحال تحقق المصالح القومية للغرب . وكان يمثل هذا الجهد الولايات المتحدة وبريطانيا والدول المتحالفة معهما .

وهكذا فقد دفعت أزمة الخليج العلاقات الأردنية - البريطانية خاصة ، والعلاقات الأردنية - الغربية عامة - إلى أدنى مستوياتها نتيجة لاختلاف المصالح القومية لكلا الطرفين ، لأن هذه المصالح متناقضة ومتعارضة أساساً . ويمكن إعتبار مرحلة أزمة الخليج الثانية هي الحلقة الأضعف للعلاقات الأردنية - البريطانية ، وأصبحت تثار مجموعة من التساؤلات حول مستقبل هذه العلاقات ، ومدى استمراريتها في المستقبل .

لقد أبدت بريطانيا السياسة الأميركية تجاه الأزمة بجميع مراحلها ، وقد ركزت تلك السياسة على الانسحاب التام وغير المشروط من الكويت ، وعودة الشرعية والنمشي مع قرارات مجلس الامن(١٧٩) .

وقد شهدت العلاقات الأميركية - البريطانية إبان هذه الأزمة تطوراً إيجابياً جعل المراقبين يصفونها 'بالعلاقات الخاصة' .

فعمد دخول العراق للكويت ، إتفقت لندن وواشنطن على سياسة واحدة ، بل أصبحت بريطانيا في عهد تاتشر الدولة الأوروبية الوحيدة التي ساندت الولايات المتحدة بالمطالبة بعمل عسكري ضد العراق . وخلال الزيارة التي قام بها 'جون ميغور' رئيس وزراء بريطانيا للولايات المتحدة في كانون الأول عام ١٩٩٠ ، قال المتحدث بأسم الرئيس الأمريكي: 'إن هذه الزيارة أعادت المياه بين البلدين إلى مجاريها الطبيعية' . صحيح أن زيارة 'ميغور' لواشنطن لم تضيف جديداً على ما كان أيام 'تاتشر' ، بل إن رئيسة الوزراء البريطانية كانت أكثر تشدداً أحياناً من الرئيس الأمريكي في موقفها تجاه الحل العسكري لأزمة الخليج (١٦:١٧٩).

ويتلخص دور بريطانيا في أزمة وحرب الخليج بما يلي: -

أ- مشاركة بريطانيا للولايات المتحدة في شن الحرب الإعلامية على العراق قبل حدوث الأزمة حول العديد من القضايا . (من الناحية الإعلامية) .

ب- دور بريطانيا المؤيد للولايات المتحدة في أستصدار جميع القرارات الجائرة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي الخاصة بالعراق أثناء الأزمة ، وأثناء الحرب وبعدها . (من الناحية السياسية والدبلوماسية) .

ج- دور بريطانيا المؤيد للولايات المتحدة في إرسال قوات برية وبحرية وجوية إلى الخليج العربي من أجل المشاركة في الأعمال العسكرية الجوية (عاصفة الصحراء) والبرية (درع الصحراء) والبحرية (الناحية العسكرية) .

لقد قامت بريطانيا بدورها في حرب الخليج الثانية لتحقيق العديد من مصالحها القومية العليا على الأصدقاء ، السياسية والعسكرية والاقتصادية والاستراتيجية ، تلك المصالح المتناقضة أساساً في تلك الفترة مع المصالح القومية العليا للاردن والأمة العربية.

فعلى صعيد المصالح السياسية ، كان من مصلحة بريطانيا خوض حرب الخليج الثانية مع الولايات المتحدة من أجل إرضائها، ولتؤكد للولايات المتحدة بأنها الدولة الأوروبية الحليفة الأكثر كفاءة ، نظراً للعلاقات الخاصة التي تربطها من جهة ، ومن جهة ثانية لتوثيق

الروابط السياسية مع أقطار الخليج العربي خصوصاً بعد إنسحابها من منطقة الخليج العربي عام ١٩٧١ . وعلى صعيد المصالح العسكرية، وقعت بريطانيا عقوداً لبيع الأسلحة لأقطار الخليج العربي بعد إنتهاء حرب الخليج . وعلى صعيد المصالح الاقتصادية ، ضمننت بريطانيا استمرار تدفق النفط العربي إلى الآلة الصناعية البريطانية، لأن النفط هو عصب الحياة لتلك الصناعة. أما صعيد المصالح الاستراتيجية ، فإن من مصلحة بريطانيا عدم وقوع منطقة الخليج العربي بأقطاره الصغيرة تحت سيطرة دولة قوية ، تتبنى توجهات معارضة تماماً للتوجهات الغربية بشكل عام ، والتوجهات البريطانية بشكل خاص . وتبني وجهة نظر قومية عربية وما يمثلها من مصالح متناقضة مع المصالح الغربية.

في حين كان موقف الاردن من أزمة الخليج قد أختلط على جميع اللاعبين في ساحة الأزمة - ثم المعركة - ، باستثناء الأقطار التي وقفت موقفه وفهمت أبعاده كاليمن والجزائر والسودان وتونس .

وربما كان من أهم أسباب هذا الأختلاط الأختلاف الذي حصل بين الموقف الرسمي الأردني والموقف الشعبي بالنسبة للأزمة في كثير من تداخلاتها .

لقد أنطلق الموقف الرسمي من هواجس قومية خطيرة ،ومن هذه الهواجس :-

أ- عودة التدخل الأجنبي المباشر في الشؤون العربية .

ب- تفسخ الصف العربي .

ج- الوعي العام لنتائج الدمار الذي ستلحقه - وقد ألحقته بالفعل - حرب تنجم فيها قوى العالم العسكرية العظمى ضد قطر عربي ، وعلى أرض عربية .

د- الدمار البيئي الذي ستحدثه حرب بهذا الحجم ، وقد برز هذا القلق بشكل واضح في الخطاب الذي ألقاه "الملك حسين" في مؤتمر ' المناخ العالمي الثاني ' في جنيف ٦ تشرين الثاني عام ١٩٩٠ .

وبسبب هذه المخاوف كلها جاء الموقف الأردني الرسمي تجاه أزمة

الخليج،وتصوره لحلها وفق مبادئ رئيسيين :-

المبدأ الأول : هو القناعة المطلقة بضرورة عدم إحتلال أرض الغير بالقوة ، وهذه

قناعة أخلاقية واستراتيجية بالنسبة إلى الأردن .

المبدأ الثاني : هو إبقاء الأزمة داخل الإطار العربي ببعدين رئيسين :

١- البعد التفاوضي السلمي لحل المشكلات المسببة للنزاع بين القطرين الشقيقتين حلاً جذرياً عن طريق التفاوض بينهما بدعم من الأقطار العربية الشقيقة المعنية مباشرة .

٢- البعد العسكري : وهو اللجوء إلى قوة عسكرية عربية مشتركة تفصل بين الجهتين المتنازعتين بعد الانسحاب العراقي من الكويت ، وتحمي الجبهة السعودية - العراقية إلى أن يتم حل أسباب الصراع (١٨٠) .

وقد تمثل دور الأردن في أزمة الخليج بمحاولات إيجاد الحلول السلمية للنزاع العراقي - الكويتي قبل الأزمة وخلالها وأثناء الحرب . ولكن جميع الجهود الأردنية عطلت (على الصعيد السياسي) . وقد قامت مختلف وسائل الإعلام الأردنية بتوضيح وجهة نظر الأردن المنطلقة من مبادئ قومية راسخة (على الصعيد الإعلامي) . كما تمثل هذا الدور في تقديم الأردن الخدمات ، من (تأمين المسكن ، والمأكل ، والمواصلات) للوافدين من العراق والكويت على إختلاف جنسياتهم على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها الأردن . وكان الأردن محطة إستقبال وتوديع كبار المسؤولين الدوليين من أجل طرح مبادرات سلمية لحل أزمة الخليج (على الصعيد الدبلوماسي) .

أما المصالح القومية للأردن ، التي حتمت عليه موقفه القومي ، وعلى الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية فهي :-

أ- المصالح السياسية : التي أستهدف الأردن من خلالها حل أسباب النزاع العراقي - الكويتي عن طريق التفاوض ، وتمثلت في محاولته إيجاد نوع من التضامن العربي بين الأقطار العربية لإيجاد حلول سلمية للنزاع العراقي - الكويتي ، مع تأكيد الأردن لموقفه السياسي من أزمة الخليج وفقاً لمبادئ القومية العربية .

ب- المصالح الاقتصادية : حيث يهدف الأردن إلى الحفاظ على النفط العربي دون السيطرة عليه من قوى أجنبية خارجية والتحكم به ، وكذلك يهدف إلى المحافظة على الفوائض المالية العربية الخليجية من الهدر في حالة نشوب حرب مدمرة .

ج- المصالح العسكرية : يهدف الأردن إلى المحافظة على بقاء قوة العراق العسكرية، لأنه يشكل العمق الاستراتيجي للأردن والأمة العربية .

وعند إجراء مقارنة بين ما تحقق من مصالح على إختلاف الأصعدة لكل من الأردن وبريطانيا ، نجد أن الأردن قد خرج كدولة متضررة من حرب الخليج الثانية ، إذ لم يحقق أياً من المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية ، شأنه في ذلك شأن جميع الأقطار العربية التي شاركت والتي لم تشارك في هذه الحرب ، فالنتيجة واحدة وهي خسارة العرب لكل شيء ، فالمعركة حدثت على أرض عربية بأموال عربية وسالت فيها الدماء العربية . أما بريطانيا، فحققت الكثير من مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية ، شأنها في ذلك شأن جميع الدول الغربية التي شاركت والتي لم تشارك في هذه الحرب . فكانت النتيجة وهي نصر للغرب على أكثر من صعيد .

هذا ، وقد شهد عام ١٩٩٠ العديد من الأحداث الهامة من أبرزها :-

١- على الصعيد الدولي : في ١٤ تشرين الأول عام ١٩٩٠ تم الإعلان رسمياً عن إعادة توحيد دولة ألمانيا ، وبذلك سميت ' ألمانيا الموحدة ' (١٨١) و كان رد الفعل البريطاني عدم الترحيب بهذه الوحدة ، نظراً للخبرة التاريخية للوحدة الألمانية ، وما أحدثته من قيام الحرب العالمية الأولى والثانية . وأصبحت بريطانيا تنظر بحساسية للوحدة الألمانية حيث من الممكن ان تسيطر في المستقبل على القارة الأوروبية دون أي منافس.(حسب وجهة النظر البريطانية) . أما رد الفعل الأردني ، فقد كان إيجابياً إزاء قيام هذه الوحدة إنطلاقاً من تأكيده على أهمية حق الشعوب في تقرير مصيرها .

٢- على الصعيد الاقليمي .

أ- حدثت أزمة الخليج .

ب- تم تحقيق الوحدة اليمنية بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي ، وقد رحب الأردن بهذه الوحدة على أساس أنها جزء من الوحدة العربية الكبرى .

٣- على الصعيد المحلي :-

قامت اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني بإنجاز الميثاق في ٢٩ آب عام ١٩٩٠ . (١٨٢) .

أما عام ١٩٩١ فقد كان أوفر حظاً بالأحداث :-

١- على الصعيد الدولي :

أ.في ٢٥ حزيران عام ١٩٩١ تم الإعلان عن إستقلال الجمهوريتين اليوغسلافيتين سلوفانيا وكرواتيا. (١٨٣) ولم تعترف بريطانيا بالجمهوريتين المنشقتين على الفور ، حيث إن الأسراع بالاعتراف بهما سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الجمهوريات الأخرى ، كما أن الإعتراف باستقلالها في حد ذاته لن يؤدي بالضرورة إلى وقف إطلاق النار المتبادل بين دول المنطقة (١٨٤) .

ب. وقد توالى الأحداث فيما بعد ، حيث حدث إنقلاب عسكري في الاتحاد السوفياتي من قبل بعض المحافظين الشيوعيين الذين رأوا في الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي كان ينتهجها الرئيس السوفياتي 'ميخائيل غوربتشوف' -MIKHAIL GORBATCHEV عملية إنتحار للاتحاد . وتتلخص ردود الفعل البريطانية والأردنية حول التطورات في الاتحاد السوفيتي بمايلي :

الموقف البريطاني :

أظهر 'جون ميجور' رئيس الوزراء البريطاني خلال محاولة الانقلاب نشاطاً بارزاً من خلال التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين ، وذلك في محاولة لتقييم تلك المستجدات ، ومع ذلك كانت التصريحات الرسمية الأولى تفتقر لأي تحديد ، وهو ما نجده في وصف 'ميجور' الإطاحة 'بغوربتشوف' ، بأنها نذير شؤم ' مع تعداه إنجازات 'غوربتشوف' سواءً لبلده على الصعيد الداخلي أم بالنسبة للتقارب بين الشرق والغرب ، ومع تدرج الموقف البريطاني بإتجاه تصعيد الموقف مع الأنقلابيين، جاء تحذير وزير خارجيتها في ٢١ آب عام ١٩٩١ للسفير السوفياتي في لندن من مغبة قيام القوات السوفياتية بمهاجمة برلمان روسيا ، وتحديد الموقف البريطاني في مطالب ثلاثة لقادة الانقلاب وهي :-

أ- إطلاق سراح غوربتشوف .

ب- السماح له بالاتصال مع بقية دول العالم .

ج- أن يتولى طبيب مستقل غير تابع للقيادة السوفياتية الحالية إجراء

الكشف الطبي له (١٨٥) .

أما الموقف الأردني :

أنقسم الوطن العربي في موقفه إزاء هذا الموضوع إلى فريقين ، تباينت ردود فعلهما ، غير أن غالبية الأقطار العربية ومن ضمنها الأردن .أبدت تحفظها ، ولم تؤيد عملية الإطاحة 'بغور بتشوف'، سوى العراق وليبيا والسودان وبعض الأجنحة الفلسطينية . وأثارت عودة 'غوربتشوف' إلى قمة السلطة في الاتحاد السوفياتي ارتياحاً في العالم الغربي ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول التي اتخذت موقفاً متحفظاً ، لما يشكله ذلك من انتصار لحركة الإصلاح داخل الاتحاد السوفياتي ، وتراجع شبح الحرب الباردة الذي كان قد بدأ يلوح في الأفق (١٨٥) .

ج. أما أهم حدث شهدته نهاية عام ١٩٩١ ، فهو إتفاق رؤساء إحدى عشرة جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي (وهي جمهوريات روسيا ، وروسيا البيضاء ، وأوكرانيا ، وأرمينيا ، ومولدافيا ، وأذربيجان ، وطاجكستان ، وأوزبكستان ، وتركستان ، وفيرقيزيا ، وكازاخستان) على إلغاء الاتحاد السوفياتي، وتكوين رابطة الدول المستقلة في مؤتمر ألمانيا المنعقد يوم ٢٠ كانون الأول عام ١٩٩١ (١٨٦) . وقد لاقت هذه الرابطة ترحيباً دولياً حاراً ، لأنها تعكس توجهات جمهوريات ذات نظم ديمقراطية ، تسعى إلى الاعتماد في اقتصادياتها على نظام السوق الاقتصادية الحر. وسيعمل الأردن على إقامة مختلف العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الجمهوريات الخمس الإسلامية الموجودة في الرابطة .

٢- على الصعيد الإقليمي :

أ. وقعت حرب الخليج الثانية -التي أشرنا إليها- خلال شهري كانون الثاني وشباط عام ١٩٩١ .

ب. حدثت أزمة حزيران عام ١٩٩١ في الجزائر بين النظام السياسي الجزائري وبين جبهة الانقاذ الإسلامية . وكان البعد الأوروبي حاضراً بشكل عام في هذه الأزمة ، إذ يلاحظ أنه مع ازدياد أعمال القمع والاعتقال من قبل النظام حيال جبهة الانقاذ ، تدفقت المساعدات والمعونات على الجزائر من الخارج (١٨٧) .

أما الأردن فيتلخص موقفه من هذه الأحداث ، في أن رأى أن الحوار هو السبيل السليم لحل الخلافات كافة بين أطراف الصراع على الساحة الجزائرية مع التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وعلى مبدأ حق الشعوب في تقرير

مصيرها ، وما تراه ملائماً لنمط معيشتها .

ج. عقد مؤتمر مدريد للسلام في أواخر شهر تشرين الثاني عام ١٩٩١ (١٨٨) ويعلق الكثير من المراقبين السياسيين الآمال على هذا المؤتمر في إيجاد الحلول لكثير من القضايا التي تهم الشرق الأوسط ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية حلاً كاملاً . وقد شجعت بريطانيا هذا المؤتمر ، ودعت أطراف الصراع في الشرق الأوسط إلى الحوار وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢٠ .

أما موقف الأردن فيتلخص في ضرورة دخول المفاوضات مع الاقطار العربية من جهة واسرائيل من جهة ثانية ، وفق أربعة مسارات متوازية ، يمثل المسار الأردني - الاسرائيلي واحداً منها .

د. بدأت الأزمة الليبية - الغربية الثانية (أزمة لوكربي) في ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٩١ ، ولا تزال قائمة حتى الآن . وكان الموقف الأردني ينسجم مع موقف الجامعة العربية، التي أعلنت تضامنها مع ليبيا ضد التهديدات الغربية ، حيث أصدر مجلس الجامعة عدة قرارات بهذا الشأن . وأكدت على حل النزاع بالطرق السلمية (الدبلوماسية والقضائية) وأدانته المطلقة للإرهاب، وعدم القيام بأي إجراءات عسكرية من قبل الدول الغربية الثلاث ضد ليبيا (١٨٩).

وهناك إتفاق عام بين جميع الآراء على أن الحملة الموجهة ضد ليبيا هي بالأساس لمصلحة الولايات المتحدة وبريطانيا في إطار ترتيباتهما للنظام الدولي الجديد ، وعلى أن الموقف البريطاني المنسق معها منذ البداية ، يأتي في إطار خيارها المبدئي الأساسي الذي قامت به منذ عام ١٩٤٥ ، وهو أن تتصرف كحليف غير مشروط للولايات المتحدة في كل الظروف والاحوال، وتأكيداً على الرابطة الأطلسية في مواجهة الرابطة الأوروبية (١٩٤:١٩٠) .

أما عام ١٩٩٢ فقد شهد مجموعة من الأحداث الهامة ، وهي :

١- على الصعيد الدولي:

أ. تم التوقيع في ٧ شباط عام ١٩٩٢ على معاهدة 'ماستريخت' وسط حماس حكومات الدول الأوروبية الاثنتي عشرة ، ذلك الحماس الذي تلتها خلافات عندما شرعت هذه الدول في التصديق على المعاهدة .

ولم يصدق على هذه المعاهدة إلا سبع دول من ضمنها ألمانيا الموحدة وفرنسا ، أما بريطانيا ، فقد اقترح رئيس حكومتها 'جون ميغور' أن يتم التصويت النهائي على المعاهدة بعد أن تجري الدعاوى إستفتاءها الثاني ، أي في منتصف عام ١٩٩٣ ، وقد أثار التأجيل البريطاني حفيظة الحكومة الفرنسية ، وخاصة أن 'جون ميغور' الذي قد وقع بنفسه على المعاهدة في شباط عام ١٩٩٢ كان لا بد أن يلتزم بكلمته (١٩١ : ١١٠) .

وإذا ما نظرنا نظرة فاحصة إلى مسألة التردد البريطاني في عملية تحقيق أوروبا الموحدة ، وجدناه أن لهذا التردد ما يبرره ، حيث ما زال هناك إعتقاد بريطاني سائد في الأوساط السياسية 'ببرر' النظرية يرى بأن بريطانيا ما تزال تتمتع بمكانة الدولة العظمى (المكانة الإمبراطورية) ، وأنها بمكانتها هذه لا تستطيع الاندماج مع الدول الأوروبية الأخرى ، فهي دولة أوروبية لها خصوصيتها في الأفراد في اتخاذ القرارات ، كما كانت تفعل في العهد البائد للإمبراطورية البريطانية .

و هناك أيضاً تخوف بريطاني من سيطرة ألمانيا على شؤون القارة الأوروبية ، خصوصاً لما تتمتع به من قوة اقتصادية تجعلها تقود القارة دون منافس ، وهذه الأسباب تجعل من التردد البريطاني مبرراً ، ولكن حسب الواقع البريطاني الحالي حيث الاقتصاد المضعف مقارنة باقتصاديات بعض الدول الأوروبية ، بالإضافة إلى الظواهر الاقتصادية الأخرى كالبطالة والتضخم والأزمات المستمرة لعمال مناجم الفحم ، كل هذا يدعو بريطانيا للتفكير جدياً بالانضمام إلى المعاهدة الأوروبية ، لأن أهم ميزة في النظام الدولي الجديد القوة الاقتصادية ، وبريطانيا بحاجة إلى هذه الميزة أو القوة ، وهي بطبيعة الحال متوافرة من خلال تحقيق أوروبا الموحدة . وحسب أولويات المصالح القومية العليا للدولة ، فإن المصلحة الاقتصادية لبريطانيا هي المصلحة العليا .

أما موقف الأردن من أوروبا الموحدة المنتظرة 'الوحدة الأوروبية' ، وبخصوص العلاقة التي تربطه ببريطانيا التي هي إحدى الدول الموقعة على إتفاقية الوحدة فهو الترحيب بقيام مثل هذه الوحدة على أساس أنه يؤمن بالمبادئ القومية ، ويسعى من أجل تحقيق الوحدة العربية مستقبلاً .

ب. ظهر على السطح ما يعرف بأزمة يوغسلافيا ، فقد تفكك الاتحاد اليوغسلافي السابق ، وأستقلت 'جمهورية كرواتيا' ، 'جمهورية سلوفينيا' ، 'جمهورية صربيا والجبل الأسود' ، و'جمهورية البوسنة والهرسك' . وما يهنا هنا هو هذه الجمهورية الأخيرة ، لأن

وسائل الإعلام الغربية العالمية تناولتها من أكثر من زاوية ، وبأكثر من تحليل .

فوجهة النظر الغربية الأكثر تحليلاً ، تركز على أن قيام دولة إسلامية في البوسنة والهرسك قد تتبنى الخط الإسلامي المتشدد ، ستصبح مركزاً وموطئ قدم الصحوة الإسلامية حسب المفهوم الغربي ، ونقطة إرتكاز تعيد إلى الأذهان الجهاد الإسلامي والحروب الصليبية ، وخاصة أن النموذج الإسلامي في إيران (غير المقبول من الغرب) ليس بعيداً ، وإقتراب البوسنة والهرسك من الأقطار العربية الإسلامية في الشمال الأفريقي ، وتزايد النشاط الحالي للجماعات الإسلامية في بلاد المغرب العربي، تثير هي الأخرى العديد من المخاوف من أن تصبح البوسنة مجالاً للنشاط الإسلامي في جنوب أوروبا ، وخاصة أن البوسنة قريبة من دولة الفاتيكان VATICAN في روما (١٩٢). أما الدول الإسلامية والعربية فقد نددت بالاعتداء الصربي على 'البوسنة والهرسك' سواء من الناحية الرسمية أم على الصعيد الشعبي .

وأما مؤتمر وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في إستانبول بتركيا ، فقد كانت قراراته وبيانه الختامي أكثر وضوحاً ، إذ ندد المؤتمر بوضوح بالاعتداء الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك ، وطالب بفرض حظر اقتصادي وتجاري ودبلوماسي نقطي على دولة الاتحاد الجديدة المكونة من الصرب والجبل الأسود، وطالب بعدم الاعتراف بها كوريث للدولة الاتحادية اليوغسلافية السابقة ، مع دعوة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لاتخاذ إجراءات أخرى إذا لم تحقق العقوبات هدفها. وتحركت المجموعة العربية والإسلامية في مجلس الأمن للضغط من أجل إتخاذ قرار ضد صربيا، وهو ما أسفر عن القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن ، وخاصة القرار ٧٥٧ . وأتخذت مصر إجراءات أكثر فاعلية بسحب السفير المصري من بلغراد ، وهو ما قامت به مجموعة كبيرة من الدول الإسلامية مثل إيران والأردن والسودان (١٩٢).

وكان موقف الأردن من قضية البوسنة والهرسك واضحاً تمام الوضوح ومغايراً للموقف البريطاني ، حيث جاء هذا الموقف إنطلاقاً من مبادئ عديدة ، منها إيمان الأردن بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، فكما للجمهوريات اليوغسلافية السابقة الحق في تقرير مصيرها ، فإن لهذه الجمهورية أيضاً الحق نفسه . كذلك فإن الأردن لا يؤمن بفكرة التطهير العرقي التي يمارسها النظام الصربي ضد البوسنة والهرسك . وبفكرة تهجير سكان البوسنة والهرسك ، للحيلولة دون قيام جمهورية إسلامية في يوغسلافيا السابقة ،

وإنطلاقاً من هذا الموقف ، قام الأردن وفي شهر حزيران عام ١٩٩٣ بإستقبال مجموعة كبيرة من أبناء البوسنة والهرسك ، وأعدت لهم الحكومة الأردنية كل وسائل الراحة الممكنة إلى أن يتمكنوا من العودة إلى موطنهم الأم .

أما الدول الأوروبية ، فقد تدخلت في القضية اليوغسلافية حيث عينت وزير خارجية بريطانيا الأسبق "اللورد كارينجتون" CARRINGTON مبعوثاً أوروبياً ، من أجل محاولة إيجاد حل للآزمة ، و تقدم 'اللورد كارينجتون' بمشروع التسوية ، وكان له أكثر من صيغة ، وقد أكدت الصيغة الأولى على إعطاء كل الجمهوريات وضع الدول المستقلة ، على أن يقام نوع من التحالف للمحافظة على سوق مشتركة بينها ، أي نوع من الاتحاد على غرار اتحاد الجمهوريات المستقلة ذات السيادة ، الذي طرحه 'غوربتشوف' مؤخراً حلاً لتقسيم كيان الاتحاد السوفياتي . وتوصلت المفاوضات المضنية التي أجراها إلى أكثر من صيغة معدلة ، وتضمنت أخرىها ضمانات تكفل استمرارية الوجود القانوني الدولي للدولة اليوغسلافية مع التسليم بوجود آليات لانجاز إستقلال الجمهوريات ، لكن على أن يتم ذلك في إطار الدولة الموحدة . وعندما تجدد القتال بين أطراف الصراع قررت الأمم المتحدة أن تتولى عملية نشر قوة دولية لحفظ السلام بين الأطراف المتحاربة . وقد تقرر أن يتولى وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق "سايروس فانس" CYRUS VANCE مندوباً عن الأمم المتحدة ، مهمة التوصل إلى صيغة بشأن نشر هذه القوة (١٩٩٣:١٤١) .

أما موقف بريطانيا من الآزمة اليوغسلافية فيمكن أن نلخصه بأن بريطانيا لا ترغب بقيام جمهوريات مستقلة إستقلالاً تاماً، لما يشكله ذلك من خطر عدم الأستقرار في أوروبا ، وخاصة في البوسنة والهرسك الإسلامية حيث يكمن خطر في وجود جمهورية إسلامية مستقلة في أوروبا ، لذلك فإن بريطانيا مع الأتجاه الذي يدعو إلى إعطاء هذه الجمهوريات نوعاً من الحكم الذاتي أو نوعاً من الاتحاد الفيدرالي . أما الأضطهاد الصربي لسلمي البوسنة والهرسك ، فلم تتخذ بريطانيا حياله مواقف حازمة مع أنها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي .

٢- على الصعيد الأقليمي : اتخذت اسرائيل قراراً كان الأول من حيث اتساعه منذ قيام اسرائيل وإحتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث قرر مجلس الوزراء الاسرائيلي في جلسة طارئة إمتدت إلى ساعة متأخرة من ليلة السادس عشر من كانون الأول عام ١٩٩٢ أبعاد ٤١٥ فلسطينياً خارج اسرائيل والاراضي المحتلة إلى مرج الزهور الذي

يقع في جنوبي لبنان . وقد كانت المواقف العربية والدولية من قرار اسرائيل هذا ، لا تعدو التنديد والاستنكار والشجب لهذا القرار ، وذلك لعدم مشروعيته و انسانيته . فعلى المستوى العربي اجتمعت دول الطوق عقب صدور القرار الاسرائيلي ، وادانوا قرار الابعاد وطلبوا مجلس الأمن بالتدخل لإجبار اسرائيل على الألتزام بالشرعية الدولية ، ولكنهم لم يتطرقوا إلى وقف المفاوضات الجارية بين العرب واسرائيل لحل قضايا المنطقة .

وبناءً على طلب الجزائر ، عُقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب في ١١ كانون الثاني عام ١٩٩٣ أكدوا فيه مرة أخرى تنديدهم بالقرار الاسرائيلي ، ودعوا اسرائيل للألتزام بالشرعية ، وأجمعوا على دعم موقف لبنان الراض لآستقبال أو عودة المبعدين ، وهو موقف لقي تأييد المنظمة والمبعدين أنفسهم .

في حين كان موقف الولايات المتحدة ، الذي يشبه إلى حد كبير الموقف البريطاني يتلخص في أن القرار يؤثر على عملية السلام ، وأن الولايات المتحدة لن تسمح بأصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات على اسرائيل (١٩٤) .

٣- وعلى الصعيد المحلي : أنجز المجلس النيابي الأردني العديد من القوانين المتعلقة بالحريات العامة ، كقانون الأحزاب ، وقانون المطبوعات والنشر (١٩٥) .

أما عام ١٩٩٣ وهو آخر عام تغطيه دراستنا هذه ، فقد شهد مجموعة من الأحداث الهامة ، كان من أبرزها :-

أ. إنقسام الاتحاد الفيدرالي التشيكوسلوفاكي في أوائل هذا العام بطريقة سلمية إلى جمهوريتين مستقلتين هما الجمهورية السلوفاكية والجمهورية التشيكية (١٩٦) . وأعترف كل من الأردن وبريطانيا بهاتين الجمهوريتين .

ب. مشاركة الأردن في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران من هذا العام (١٩٩٣) ، تأكيداً من الأردن وحرصاً منه على أهمية الإنسان . وتأكيداً للخطوات التي تتخذ في بناء الصرح الديمقراطي في الأردن و الوطن العربي .

٢- أما على الصعيد الاقليمي :

أ. فقد تلقى العراق ضربة جوية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها (بريطانيا وفرنسا) في شهر كانون الثاني عام ١٩٩٣ بسبب الإدعاءات الغربية بتحريك العراق لصواريخه أرض- جو على الأرض العراقية جنوباً ، ومنع طائرات الأمم المتحدة

الخاصة بنقل بعثات التفتيش الدولية من الهبوط في بغداد، وعمليات التسلل للأراضي الكويتية (١٩٧). وإذا ما قمنا بتحليل هذا الحدث ، وجدنا بأن الولايات المتحدة أرادت أن تنبه العراق إلى أنه بالرغم من إنتقال السلطة التنفيذية من الرئيس الأمريكي السابق 'جورج بوش' (الحزب الجمهوري) إلى الرئيس 'بيل كلينتون' (الحزب الديمقراطي) ، فإن سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق لن تتغير بتغير الأشخاص والأحزاب ، وإنما هي سياسة ثابتة ، وستستمر تجاه العراق ولن تتغير إلى أن يقوم العراق بالالتزام الكامل بتطبيق جميع القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي بشأنه ، مع أن العراق قد إلتزم بكل قرارات الأمم المتحدة ولكنها سياسة العدوان الأمريكية وإقهارها للشعوب المغلوبة .

وقد شجب الأردن هذه العمليات ضد العراق ، بينما شجعت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ذلك .

ب. وقد قامت الولايات المتحدة بشن غارة على مبنى المخابرات العراقية في حزيران عام ١٩٩٣ في محاولة للرد على العراق ، حيث أتهم ظلماً بمحاولة إغتيال الرئيس الأمريكي السابق 'جورج بوش'، عندما زار الكويت في عام ١٩٩٣ ، وقد أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية في بيان رسمي عن وزارة الخارجية الأمريكية بأن محاولة إغتيال العراق للرئيس الأمريكي السابق 'جورج بوش' هي محاولة ضد الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن من حق الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحالة الرد على العراق .

٣- أما على الصعيد المحلي :

أ. فقد صدرت الإرادة الملكية السامية بإنشاء مركز دراسات حقوق الإنسان في ١٥ شباط عام ١٩٩٣ .

ب. إنعقاد مؤتمر فينا VENA CONFERENCE فيما بين ١٤-٢٥ حزيران عام ١٩٩٣ ، وكان يجب أن تسبقه بلورة موقف عربي رسمي وشعبي في المؤتمر من شأنه تحقيق أول خطوة من خطوات المشاركة العربية في التحضير للنظام العالمي الجديد، إيماناً بأن مؤتمر فينا سوف يكون مرتكزاً لرؤية نظام انساني جديد ، أكثر عدلاً يطرق أبواب القرن القادم .

ج. وفي ٤ تموز عام ١٩٩٣ ألقى 'الملك حسين' كلمة أمام رئيس وأعضاء مجلس الأعيان الأردني عقب عودته إلى أرض الوطن ، بعد زيارته لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، و تحدث فيها عن احتمال إجراء تعديل في قانون الانتخابات الأردني، وذلك بعد

عرض هذا التعديل على جميع الفعاليات السياسية الموجودة في الأردن ، وأوضح الملك حسين بيان هذا التعديل سيكون خطوة إلى الأمام لدعم المسيرة الديمقراطية في الأردن ، نظراً لما تحمله هذه الخطوة من مزايا عديدة للعملية الانتخابية .

وقد أكد الملك حسين أن زيارته لبريطانيا والولايات المتحدة قد كونت لديه أنطباعات جيدة حول العديد من الأمور ، وأكد على أهمية مواصلة المسيرة الديمقراطية في الأردن ، و على أهمية الانتخابات القادمة لمجلس النواب الثاني عشر . وقد ذكر أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية قد رحبتنا ترحيباً حاراً بالمسيرة الديمقراطية في الأردن .

أما القضية الفلسطينية فقد شهدت عدة تطورات هامة هي هذا العام هي :

أ- الإتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي (إعلان مبادئ) في ١٣ أيلول عام ١٩٩٣ .

ب- الإتفاق على جدول الأعمال الأردني - الاسرائيلي في ١٤ أيلول عام ١٩٩٣ .

هذا ، ومن المتوقع ان يتم قريباً ، حدوث تطورات أخرى هامة على صعيد

المسارين السوري - الاسرائيلي ، واللبناني - الاسرائيلي .

ويمكن القول بأن هذه التطورات على صعيد القضية الفلسطينية ، قد ساهمت

بها بدرجة كبيرة ، الدول الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وتمت بمباركة هذه الدول جميعاً .

الخاتمة

تقييم واستنتاجات

أولاً : إن العلاقات الدولية بصفة عامة هي علاقات قوى ، والقوة مفهوم نسبي ، ومن هنا فإن الدول تسعى باستمرار لزيادة قوتها بمختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، والقوة تعد أحياناً وسيلة للوصول إلى أهداف معينة، وتعد أحياناً أخرى غاية في حد ذاتها وهي امتلاك القوة .

والعلاقات الأردنية - البريطانية لا تختلف بطبيعة الحال عن أية علاقات بين دولتين ، فهي علاقات قوى بالدرجة الأولى، وتقوم على قاعدة المصالح القومية بالدرجة الثانية ، وما المصالح إلا عبارة عن الآلية التي تتحرك من خلالها هذه العلاقات .

ثانياً: إن مصالح الدول متناقضة ومتضاربة ، وهذه القاعدة تنطبق على مصالح كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المتحدة، فهي أيضاً متناقضة ومتضاربة ، ولكن ومع ذلك ، ونظراً لعدم إمكانية إلغاء التناقض والتضارب في المصالح بين الدول، فإن الذي يجري هو محاولة التخفيف من هذا التناقض من خلال تنازل كل طرف عن مصالح معينة للطرف الآخر، والعكس صحيح .

وهكذا تتم تسوية الأمور في العلاقات الدولية ، حيث إن الدولة التي تحقق مكاسب أكثر تكون الدولة الأقوى ، وبطبيعة الحال فإن ما تكسبه دولة ما ، لا بد أن يكون على حساب خسائر دولة أخرى ، وهذا ما حدث عملياً على صعيد حرب الخليج الثانية ، فما حققته المملكة المتحدة من مكاسب جراء هذه الحرب ، خسرتة المملكة الأردنية الهاشمية في إطار العلاقات بينهما .

ثالثاً : إن البعد التاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية ، يرمز بالدرجة الأولى إلى إمتداد الأسرة الهاشمية، وما لها من عراقية وأصالة تمتد إلى قرون طويلة من التاريخ الحافل بالأمجاد.

رابعاً : إن البعد التاريخي للمملكة المتحدة، يتمثل في كونها دولة ذات حضارة عريقة وراقية، ساهمت إلى حد كبير في تقدم الحضارات الإنسانية .

خامساً : إن هنالك محددات للسياسة الخارجية الأردنية ، وهي عبارة عن مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تحد من حرية إتخاذ القرارات السياسية الخارجية مع ما يترتب على ذلك من سلبيات وقيود، فالواقع الأردني هو واقع ليس بالقوي بدرجة

كبيرة (من ناحية نسبية) مقارنة بالأقطار العربية المحيطة به ،(النظام الاقليمي العربي) ومقارنة ببعض دول العالم (النظام الدولي) .

سادساً : إن هنالك محددات ايضاً للسياسة الخارجية البريطانية ، والتي هي عبارة عن مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تحد من حرية إتخاذ القرارات السياسية الخارجية مع ما يترتب على ذلك من سلبيات وقيود ، فالواقع البريطاني هو واقع قوي ، ولكن ليس بدرجة كبيرة مقارنة بالدول الأوروبية (النظام الأوروبي) ومقارنة ببعض دول العالم (النظام الدولي) .

سابعاً: إن المملكة الاردنية الهاشمية تحاول في خضم التحولات الهائلة والسريعة التي يشهدها العالم اليوم ، أن تجد لنفسها الموقع الملائم ، لتمتكن بالتالي من القيام بدورها القومي على أكمل وجه ، وخاصة أن ملامح النظام الشرق أوسطي لم تتبلور بعد .

ثامناً : إن المملكة المتحدة هي كذلك تحاول في خضم التحولات الهائلة والسريعة التي يشهدها العالم اليوم أن تجد لنفسها الموقع الملائم ، فيما يسمى بالنظام الدولي الجديد ، لتمتكن بالتالي من القيام بدورها التاريخي من خلال أوروبا الموحدة .

تاسعاً: إن أهمية المملكة الاردنية الهاشمية بالنسبة للمملكة المتحدة تنأتى من أن المملكة الاردنية الهاشمية دولة تتمتع بالاستقرار ، على الأصعدة كافة ، وتساهم إلى حد كبير في استقرار المنطقة مع ما يترتب على هذا الاستقرار من فوائد عديدة تعود على المملكة المتحدة .

عاشراً : إن أهمية المملكة المتحدة بالنسبة للمملكة الاردنية الهاشمية تنأتى من أن المملكة المتحدة دولة كبرى ، لها موقعها الدولي والتميز(كون المملكة المتحدة دولة عضو دائم في مجلس الأمن الدولي) وما يترتب على ذلك من دعم للقضايا العربية .

أحد عشر: إن العلاقات الأردنية - البريطانية غير متوازنة، بمعنى أن الطرف الذي يؤثر على سلوك الطرف الآخر هو المملكة المتحدة ، والمقصود هنا هو التأثير النسبي ويرجع ذلك إلى أسباب موضوعية تتصل بالواقع الأردني من ضعف موارد وإمكانيات ، حيث يبرز هنا دور عامل المساعدات كعامل محدد للسلوك الخارجي الأردني ، ويكون التأثير هنا في أوقات معينة وفي قضايا معينة ايضاً.

ثاني عشر : إن هناك خصوصية في العلاقات الأردنية - البريطانية إذا ما قيست بغيرها من العلاقات العربية - البريطانية ، وتأتي أهمية هذه الخصوصية من قيام المملكة الأردنية الهاشمية كوسيط بين المملكة المتحدة والقطار العربية من ناحية ، ومن خلال قيام المملكة المتحدة كوسيط ، بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول الغربية من ناحية أخرى ، وخصوصاً في أوقات معينة عندما تشوب العلاقات العربية - الغربية الخلافات في أوقات الأزمات السياسية .

ثالث عشر : إن المتتبع لمسار العلاقات الأردنية - البريطانية يجد أن طابع التعاون هو السمة الغالبة على طبيعة هذه العلاقات . باستثناء بعض الخلافات التي قد تبرز من حين إلى آخر .

رابع عشر: إن العامل الشخصي هو العامل الذي له الأثر الواضح والكبير في العلاقات الأردنية - البريطانية ، فللملك حسين علاقات صداقة حميمة مع الأسرة الحاكمة في المملكة المتحدة وكبار المسؤولين فيها ، وهذا ما توصلت إليه هذه الدراسة ، حيث ثبتت صحة الفرضية التي وضعت في بداية مقدمتها .

خامس عشر : إن محاولة استشراف العلاقات الأردنية - البريطانية هي محاولة ليست باليسيرة ، ولكن يمكن القول - بناء على ما سبق - أن العلاقات الأردنية - البريطانية سوف تبقى على درجة عالية من التعاون والخصوصية والمتانة ، وهذا لا يمنع في الوقت نفسه من وجود بعض الخلافات بين الطرفين ، في أوقات مختلفة وفي قضايا مختلفة .

سادس عشر : وبالرغم من كل ذلك ، يوجد - على المدى البعيد- تناقض كبير بين المصالح القومية الأردنية وما تمثله من امتداد للمصالح العربية وبين المصالح القومية البريطانية المتعلقة بالإطار الاستعماري .

قائمة المراجع :-

١. الحسان بوقنطار ، العلاقات الدولية ، الطبعة الأولى ، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ، المملكة المغربية ، ١٩٨٥ .
٢. تريغور تيلز ، العلاقات الدولية ، نظرية ومداخل ، ترجمة عبد العزيز عدروس ، بدون طبعة ، الجمهورية العربية السورية ، ١٩٨٥ ، ص ٥-٦ .
٣. كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، بدون طبعة ، مؤسسة دار الكاتب للطباعة والنشر ، الموصل ، الجمهورية العراقية ، ١٩٧٢ .
٤. روي مكريديس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة حسن صعب ، بدون طبعة ، المكتبة الاهلية ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية، ١٩٦١ .
٥. روبرت كانتور ، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر ، بدون طبعة ، مركز الكتب الأردني ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٨٩ ص ٣١٩.
٦. لويد جنسن ، تفسير السياسة الخارجية ، الطبعة الأولى ، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٩ .
٧. حسنين توفيق أبراهيم ، ' السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية '، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٦ ، ١٩٨٦ .
٨. محمد فضة ، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث (١٩٤٩ - ١٩٦٩) بدون طبعة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٨٠ ، ص ١٨ .
٩. فيصل عودة الرفوع ، الأردن والعمل العربي المشترك ، سلسلة التثقيف الشبابي ، وزارة الشباب الأردنية ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٨٩ ، ص ٦٤ .
١٠. Roy Jones, The changing structure of British Foreign Policy, Longman group LTD ,London, 1974, P.P.1.
١١. جوزيف فرانكل ، العلاقات الدولية ، ترجمة غازي عبد الرحمن الغصيني ، الطبعة الأولى ، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، بدون تاريخ ، ص ٦٩ .
١٢. محمد طه بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، الطبعة الثالثة ، المكتب المصري الحديث ، بدون تاريخ .

١٣. فاروق دبلان ، نظرات في السياسة الدولية ، بدون طبعة ، أكسفورد ، المملكة المتحدة ، ١٩٧٧ ، ص ٣ .
١٤. أسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الأساسية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ١٩٧٩ ، ص ١١-١٢ .
١٥. بييررينوفان ، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ، ترجمة فايزكم نقش ، الطبعة الأولى ، منشورات عويدات ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ١٩٦٧ .
١٦. محمد طلعت الفنيمي ، نظرات في العلاقات الدولية - العربية ، بدون طبعة ، بدون تاريخ ، ص ٢٣٥-٢٣٧ .
١٧. فتحية النبراوي وآخرون ، تطور العلاقات السياسية الدولية ، بدون طبعة ، ١٩٨٤ .
١٨. محمد علي العويني ، العلاقات الدولية المعاصرة ، النظرية ، التطبيق الاستخدامات الإعلامية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٨٢ .
١٩. عدنان أبو عودة ، محاضرة أقيمت في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٨٦ ص١٣-١٤ .
٢٠. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ١٩٧٩ .
٢١. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، الجزء السادس ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ١٩٩٠ .
٢٢. محمد سليم غزوي ، الوجيز في التنظيم السياسي والدستوري للمملكة الأردنية الهاشمية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ .
٢٣. عبدالله النقرش ، التجربة الحزبية في الأردن ، الطبعة الأولى ، مؤسسة آل البيت ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٩١ .
٢٤. علي محافظة ، العلاقات الأردنية - البريطانية ، من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (١٩٢١ - ١٩٥٧) ، بدون طبعة ، دار النهار للنشر ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ١٩٧٣ ، ص ١٣ .

٢٥. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ١٩٨١ .
٢٦. أحمد عطية الله ، القاموس السياسي ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ١٩٦٨ .
٢٧. مصطفى عبد القادر النجار ، 'فكر الثورة العربية لعام ١٩١٦ وأستقلال العرب' ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٨١ ، ١٩٨٥ ، ص ١٤٠ - ١٤٢ .
٢٨. أمين عواد مهنا بني حسن ، التحديث والأستقرار السياسي في الأردن، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ١٩٨٩ ، ص ٥٧ .
٢٩. سعد أبو ديه ، الجيش العربي ودبلوماسية الصحراء ، بدون طبعة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٨٧ ، ص ٤٥ .
٣٠. سليمان الموسى ، أمارة شرقي الأردن ، نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦) ، الطبعة الأولى ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٩٠ .
٣١. عبد الله بن الحسين، الأمالي السياسية ، بدون طبعة ، جريدة الأردن ومطبعتها ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٣٩ ، ص ٢٩ .
٣٢. محمد أحمد محافظة ، أمارة شرقي الأردن ، نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦) ، الطبعة الأولى ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٩٠ .
٣٣. Noel joesph Guckian ,, "British Relations with trans jordan ,1920-1930,"Dissertation Abstracts in- international , 1985.
٣٤. محمد طلعت الغنيمي ، جامعة الدول العربية ، دراسة قانونية سياسية ، بدون طبعة ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٧٤ .
٣٥. عبد الله بن الحسين ، مذكراتي ، الطبعة الأولى ، مطبعة بيت المقدس ، القدس ، ١٩٤٥ ، ص ٢٤٩ .

٣٦-Khaled Abdllkarim Abuelghanam , "The question of the legitimacy of the jordaninan presence in Palestine (Israel , west Bank),"Dissertation Abstracts international .1992.

٢٧. فؤاد فائق سعيد ، 'السياسة الخارجية الأردنية ، دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار ' ، رسالة ماجستير ، بغداد ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٨ .
- ٢٨ . W.scott lucas, "Redefining the suez."Collusion',Middle east studies(great Britain),1990 .
- ٢٩ . Hatem Ahmed AL-Sarairah , "ABritish actor on the Bedouin stage: Giubb's Career in Jordan , 1930- 1956,"Dissertation Abstracts international ,1989,P.P.964.
- ٤٠ . الحسين بن طلال ، مهنتي كملك ، ترجمة غالب عارف طوقان ، بدون طبعة ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٧٨ ، ص ١٠٠ .
- ٤١ . محمد فضة ، السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط ، أزمة السويس ومشكلة الاعتداء الثلاثي ، بدون طبعة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٧٧ ، ص ٥٠ .
- ٤٢ . شحادة موسى ، علاقات اسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧- ١٩٧٠ ، بدون طبعة ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧١ ، ص ١١١ .
- ٤٣ . بطرس بطرس غالي ، ' المجابهة العربية - الصهيونية '، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩ ، ١٩٦٧ ، ص ١٥ .
- ٤٤ . الحسين بن طلال ، حربنا مع اسرائيل ، بدون طبعة ، دار النهار للنشر، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ١٩٦٨ ، ص ٦٨-٦٩ .
- ٤٥ . بطرس بطرس غالي ، ' القضايا العشر في تسوية أزمة الشرق الأوسط '، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٤ ، ١٩٧١ ، ص ٦ .
- ٤٦ . ر.بورسيوف، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط في الثمانينات ، ترجمة شوكت يوسف ، بدون طبعة ، دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ، الجمهورية العربية السورية بدون تاريخ .
- ٤٧ . Naser Tahboub, "Jordanian Foreign policy : ACase analysis of the february 11th agreement (P.L.O),"Dissertation Abstracts international ,1991,P.P.1505 .
- ٤٨ . معن أبو نوار ، معركة الكرامة ، الطبعة الثالثة ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٧٠ .

٤٩. عمر حمدان الحضرمي، 'البعد الاقتصادي في محددات السياسة الخارجية السعودية (١٩٨٢-١٩٩١)'، رسالة ماجستير ، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٩٣، ص.٤٠ .
٥٠. Saleh A. AL-Zu'bi, "Jordans foreign policy :Regional and inter National implications" ,in, Rondey . Wilson , politics and the economy in Jordan ,first edition ,center for Near and middle Eastern studies ,school of oriental and african studies ,Rout ledge,1991,P.P.227.
٥١. سعد أبو ديه ، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية ، الضوابط والمقومات ، بدون طبعة ، منشورات دائرة الثقافة والفنون ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٨٣ .
٥٢. محمد مصالحة ، دراسات في الإعلام العربي ، بدون طبعة ، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي ، بغداد ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٤ ، ص٣٣ .
٥٣. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ١٩٨٢ ، ص ٢٩١ .
٥٤. أحمد رشيد ، 'بريطانيا والدول النامية في افريقيا' ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤ ، ١٩٦٨ ، ص ١١٥ .
٥٥. رمزي زكي ، 'هل أنتهت قيادة أمريكا للمنظومة الرأسمالية العالمية؟' ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٣٨ ، ١٩٩٠ .
٥٦. محمد فضاة، مشكلات العلاقات الدولية ، دور الجيو سياسية والجيو استراتيجية في السياسية الخارجية ، الطبعة الأولى ، شركة المطابع النموذجية ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٨٢ ، ص ٧٠ .
٥٧. محمد كمال عبد الحميد ، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٧٢ ، ص ١٧-١٩ .
٥٨. كريستوفر مونتايجو ود هاوس ، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية ، ترجمة حسين القباني ، بدون طبعة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، بدون تاريخ .
٥٩. م .ف. سيتون وليمز ، بريطانيا والدول العربية (١٩٢٠ - ١٩٤٨) ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، بدون طبعة ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، بدون تاريخ .

٦٠. Ann Williams, Britain and the France in the Middle East and North Africa, Macmillan, London, 1968.
٦١. M.A. Fitzsimons, Empire by Treaty: Britain and the Middle East in the Twentieth Century, University of Notre Dame Press, 1964, P.P. 4.
٦٢. جمال حجر ، القوى الكبرى والشرق الأوسط (في القرنين التاسع عشر والعشرين) ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٨٩ .
٦٣. يحيى أحمد الكعكي ، الشرق الأوسط والصراع الدولي ، بدون طبعة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ١٩٨٦ ، ص ١٥٥ .
٦٤. Reader Bullard, Britain and the Middle East from Earliest to 1963, Third edition, Hutchinson University Library, London, 1964, P.P. 179.
٦٥. نجدة فتحي صفوة ، ' موقف بريطانيا واستراتيجيتها في الشرق الأوسط في أواسط الخمسينات ' ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٥ ، ١٩٨٥ ، ص ٩٨-١٠٢ .
٦٦. جواد الحمد وآخرون ، نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٩١ .
٦٧. انتوني ناتنج ، ' كيف تمارس بريطانيا دورها في الشرق الأوسط ؟ ' ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٤ ، ١٩٨٥ ، ص ١٨ .
٦٨. نادية محمود محمد مصطفى ، أوروبا والوطن العربي ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ١٩٨٦ .
٦٩. بيير ديسبريري ، ' أثر النفط العربي على علاقات الدول العربية بأوروبا ' ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٧ ، ١٩٨٦ ، ص ٧٤ .
٧٠. طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه (١٩٢٨ - ١٩٣٩) ، بدون طبعة ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٢ .
٧١. محمد شلبي ، ' النفط في العلاقات العربية - الدولية ' ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، الجمهورية الجزائرية ، ١٩٨٤ .

٧٢. جاك دونالوناي ، الجانب الخفي من تاريخ البترول ، ترجمة محمد سميع السيد ، الطبعة الأولى ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، الجمهورية العربية السورية ، ١٩٨٧ ، ص ٥٥ .
٧٣. عبد العزيز عبد الغني أبراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي (١٨٩٩-١٩٤٧) ، الطبعة الأولى ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨١ .
٧٤. اسماعيل صبري مقلد ، 'تصارع القوى العالمية حول البترول' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤١ ، ١٩٧٥ .
٧٥. صلاح منتصر ، 'الاستراتيجية البترولية الأمريكية والشرق الأوسط' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٢ ، ١٩٧٠ ، ص ١٤ .
٧٦. سمير كسير ، 'الأردن أخف الأضرار' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٩ ، ١٩٨٢ .
٧٧. علي رضوان ، 'أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٣ ، ١٩٧٣ ، ص ١٢١-١٢٢ .
٧٨. السيد عليوه ، 'أمن الخليج بعد الثورة الإيرانية' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٧ ، ١٩٧٩ .
٧٩. ثناء فؤاد عبدالله ، 'الأردن وأزمة الاختيار الصعب' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ .
٨٠. راجية أبراهيم صدقي ، 'التوجهات العامة لردود الفعل الدولية' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ، ١٩٩٠ ، ص ٩٥ .
٨١. أحمد السيد النجار ، 'تأثيرات الغزو على الاقتصاد العالمي' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ، ١٩٩٠ .
٨٢. اندريه غوندر فرانك ، 'التناقضات الجيوبوليتكية والاقتصادية الدولية في حرب الخليج' ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٢٨ ، ١٩٩١ ، ص ٢٨ .
٨٣. إيمان محمد كامل احمد ، 'هل سيبقى الشرق الأوسط مركزاً للاهتمام الدولي؟' ، مجلة الباحث العربي ، العدد ١٥ ، ١٩٨٨ .

٨٤. R.B.Manderson, The special Relation ship, willmer Brothers limited Birkenhead, Great Britain .1972, P.P.1
٨٥. محمد عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، بدون طبعة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، دولة الكويت ، ١٩٧٨ ، ص ٣٥ .
٨٦. مجلة الدفاع العربي ، ' قوات حلف الأطلسي في أوروبا في مواجهة قوات حلف وارسو ' ، مجلة الدفاع العربي ، العدد ١١ ، ١٩٨٧ .
٨٧. ي . ص ، ' مؤتمر مستقبل القوة البحرية البريطانية ، لندن ' ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ١٠ ، ١٩٨٤ ، ص ٣٦٥ .
٨٨. عدنان السيد حسين ، ' حلف شمال الأطلسي ، استراتيجيته في الشرق الأوسط ' ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٤٣ ، ١٩٩٣ ، ص ١٠١ .
٨٩. هنري الفرد كيسنجر ، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية ، ترجمة حسين شريف ، بدون طبعة ، مطابع الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٣ ، ص ٢٧ .
٩٠. جون وسبانيز ، السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية ، ترجمة سامي حسن سري ، بدون طبعة ، بدون دار للنشر ، بدون تاريخ .
٩١. نورمان . دد ، ' الرادع النووي من وجهة نظر بريطانيا ' ، مجلة الدفاع العربي ، العدد ٩ ، ١٩٨٧ .
٩٢. C.J. Bartlett, British foreign policy in the twentieth century, macmillan ,1984, P.P.121 .
٩٣. Geoffery williams , The permanent alliance: The European American partnership 1945-1984, A.W. . ١٩٣ siJithoff leyden 1977, P.P.186 .
٩٤. مجلة الدفاع العربي ، ' موقف حزب العمال المعارض يؤدي إلى إنهيار الأجماع حول سياسة الدفاع البريطانية ' ، مجلة الدفاع العربي ، العدد ٣ ، ١٩٨٦ .
٩٥. Mark Hoffman , UK arms control in the 1990,s, first edition ,manchester university press ,1990.
٩٦. Christopher Tugendhat and william wallace, options for British Foreign policy in the 1990,s, First . ٩٦ edition, The Royal institute of inter National affairs ,Rout ledge ,london and newyork ,1988 .

٩٧. صفاء موسى ، منظمة حلف شمال الأطلسي والامن الأوروبي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ ، ١٩٩١ .
٩٨. درية شفيق بسيوني ، اشكالية الأمن في النظام الأوروبي الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١ ، ١٩٩٢ .
٩٩. أسامة الغزالي حرب ، احتمالات التطور في السياسة الأمريكية إزاء الخليج في ظل الإدارة الجديدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٧ ، ١٩٨٩ ، ص ١٢٥-١٢٦ .
١٠٠. محمد الحاسنة ، تغيير الإدارة الأمريكية وأثره على الشرق الأوسط ، مجلة الندوة ، العددان الثاني والثالث ، ١٩٩٢ .
١٠١. الحسن بن طلال ، ما هو المستقبل في الأردن ، مجلة الندوة ، العددان الثامن والتاسع ، ١٩٨٩ ، ص ٦-٧ .
١٠٢. جمعية الشؤون الدولية ، الأردن وأزمة الخليج في عام ١٩٩٠ ، مجلة الندوة ، العدد ٣ ، ١٩٩٠ .
١٠٣. الحسن بن طلال ، الأردن والسعي إلى موقف وسط ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٩ ، ١٩٨٥ ، ص ٢٥٤ .
١٠٤. فريدمان بوتنر وتوماس شيلفر ، تطور السياسة الألمانية في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٨ ، ١٩٨٤ .
١٠٥. الحسن بن طلال ، سعي الأردن إلى السلام ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٩ ، ١٩٨٢ ، ص ٢٤٨ .
١٠٦. هارفي شيرمان ، أوروبا الغربية والصراع العربي-الاسرائيلي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٢ ، ١٩٨٠ .
١٠٧. أحمد اللصاصمة ، الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٤٩-١٩٦٧ ، مجلة الندوة ، العدد الأول ، ١٩٩٢ ، ص ٤٦-٤٧ .
١٠٨. رأفت غنيمي الشيخ ، أميركا والعلاقات الدولية ، بدون طبعة ، عالم الكتب ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٧٩ .

١٠٩. أمين النفوري ، مفهوم التوازن الاستراتيجي من منظور تاريخي عسكري ، الطبعة الأولى ، معهد الأنماء العربي ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ١٩٨١ .
١١٠. فيكتور بيرلو والبرت .ا.كان ، أعمدة الاستعمار الأمريكي وصراع الديمقراطية في العالم الجديد ، ترجمة منير البعلبكي ، بدون طبعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ١٩٨٥ .
١١١. Hartod van B devaland ,The Atlantic idea and its European Rivals,McCrow -Hill Book compa-ny, London,1966 .
١١٢. مصطفى كركوتي ، " أوروبا والعرب ، عقبات أمام المؤتمر الدولي والتغلب عليها بيد واشنطن " ، مجلة الباحث العربي ، العدد ١٣ ، ١٩٨٧ ، ص ١١٥ .
١١٣. مصطفى كركوتي ، " أثر المواجهة الأمريكية - الليبية على العلاقات العربية الأوروبية " ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٨ ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٥ .
١١٤. السيد زهرة ، استراتيجية القوتين الأعظم وقضايا الأمن في الخليج ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٢ ، ١٩٨١ .
١١٥. باتريك كوكبرون ، " آثار نتائج الحوادث العربية - الاسرائيلية " ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٣ ، ١٩٩٢ .
١١٦. ديريك هوبود ، "هل لازال لبريطانيا دور في الشرق الأوسط ؟ " ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٤ ، ١٩٨٥ .
١١٧. Chatham House study Group ,British interest in the mediterranean and the middle east,Royal institute of international Affairs ,oxford university press,1958.P.P.13.
١١٨. محمود رياض ، "هل مازال لبريطانيا دور في الشرق الأوسط؟ " ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٤ ، ١٩٨٥ .
١١٩. Timothy W.stanley ,Detente Diplomacy: united states and European security in the 1970.s The Dunellen publishing company ,Newyork , , 1970.
١٢٠. وزارة الإعلام ، الاستراتيجية الأنكلو- أمريكية ومرتكزاتها في الخليج العربي ، وزارة الإعلام ، بغداد ، الجمهورية العراقية ، ١٩٧١ .

١٢١. انطون تيسشكا ، الصراع على البترول بأعباءه قوة للسيطرة على العالم، ترجمة عبد الوهاب محمد عبد العزيز ، بدون طبعة، بدون دار للنشر، بدون تاريخ ، ص ١٥ .
- ١٢٢ . عبد المجيد فريد ، 'كلمة التحرير' ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٤ ، ١٩٨٥ .
- ١٢٣ . W.N. medlicott , British foreign policy since versailles 1919-1963, methuen and COLTD, great Britain , 1968,P.P.296.
- ١٢٤ . عادل درويش، 'كيف يرى الغرب قضايا الشرق الأوسط' ، مجلة الباحث العربي ، العدد ١٥ ، ١٩٨٨ .
- ١٢٥ . علي الدين هلال ، 'النظام الدولي وتأثيره على النظام العربي' ، مجلة الباحث العربي، العدد ١٦ ، ١٩٨٨ .
- ١٢٦ . فيصل عودة الرفوع، السلام المنشود ، الطبعة الأولى ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٩٠، ص ٦٦ .
- ١٢٧ . خالد الفيشاري ، 'ثلاثون عاماً على تأميم قناة السويس'، مجلة الباحث العربي، العدد ١٠ ، ١٩٨٧ .
- ١٢٨ . عبد العزيز العجيزي ، 'الحق العربي يفرض نفسه على المجموعة الأوروبية' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٥ ، ١٩٧٤ .
- ١٢٩ . السيد زهرة ، 'أبعاد الغزو الاسرائيلي للبنان' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٩ ، ١٩٨٢ ، ص ١٤٨-١٥٠ .
- ١٣٠ . عبدالعليم محمد ، ' الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٣ ، ١٩٧٨ .
- ١٣١ .أبراهيم عبدالحميد عوض، ' الجماعة الأوروبية والصراع العربي - الاسرائيلي (١٩٧٠-١٩٨٥)' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٣ ، ١٩٨٦ .
- ١٣٢ . حسن بكر ، ' الولايات المتحدة وإدارة عملية الحشد الدولي ' ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٢ ، ١٩٩٠ .
- ١٣٣ . ضياء الدين زهدي ، ' إتفاقية سولت الثانيةالمضمون النتائج ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٨ ، ١٩٧٩ ، ص ١٣٣ .

١٣٤. مجلة السياسة الدولية ، دول أوروبا الغربية والرغبة في دفع عملية السلام ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٥ ، ١٩٧٩ .
١٣٥. مصطفى كركوتي ، ' أوروبا والعرب ، من إعلان البندقية إلى بيان بروكسل ' ، مجلة الباحث العربي ، العدد ١١ ، ١٩٨٧ .
١٣٦. السير انتوني ناتنج ، ' كيف تمارس بريطانيا دورها في الشرق الأوسط ؟ ' ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٤ ، ١٩٨٥ ، ص ١٩ .
١٣٧. Peter Byrd British foreign policy under Thatcher, university of worwick, philip Allan .st martin's press, 1988,P.P.91.
١٣٨. مصطفى كركوتي ، ' القضية العربية في السياسة البريطانية ' ، مجلة الباحث العربي ، العدد ١ ، ١٩٨٤ .
١٣٩. ثناء فؤاد عبدالله ، ' مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٦ ، ١٩٩١ .
١٤٠. مصطفى كركوتي ، ' الرئاسة البريطانية للمجموعة الأوروبية التي تبدأ في يوليو / تموز / ١٩٩٢ ' ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٣٠ ، ١٩٩٢ ، ص ٦٢ .
١٤١. مصطفى كركوتي ، ' إتفاق غزة- أريحا أولاً خطوة لا بد منها ولكنها قفزة إلى المجهول ' ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٣٤ ، ١٩٩٣-١٩٩٤ .
١٤٢. سحر عبد المجيد مناور المجالي 'الجيش العربي الأردني (١٩٢١-١٩٥١)' ، رسالة ماجستير ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٩١، ص ٧٣ .
١٤٣. مارك هيلر وآخرون ، التوازن العسكري في الشرق الأوسط ، ترجمة نبيه الجزائري، الطبعة الأولى ، دار الجليل للنشر ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ١٩٨٤ .
١٤٤. مجلة الدفاع العربي ، ' بدء تشكيل الجيش العربي ' ، مجلة الدفاع العربي ، العدد ١٢ ، ١٩٨٥ ، ص ١٧ .
١٤٥. محمد مصالحة ، ' جغرافية الأردن السياسية ، أثر المتغير الصهيوني في حركية حدوده ' ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٥١ ، ١٩٨٣ ، ص ٧٥ .

١٤٦. هالة سعودي ، * المساعدات العسكرية والسياسة الخارجية الأمريكية ١٩٤٨ - ١٩٨٤ ،
مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، ١٩٨٧ ، ص ٢٥ .
١٤٧. قاسم محمد جعفر ، ميزان القوى العسكري في منطقة الشرق الأوسط ١٩٨٤
-١٩٨٥، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٥ ، ص ٩-١٠ .
١٤٨. الين .ب ، ليبسون كلايد مارك ، * العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية
* مجلة الباحث العربي ، العدد ١ ، ١٩٨٤ .
١٤٩. حسين آغاوأخرون ، شؤون عربية ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات
والنشر ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ١٩٨٢ .
١٥٠. محمود عزمي ، * ميزان القوى العربي - الاسرائيلي ١٩٧٣ - ١٩٨١ ، مجلة الفكر
الاستراتيجي العربي ، العدد ٣ ، ١٩٨٢ ، ص ٣٠ .
١٥١. يزيد صايغ ، * التصنيع العسكري العربي ، الحوافز الأمنية والوضع الاقتصادي ، مجلة
السياسة الدولية ، العدد ١٠٨ ، ١٩٩٢ ، ص ١٢ .
١٥٢. رابع رتيب ، * مجلس التعاون العربي وإمكانات التكامل الاقتصادي ، مجلة السياسة
الدولية ، العدد ٩٧ ، ١٩٨٩ .
١٥٣. ثناء فؤاد عبدالله ، * الأردن وأزمة الاختيار الصعب ، مجلة السياسة الدولية ، العدد
١٠٢ ، ١٩٩٠ ، ص ٢٨ .
١٥٤. إبراهيم أحمد إبراهيم ، * سباق التسلح في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ،
العدد ٧٦ ، ١٩٨٤ .
١٥٥. عبدالمنعم سعيد ، محمد قدرى سعيد ، * ضبط التسلح جنوب البحر المتوسط ، مجلة
السياسة الدولية ، العدد ١٠٩ ، ١٩٩٢ .
١٥٦. زهدي الشامي ، * المجمع الصناعي العسكري في اسرائيل ... نشأته ... بنيته ... آثاره ،
مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٧ ، ١٩٨٧ ، ص ٩١ .
١٥٧. مها بسطامي ، * الدور الاسرائيلي في المنطقة من خلال الأوكس ، مجلة الفكر
الاستراتيجي العربي ، العدد ٣ ، ١٩٨٢ .

١٥٨. محمد عبد السلام ، ' سياسات الضبط الدولي لتسلح الشرق الأوسط ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١ ، ١٩٩٢ .
١٥٩. علية السبسي ، ' مسقط وعمان والتطورات السياسية الأخيرة ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٣ ، ١٩٧١ .
١٦٠. كامل أبو جابر، فيصل الرفوع ، النظام الأقليمي العربي ، الوضع الراهن والتطورات المستقبلية (المرحلة الرابعة : ١٩٦٧-١٩٨٧) ، المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول ، عمان ، الجامعة الأردنية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعة الأردنية ، ١٩٨٧ ص ٧٠ .
١٦١. تحسين محمد بشير ، ' الرأي العام البريطاني والصراع العربي - الاسرائيلي ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٠ ، ١٩٧٠ .
١٦٢. محمد فضة ، ' العلاقات السوفيتية - الأمريكية ، محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ' ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد ٢ ، ١٩٧٩ ، ص ٩٦ .
١٦٣. محمد فضة ، مشكلات العلاقات الدولية ، دور الردع النووي الاستراتيجي في السياسة الخارجية ، شركة المطابع النموذجية ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ ، ص ٢٨ .
١٦٤. علي الدين هلال ، ' مؤتمر الرباط والعمل العربي المشترك ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٩ ، ١٩٧٥ .
١٦٥. أحمد أبو الحسن حلبي ، ' استثنائ العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٩ ، ١٩٨٥ .
١٦٦. فتحى حسن عطوة ، ' القدس في الانتخابات الأمريكية ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٧٧ ، ١٩٨٤ .
١٦٧. أيمن السيد عبد الوهاب ، ' حرب الخليج وإمكانات حظر تصدير السلاح لإيران ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٣ ، ١٩٨٨ ، ص ١٣٢ - ١٣٣ .
١٦٨. خالد عزمي ، ' التقارب العراقي - الأمريكي ' ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٣٢ ، ١٩٩٠ ، ص ١٥٢ .

١٦٩. عبدالله الأشعل، 'الانعكاسات الدولية لضم الجولان'، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٨، ١٩٨٢.
١٧٠. سوسن حسين، 'حرب فوكلاند أو فوهة البركان في جنوب الأطلنطي'، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٩، ١٩٨٢.
١٧١. مجلة الدفاع العربي، 'العالم العربي والشرق الأوسط'، مجلة الدفاع العربي، العدد ٨، ١٩٨٤، ص ٢٢.
١٧٢. خالد عبد الحميد العواملة، 'المبادرة الأردنية لتحسين أوضاع الضفة الغربية'، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٨، ١٩٨٧.
١٧٣. علاء سالم، 'تطور العلاقات الأمريكية - الليبية'، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٦، ١٩٨٩.
١٧٤. فتحي علي حسين، 'لتسوية الصراع العراقي - الإيراني'، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٥، ١٩٨٩.
١٧٥. أحمد كمال أبو بكر، 'الضفة الغربية بين الأردن والمنظمة واسرائيل'، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٤، ١٩٨٨.
١٧٦. عز الدين شكري، 'اتحاد المغرب العربي'، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٧، ١٩٨٩.
١٧٧. أيمن السيد عبد الوهاب، 'المجلس الوطني وشرعية الدولة الفلسطينية'، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٥، ١٩٨٩.
١٧٨. خالد عزمي، 'العراق واسرائيل: نحو الردع المتبادل'، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠١، ١٩٩٠، ص ٢٢٦.
١٧٩. ثناء فؤاد عبد الله، 'مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج'، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٦، ١٩٩١.
١٨٠. ليلى شرف، 'موقف الأردن من أحداث الخليج، الموقف الرسمي، الشعبي، وموقف المثقفين'، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٤٨، ١٩٩١.
١٨١. ثناء فؤاد عبد الله، 'ألمانيا الموحدة بين البناء الداخلي والمتغيرات الدولية'، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٣، ١٩٩١.

١٨٢. صالح الزعبي ، ' المسيرة الديمقراطية في عهد الحسين ' ، مجلة رسالة مجلس الأمة ، العدد ٣ ، ١٩٩٣ .
١٨٣. فاطمة الزهراء عثمان ، ' أصول مسألة القوميات في يوغسلافيا ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٦ ، ١٩٩١ .
١٨٤. أماني محمود فهمي ، ' يوغسلافيا والمجموعة الأوروبية ، جمود أم فشل ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٧ ، ١٩٩٢ .
١٨٥. أيمن السيد عبد الوهاب ، ' التوجهات العامة لردود الأفعال الدولية ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٦ ، ١٩٩١ .
١٨٦. محمد السيد سليم ، ' العرب فيما بعد العصر السوفياتي (المخاطر والفرص) ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٨ ، ١٩٩٢ .
١٨٧. رمضان قرني محمد ، ' الجزائر على أبواب الانتخابات البرلمانية ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٧ ، ١٩٩٢ .
١٨٨. وحيد عبد المجيد ، ' مفاوضات السلام ومشكلات الأداء التفاوض العربي ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٨ ، ١٩٩٢ .
١٨٩. عبدالله الأشعل ، ' الجوانب القانونية للآزمة الليبية - الغربية ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٩ ، ١٩٩٢ .
١٩٠. عبد السلام نوير ، ' سياسة الجماعة الأوروبية تجاه المنطقة العربية في ضوء أزمة لوكربي ' ، مجلة مستقبل العالم الإسلامي ، العدد ٧ ، ١٩٩٢ ، ص ١٩٤ .
١٩١. نبيه الاصفهاني ، ' معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١١ ، ١٩٩٣ ، ص ١١٠ .
١٩٢. معتز محمد سلامة ، ' الأزمة في البوسنة والهرسك والموقف الدولي ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٠ ، ١٩٩٢ .
١٩٣. محمد سيد أحمد ، ' تفتت يوغسلافيا اختبار لقدرة أوروبا على الاندماج ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٧ ، ١٩٩٢ ، ص ١٤١ .

١٩٤. عبد الله صالح أحمد ، المبعدون الفلسطينيون ، القضية وأبعادها ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٢ ، ١٩٩٣ .
١٩٥. محمد المحاسنة ، ' تغيير الإدارة الأمريكية وأثره على الشرق الأوسط ' ، مجلة الندوة ، العددان ٢ و ٣ ، ١٩٩٢ .
١٩٦. أماني محمود فهمي ، ' تشيكوسلوفاكيا وأزمة البحث عن هوية ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١١ ، ١٩٩٣ .
١٩٧. أيمن السيد عبد الوهاب ، ' العراق : أبعاد وأهداف الضربة الجوية ' ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٢ ، ١٩٩٣ .

ملحق رقم (١) نص وثيقة كامبل بنرمان

يطلق المؤرخون العرب على هذا التقرير عدة أسماء منها تقرير بنرمان ، مخطط بنرمان الاستعماري ، وثيقة بنرمان الخ من الأسماء . وقد وجه كامبل بنرمان نداء إلى أساتذة الجامعات ، وشكل لجنة من كبار الأخصائيين في شتى المجالات مثل ، الاقتصاد ، البترول ، التاريخ ، الاجتماع ، الزراعة ، شؤون السياسات ، والإعلام ، وأجتمعت هذه اللجنة في لندن سنة ١٩٠٥ برئاسة بنرمان حيث وجه كلمة بين فيها الغاية من هذا اللقاء " إن الامبراطوريات تتكون وتتسع وتقوى ثم تستقر إلى حد ما ، ثم تنحل رويداً ثم تزول، والتاريخ مليء بمثل هذه التطورات ، وهو لا يتغير بالنسبة لكل نهضة ولكل أمة ، فهناك امبراطوريات روما وأثينا والهند والصين ، وقبلها بابل وأشور والفرعنة وغيرها فهل لديكم أسباب أو وسائل يمكن أن تحول دون سقوط الاستعمار الأوروبي وإنهياره أو تؤخر مصيره ، وقد بلغ الآن الذروة وأصبحت أوروبا قارة قديمة استنفذت مواردها وشاخت معالمها بينما لا يزال العالم الآخر في صرح شبابه يتطلع إلى مزيد من العلم والتنظيم والرفاهية ؟ هذه هي مهمتكم أيها السادة وعلى نجاحها يتوقف رخاؤنا وسيطرتنا

وقد أنتشر هؤلاء الخبراء في أنحاء المعمورة مدة سنتين ، وعادوا إلى بريطانيا للاجتماع سنة ١٩٠٧ وعرف هذا الاجتماع بأسم الدائرة المستديرة ، حيث قدم المجتمعون تقاريرهم وتوصلوا إلى النقاط التالية :-

أولاً : إن الأخطار المحدقة بالاستعمار لا تأتي من جهة الممتلكات الحرة لأن معظم سكانها من الأوروبيين .

ثانياً : إن الأخطار لا تأتي من الهند والشرق الأقصى ، لأن سكان هذه المناطق يعانون من الأفيون والكثير من المشاكل الاقتصادية والدينية والعنصرية .

ثالثاً : إن الأخطار لا تأتي من المستعمرات الأفريقية والمستعمرات في المحيط الأطلسي أو المحيط الهادي لأنزالها عن العالم ولتخلفها بشكل عام

وأنتهى تقرير الخبراء إلى أن الخطر أو - منبع الخطر - يكمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، باعتبار هذا البحر ، هو همزة الوصل بين الشرق والغرب ، ولأن أمة واحدة تسيطر على شواطئه في آسيا وأفريقيا ، وأن الأديان السماوية نشأت في هذه المنطقة ، وأن الأمة العربية ذات جذور تاريخية وعقائد سماوية راسخة في المنطقة ، كما تضم هذه المنطقة قناة السويس ، شريان الحياة ، وفيها برزخ السويس ، الذي يصل آسيا بأفريقيا ، وتشرف أيضاً على البحر الأحمر ، وخليج العرب حيث الطريق إلى الهند .

وأشار التقرير إلى أن سكان هذه المنطقة تتوافر لهم وحدة التاريخ والدين واللغة والثقافة والآمال وجميع مقومات التجمع والترابط والاتحاد ، وتتوافر لهم الثروات الطبيعية ، وإن السكان يتمتعون بنزعات تحريرية نحو الاستقلال والحرية .

وقد أنهى المؤتمر اجتماعهم بعد اتخاذ عدة خطوات عملية نتيجة للتساؤلات التي طرحت في المؤتمر ، وكانت هذه التساؤلات على الشكل التالي :

أ. كيف يمكن أن يكون وضع هذه المنطقة العربية إذا توحدت فعلاً آمال شعبها وأهدافه ، وإذا أخذت هذه القوة كلها اتجاهاً واحداً ؟ .

ب. ماذا تكون النتيجة حين تدخل المسائل الفنية الحديثة ومكتسبات الثورة الصناعية الأوروبية إلى هذه المنطقة ؟ .

ج. ماذا يحدث لو انتشر التعليم وعمة الثقافة في أوساط هذا الشعب ؟ .

د. ما هو مصير هذه المنطقة وتمكن أبنائها من استغلال ثرواتها الطبيعية لصالحهم ؟ .

وقد سجل التقرير النهائي الجواب الصريح التالي على هذه التساؤلات بما يلي :

" عند ذلك ستحل الضربة القاضية حتماً بالامبراطوريات الاستعمارية وعندها ستتبخر أحلام الاستعمار في الخلود ، فتقطع أوصاله ثم يضمحل وينهار كما أنهارت إمبراطوريات الرومان والأغريق وغيرهم " .

وكان لا بد من بحث الوسائل التي تبعد هذا الخطر عن الدول

الأستعمارية ، وأوصى المؤتمر بالعمل على تحقيق النقاط التالية :

١- على الدول ذات المصالح المشتركة العمل على استمرار وضع هذه المنطقة في حالة متأخرة ، وابقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وجهل وتناحر .

٢- العمل على تجزئة المنطقة بقدر الامكان وذلك بتقسيمها إلى دويلات صغيرة .

٣- محاربة اتحاد هذه الدويلات - أي بعد تقسيم المنطقة - أو ارتباطها بأي نوع من انواع الارتباط الفكري أو الروحي أو التاريخي .

٤- العمل على فصل الجزء العربي في آسيا عن الجزء العربي في أفريقيا جغرافياً وبشرياً وذلك بزرع جسم بشري غريب ، شمال برزخ السويس لفصل عرب آسيا عن عرب افريقيا ، ويكون موالياً لبريطانيا ، وأتخذ المؤتمر عدة قرارات مهمة بالنسبة لسكان المنطقة منها :

- منع العلم والتكنولوجيا الحديثة على سكان المنطقة ، وعدم إرسالهم في بعثات دراسية إلى الخارج ، واستقطاب من يمكن استقطابه من المتعلمين - أي عرقله عودته إلى بلاده - وكذلك اتخذت توصية بعدم الكشف عن المواد الخام الموجودة في المنطقة ، إلا إذا حاولت شركات أجنبية أستثمارها الخ .

كما أتخذ المؤتمر عدة توصيات تبين أهمية البحر الأبيض المتوسط ، كان جوهرها أن من يسيطر على البحر الأبيض المتوسط يسيطر على العالم ، كما حدد التقرير مصالح الدول الأستعمارية الكبرى بحيث قسم العالم إلى مناطق نفوذ بين الدول الأستعمارية المشتركة في المؤتمر .

هذا ملخص أهم ما ورد في مخطط بنرمان الأستعماري .

*المصدر :

سهيلة الريماوي ، تقرير كامبل بنرمان بين القبول والرفض (وجهة نظر عربية) " المجلة الثقافية ، العدد التاسع ، الجامعة الأردنية ،

١٩٨٥ / ١٩٨٦ .

ملحق رقم (٢) نص إتفاقية سايكس - بيكو

تضمنت (إلى جانب الاعتراف باستقلال شبه الجزيرة العربية) تقسيم العراق وسوريا بأستثناء فلسطين إلى أربع مناطق لمنطقتين منهما بالأحرف ألف وباء ، وللمنطقتين الباقيتين باللونين الأزرق والأحمر على الشكل التالي :

١- منطقة ألف: سوريا الداخلية ، وتشمل مدن دمشق وحمص وحماء وحلب في الغرب والامتداد غرباً لتشمل منطقة الموصل شرقاً .

٢- منطقة باء : المنطقة الواقعة إلى الجنوب من منطقة الف وحدودها غرباً خط يسير تقريباً من غزة إلى العقبة ويصل عبر شرقي الأردن شرقاً ، حتى المنطقة الحمراء وبامتداد شمالي يصل حتى بلاد فارس وامتداد جنوبي يصل حتى الخليج العربي .

٣- المنطقة الزرقاء : تشمل مقاطعة سليسيا في آسيا الصغرى وشقة سوريا الساحلية غرب منطقة ألف على أن تكون مدن دمشق وحمص وحماء وحلب خارج حدود هذه المنطقة .

٤- المنطقة الحمراء : وتشمل المساحات الممتدة من بغداد إلى البصرة . أما فلسطين غربي الأردن وجنوبي الجليل فقد شكلت بموجب إتفاقية سايكس - بيكو منطقة بنية (سمراء) مع أستثناء النقب ومنطقة حيفا -عكا لأحاقها بالمنطقة الخاضعة لبريطانيا .

في المنطقتين ألف وباء اتفقت بريطانيا وفرنسا على أبداء الاستعداد للاعتراف بدول عربية شبه مستقلة أو باتحاد كونفدرالي عربي بين هذه الولايات تحت رئاسة زعيم عربي ، وعلى أساس أن تحتفظ فرنسا في منطقة ألف وبريطانيا بمنطقة باء بتسمية المستشارين الأجانب وبالوصول على امتيازات اقتصادية ، بينما تحتفظ فرنسا في المنطقة الزرقاء وبريطانيا في المنطقة الحمراء بالحق في ممارسة السيطرة السياسية وفق رغبة كل منهما بعد التوصل إلى إتفاق مع الدولة العربية الكونفدرالية .

أما في المنطقة البنية ، فلسطين ، فقد قضت الاتفاقية وضعها تحت إشراف دولي ، بغية تأمين المصالح الدينية للدول الحليفة ، تفصل

فلسطين الشاملة للاماكن المقدسة من الأراضي التركية ، وتخضع لنظام خاص تم تحديده بموجب إتفاق بين روسيا وفرنسا وبريطانيا . ونصت فقرة أخرى على إقامة إدارة دولية بعد التشاور مع روسيا وغيرها من الحلفاء ومع ممثلين عن شريف مكة ، ومع ذلك فقد متحت الإتفاقية بريطانيا حق السيطرة على ميناءي حيفا وعكا كجيب داخل المنطقة الدولية ، وأن تسيطر بريطانيا على سكة الحديد المزمع تمديدها لتصل بين حيفا والخليج .

وهنا لابد من الإشارة إلى مطامع فرنسا في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى إلى درجة أن العديدين من المسؤولين البريطانيين كانوا ينظرون إلى سوريا الطبيعية - الشاملة لفلسطين - منطقة نفوذ فرنسية .

غير إن قيام الجيوش التركية بتهديد قناة السويس عبر فلسطين أثناء الحرب رجع كفة القوى البريطانية بما فيها القوى المؤيدة للفكرة الصهيونية على هذا الأساس المصره على ضرورة استيلاء بريطانيا على فلسطين لاسباب استراتيجية ودينية ، وكان المدخل إلى الحوار مع فرنسا حول هذا الموضوع هو اعتبار فلسطين موضع اهتمام الحلفاء والمحايدين والعرب ، وبالتالي عدم التسليم بالأدعاءات الفرنسية حول أحقية السيطرة على فلسطين . وقد استخدم البريطانيون الحركة الصهيونية ثم وعد بلفور إضافة إلى إحتلال الجيوش البريطانية فيما بعد كوسائل لفرض الحكم البريطاني على فلسطين .

ملحق رقم (٣) نص إتفاقية سان ريمو

أهم ما ورد من بنود إتفاقية سان ريمو فيما يخص المشرق العربي
(سوريا الطبيعية) .

توزيع الانتدابات من فئة (أ) على البلدان العربية في المشرق
العربي فوضعوا سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي وفلسطين والعراق
تحت الانتداب البريطاني ، ودمجوا وعد بلفور في صك الانتداب على فلسطين
دون مراعاة للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم التي نصت على " أن رغبات أهل
البلاد يجب أن تكون عاملاً رئيسياً في اختيار الدولة المنتدبة " .

ملحق رقم (٤)

المعاهدة الأردنية - البريطانية لعام (١٩٢٨)

(المبرمة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو أمير شرقي الأردن)

(بعد التنقيح)

لما كان لصاحب الجلالة البريطانية بموجب انتداب أوتمن عليه في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ صلاحية في الاقليم المشمول بذلك الانتداب .

ولما كان صاحب السمو أمير شرقي الأردن قد انشأ حكومة في ذلك القسم من الاقليم المنتدب عليه المعروف بشرقي الأردن .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية مستعداً للاعتراف بوجود حكومة مستقلة في شرقي الأردن تحت حكم صاحب السمو أمير شرقي الأردن (عن طريق إتفاق يعقد مع صاحب السمو) على أن تكون تلك الحكومة دستورية وتضع صاحب الجلالة البريطانية في موقف يؤدي معه التزاماته الدولية بشأن هذه البلاد .

فلذلك اعتمزم الآن صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو أمير شرقي الأردن أن يعقدا إتفاقاً لهذه المقاصد وعينا لتلك الغاية مندوبيهما المفوضين .

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار وأمبراطور الهند .

- عن بريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية -

صاحب المقام الجليل الفيلد مرشال اللورد بلومر ' ج .س.ب.' ؛ ج .س.م.ج.'
و'ج.س.ف.و' و'ج.ب.أ.'

وعن صاحب السمو أمير شرقي الأردن

حسن خالد باشا أبو الهدى

الذين بعد أن تبادلوا تفويضيهما التامين ووجداهما بالشكل الصالح الملائم اتفقاً

على ما يأتي :

يوافق صاحب السمو الامير على أن يمثل صاحب الجلالة البريطانية في شرقي الأردن معتمد بريطاني يعمل بالنيابة عن المندوب السامي لشرقي الأردن ، وعلى أن تجري المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الأخرى من الجهة الواحدة وبين حكومة شرقي الأردن من الجهة الثانية عن طريق المعتمد البريطاني والمندوب السامي السالفي الذكر .

ويوافق صاحب السمو الامير على أن النفقات العادية للحكومة المدنية والإدارة ومرتبات المعتمد البريطاني وموظفيه تتحملها بأسرها شرقي الأردن ، ويهيئ صاحب السمو الامير محل الإقامة للبريطانيين من موظفي المعتمد البريطاني .

إن سلطتي التشريع والإدارة الموثمن عليهما صاحب الجلالة البريطانية بصفة كونه منتدباً على فلسطين يتولاهما في هذا القسم المعروف بشرقي الأردن من الأقليم المنتدب عليه صاحب السمو الامير عن طريق الحكومة الدستورية التي يعينها بحدودها قانون شرقي الأردن الأساسي وأي تعديل يطراً عليها بموافقة صاحب الجلالة البريطانية .

إن كلمة ' فلسطين ' في سائر مواد هذا الاتفاق - مالم ترد معرفة على وجه آخر - تعني ذلك الشطر من الأقليم المنتدب عليه الواقع إلى الغرب من خط مرسوم من نقطة تبعد ميلين غربي مدينة العقبة على الخليج المعروف بذلك الاسم صعوداً في منتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن حتى ملتقاه بنهر اليرموك ومن ثم في منتصف ذلك النهر حتى التخوم السورية .

يوافق سمو الامير على أنه لا يعين في شرقي الأردن - مدة الاتفاق الحاضر - موظف من غير جنسية شرقي الأردن دون موافقة صاحب الجلالة البريطانية ، وسيضبط عدد الموظفين البريطانيين المعينين على هذا المنوال في حكومة شرقي الأردن ، وشروط إستخدامهم باتفاق على حده .

يوافق صاحب السمو الامير على اتخاذ وسن أية قوانين أو أوامر أو أنظمة قد

بقتضيتها القيام التام بما على صاحب الجلالة البريطانية من إلتزامات وتبعات دولية بشأن بلاد شرقي الأردن ، وعلى أن لا تقبل أو تسن في شرقي الأردن أية قوانين أو أوامر أو أنظمة يمكن أن تعرقل القيام التام بتلك الإلتزامات والتبعات الدولية .

مادة ٥-

يوافق صاحب السمو الأمير على أن يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية التي تسدى إليه عن طريق المندوب السامي لشرقي الأردن في جميع الأمور المختصة بصلات شرقي الأردن الخارجية ، وكذلك في جميع الأمور الهامة التي تمس الإلتزامات والمصالح المالية والدولية لصاحب الجلالة البريطانية بشأن شرقي الأردن .

ويتعهد سمو الأمير أن يتبع في شرقي الأردن في الإدارة والمالية وموارد الحكومة خطة من شأنها أن تكفل الاستقرار والتنظيم الصالح لحكومته وأموالها المالية .

ويوافق على أن يجعل صاحب الجلالة البريطانية على علم بالتدابير المقترحة والمتخذة لانفاذ هذا التعهد على الوجه اللائق ، ويوافق فوق ذلك على أنه لا يغير طريقة مراقبة الأموال العامة في شرقي الأردن من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

مادة ٦-

يوافق صاحب السمو الأمير على أن يرجع إلى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الميزانية السنوي ، وفي أي قانون يختص بالمواد التي تنطوي عليها نصوص هذا الاتفاق ، وفي أي قانون من الأنواع التالية وهي :

(١) أي قانون يمس نقد شرقي الأردن أو له صلة بأصدار أوراق نقدية (بنكنوت)

(٢) أي قانون يفرض رسوماً متفاوتة .

(٣) أي قانون يمكن أن يجعل الأشخاص المنتمين إلى جنسية أية دولة من عصبة الأمم ، أو إلى أية دولة وافق صاحب الجلالة البريطانية بموجب معاهدة على أن يضمن لها نفس الحقوق التي كانت تتمتع بها فيما لو كانت عضواً في العصبة المذكورة خاضعين أو مستهدفين لأي فقد أهلية لم يخضع ولم يستهدف له الأشخاص الذين هم من الرعايا البريطانيين أو الذين ينتمون إلى جنسية أية دولة أجنبية .

(٤) أي قانون خاص ينص على وراثة عرش الأمير أو على إنشاء مجلس وصاية .

- ٥) أي قانون يمنح نفسه فيه أي أرض أو مال أو هبة أخرى أو عطية .
- ٦) أي قانون يمكن أن يتولى الأمير بمقتضاه السيادة على قطر خارج عن شرقي الأردن .
- ٧) أي قانون يختص بحق المحاكم المدنية في القضاء على الأجانب .
- ٨) أي قانون مغير أو معدل أو مضيف لتفاصيل أحكام القانون الأساسي.

مادة ٧-

لا يكون بين فلسطين وشرقي الأردن أي حاجز جمركي مالم يقع اتفاق بين البلدين،
والتعريف الجمركي لشرقي الأردن يوافق عليها صاحب الجلالة البريطانية .

تدفع حكومة فلسطين إلى حكومة شرقي الأردن المبلغ المقدر من الرسوم
الجمركية المفروضة على قسم البضائع الداخلية إلى فلسطين من إقليم غير شرقي الأردن ،
ثم تدخل لشرقي الأردن فيما بعد للإستهلاك المحلي ، ولكن يحق لحكومة فلسطين أن تحجز
من المبالغ التي تدفع على هذا الحساب المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية التي تفرضها
شرقي الأردن على ذلك القسم من البضائع التي تدخل شرقي الأردن من إقليم غير بلاد
فلسطين ثم تدخل فلسطين فيما بعد للإستهلاك المحلي .

وتلقى تجارة ومتاجر شرقي الأردن في الموانئ الفلسطينية من التسهيلات ما
تلقاه تجارة فلسطين ومتاجرها على السواء .

مادة ٨-

لا توضع عقبة في سبيل اتحاد شرقي الأردن بمن تود من الممالك العربية المجاورة في
الجمارك أو لمقاصد أخرى مادام ذلك يتفق مع الإلتزامات الدولية لصاحب الجلالة البريطانية.

مادة ٩-

يتعهد صاحب السمو الأمير بقبول وتنفيذ ما يمكن أن يعده صاحب الجلالة
البريطانية ضرورياً من النصوص المعقولة في المواد القضائية لصيانة مصالح الأجانب،
وستدمج هذه الشروط في اتفاق على حدة يبلغ إلى مجلس عصبة الأمم ، وريثما يعقد اتفاق
كهذا فلا يؤتى بأجنبي أمام محكمة أردنية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

يتعهد صاحب السمو الأمير بقبول وتنفيذ ما يمكن أن يعده صاحب الجلالة

البريطانية ضرورياً من النصوص المعقولة في المواد القضائية لصيانة القانون ، وحق القضاء بشأن المسائل الناجمة عن العقائد الدينية للطوائف الدينية المختلفة .

مادة ١٠-

يمكن لصاحب الجلالة البريطانية أن يحتفظ بقوات مسلحة في شرقي الأردن ويمكن أن ينشئ وينظم ويراقب في شرقي الأردن قوات مسلحة قد تكون في رأيه ضرورية للدفاع عن البلاد ولتأييد صاحب السمو الأمير في صيانة السلام والنظام .

يوافق صاحب السمو الأمير على أنه لا ينشئ ولا يحتفظ في شرقي الأردن أو يسمح بأن ينشأ أو يحتفظ بأية قوات عسكرية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

مادة ١١-

يعترف صاحب السمو الأمير بالمبدأ الذي يعتبر أن تكاليف القوات اللازمة للدفاع عن شرقي الأردن عبء على واردات تلك البلاد - تستمر شرقي الأردن عند نفاذ هذا الاتفاق على تحمل سدس تكاليف قوة الحدود لشرقي الأردن ، وتحمل كذلك - حاملاتسمح موارد البلاد المالية - فرق الزيادة ما بين تكاليف القوات البريطانية المرابطة في شرقي الأردن ، تكاليف هذه القوات فيما لو كانت مرابطة في بريطانيا العظمى بالدرجة التي تعتبر هذه القوات- في نظر صاحب الجلالة البريطانية - مستخدمة في شؤون شرقي الأردن ، وكذلك تدفع جميع تكاليف أية قوة تنشأ لشرقي الأردن وحدها .

مادة ١٢-

مادامت واردت شرقي الأردن غير كافية لسد النفقات العادية للإدارة التي تنفق بمصادقة صاحب الجلالة البريطانية - بما فيها أي أنفاق على قوات محلية تكون شرقي الأردن عرضة لهاموجب المادة (١١) فيؤخذ بتدبير إعانة من الخزانة البريطانية على سبيل هبة أو قرض تعضيداً لواردات شرقي الأردن ، ويتخذ صاحب الجلالة البريطانية التدابير لدفع فرق الزيادة من نفقات القوات البريطانية المرابطة في شرقي الأردن ، والمعتبرة عند صاحب الجلالة البريطانية أنها مستخدمة من أجل شرقي الأردن الى الحد والأوان اللذين تظل فيهما واردات شرقي الأردن غير كافية لاحتمال زيادة كهذه .

مادة ١٣-

يوافق صاحب السمو الأمير على أنه تتخذ وتسن جميع القوانين أو الأوامر أو الأنظمة التي يتطلبها صاحب الجلالة البريطانية من حين إلى آخر للقيام بمرامي المادة العاشرة ، وأن لا تقبل ولا تسن في شرقي الأردن أية قوانين أو أوامر أو أنظمة قد تصطدم في رأي صاحب الجلالة البريطانية بمرامي تلك المادة .

مادة ١٤-

يوافق صاحب السمو الأمير على أن يتبع نصيحة صاحب الجلالة البريطانية بشأن إعلان الحكم العرفي في جميع شرقي الأردن أو في أي جزء منها ، وأن يعهد بإدارة ذلك الجزء أو تلك الأجزاء التي قد توضع تحت الحكم العرفي في شرقي الأردن إلى ذلك الضابط الذي قد يرشحه أو أولئك الضباط الذين قد يرشحهم صاحب الجلالة البريطانية من قوات جلالته البريطانية ، ويوافق صاحب السمو الأمير كذلك على اتخاذ قانون خاص - عند إعادة الحكومة المدنية - يبرئ في القوات المسلحة المحتفظ بها صاحب الجلالة البريطانية من تبعة أي تصرف أو إهمال أو تقصير وقع خلال الحكم العرفي .

مادة ١٥-

يمكن لصاحب الجلالة البريطانية أن يتولى حق القضاء على جميع أعضاء القوات المسلحة التي يحتفظ بها أو يراقبها صاحب الجلالة البريطانية في شرقي الأردن . ووفاء للغرض من هذه المادة والمواد الخمس السالفة فلفظة - قوات مسلحة- تعتبر أنها شاملة للمدنيين الملحقين بالقوات المسلحة أو المستخدمين فيها .

مادة ١٦-

يتعهد صاحب السمو الأمير بأن يقدم في كل حين كل تسهيل لتنقل قوات صاحب الجلالة البريطانية - بما فيها إستعمال اللاسلكي والخطوط البرية لمصلحتي البرق والهاتف وحق مد خطوط برية - ولنقل وخزن الوقود والعتاد والذخيرة واللوازم على طرق شرقي الأردن وسككها الحديدية ومعايرها المائية وموانئها .

مادة ١٧-

يوافق صاحب السمو الأمير على أن يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية في جميع الشؤون المختصة بمنح الامتيازات وأستثمار الموارد الطبيعية وأنشاء

وإدارة سكك الحديد ، وعقد القروض .

مادة ١٨-

ما من أرض في شرقي الأردن يتنازل عنها أو تؤجر أو توضع بأية طريقة تحت مراقبة أية سلطة أجنبية ، وهذا لا يمنع صاحب السمو الامير من اتخاذ ما قد يكون ضرورياً من التدابير لإقامة ممثلين أجنب ، ولتنفيذ أحكام المواد السالفة .

مادة ١٩-

يوافق صاحب السمو الامير على أنه ريثما تعقد اتفاقات خاصة بتسليم المجرمين تختص بشرقي الأردن في معاهدات تسليم المجرمين النافذة بين صاحب الجلالة البريطانية والدول الأجنبية تتناول شرقي الأردن .

مادة ٢٠-

ينفذ هذا الاتفاق حالما يبرمه الفريقان الساميان المتعاقدان بعد قبوله من جانب الحكومة الدستورية التي تؤلف بموجب المادة الثانية، وتعتبر الحكومة الدستورية مؤقتة إلى أن يصدق على الاتفاق على ذلك الوجه ، ولا شيء يمنع الفريقين الساميين المتعاقدين من إعادة النظر حيناً بعد حين في نصوص هذا الاتفاق بقصد أي تنقيح قد يلوح أنه مرغوب فيه في الأحوال التي توجد عند ذلك .

مادة ٢١-

لقد صيغ الاتفاق الحاضر في لغتين : الانكليزية والعربية ، وسيوقع مفوض كل من الفريقين الساميين المتعاقدين على نسختين انكليزيتين وأخرين عربيتين ، ويكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار ، وإنما عند الإختلاف بينهما في تفسير مادة من مواد هذا الاتفاق يكون للصيغة الانكليزية التقدم .

وثقة بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران على الاتفاق الحاضر في القدس في هذا اليوم العشرين من شهر شباط سنة ١٩٢٨ .

(حسن خالد أبو الهدى)

(بلومر)

* المصدر : غالب أبو جابر ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الأردنية ،

(١٩٢٣-١٩٧٣) ، المجلد الأول ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، عمان ، المملكة الاردنية

الهاشمية ، ص ٨٨-٩٤ .

ملحق رقم (٥)

التعديل الأول للمعاهدة الأردنية- البريطانية لعام ١٩٢٨ الذي وقع في ٢ حزيران عام ١٩٣٤

لما كان صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار وأميراطور الهند وصاحب السمو أمير شرقي الأردن .

راغبين في تعديل الاتفاق الموقع عليه - بالنيابة عنهما في القدس بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٢٨ - من بعض الوجوه فقد اعتزما على عقد اتفاق ملحق لذلك الغرض ، وعينا لتلك الغاية مندوبيهما المفوضين .

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار وأميراطور الهند عن بريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية .

صاحب الفخامة اللفتننت جنرال السير ارث فرانفل واكوب(ج.س.م.ج)
(ك.س.ب) (س.اى.ى) (د.س.و)

وعن صاحب السمو أمير شرقي الأردن

صاحب الفخامة إبراهيم باشا هاشم

اللذين بعد أن تبادلوا تفويضهما التامين ووجداهما بالشكل الصالح الملائم اتفقا على ما يأتي :

مادة ١-

تلغى المادة الأولى من الاتفاق الموقع عليه في ٢٠ شباط ١٩٢٨ ويستعاض عنها بالنصوص الآتية .

(يوافق صاحب السمو الأمير على أن يمثل صاحب الجلالة البريطانية في شرقي الأردن معتمد بريطاني يعمل بالنيابة عن المندوب السامي لشرقي الأردن وعلى أن تجري المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الأخرى من الجهة الواحدة وبين حكومة شرقي الأردن من الجهة الثانية عن طريق المعتمد البريطاني والمندوب السامي السالفي الذكر .

ويوافق صاحب الجلالة البريطانية على أن لصاحب السمو الأمير أن يعين

موظفين قنصليين لدى أية دول عربية مجاورة بحسب ما قد يعتبر ذلك لازماً.

ويوافق صاحب السمو الأمير على أن النفقات العادية للحكومة المدنية والإدارة تتحملها بأسرها شرقي الأردن).

مادة ٢-

تلغى الفقرة الأولى من المادة السابعة من الاتفاق الموقع عليه في ٢٠ شباط ١٩٢٨ ويستعاض عنها بالنصوص الآتية :

(لايكون بين فلسطين وشرقي الأردن أي حاجز جمركي ما لم يقع اتفاق بين البلدين).

مادة ٣-

يبرم هذا الاتفاق ويجري تبادل إبرامه حالما يستطاع ذلك ، ويصبح نافذ المفعول فور إبرامه .

مادة ٤-

لقد صيغ الاتفاق الحاضر في لغتين - الإنجليزية والعربية وقد وقع المندوبان المفاوضان للفريقين الساميين المتعاقدين على نسختين انجليزيتين ونسختين عربييتين ، ويكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار ، وأما عند الإختلاف بينهما في تفسير مادة من مواد هذا الاتفاق يكون للصيغة الأنجليزية التقدم .

وثقة بما تقدم وقع المندوبان المفاوضان المذكوران على الاتفاق الحاضر في هذا اليوم السبت الموافق ٢ حزيران سنة ١٩٢٤ .

ارثر واكوب

أبراهيم هاشم

المندوب المفوض

المندوب المفوض

عن صاحب الجلالة البريطانية

عن صاحب السمو أمير شرقي الأردن

* المصدر : غالب أبو جابر ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الأردنية ،

(١٩٢٣-١٩٧٣) ، المجلد الأول ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، عمان ، المملكة الأردنية

الهاشمية ، ص ١٠٣-١٠٤ .

ملحق رقم (٦)

التعديل الثاني للمعاهدة الأردنية - البريطانية لعام ١٩٢٨ الذي وقع في ١٩ تموز عام ١٩٢٨

لما كان صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية والممتلكات البريطانية وراء البحار وأميراطور الهند وصاحب السمو أمير شرقي الأردن يرغبان في إجراء تعديل من بعض الوجوه في المعاهدة الموقع عليها بالنيابة عنهما في القدس في ٢٠ من شهر شباط من سنة ١٩٢٨ .

فقد أعتزما أن يعقدا إتفاقاً اضافياً لهذه المقاصد ، وعينا لتلك الغاية مندوبيهما المفوضين .

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية والممتلكات البريطانية وراء البحار وأميراطور الهند .

عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية :

فخامة السير هارولد الفريد ماك ماكيل دجي ، سي ، م ، دجي ، د ، س ، وعن صاحب السمو أمير شرقي الأردن .

فخامة توفيق باشا أبي الهدى حامل وسامي النهضة والاستقلال من الدرجة الأولى ووسام الامبراطورية البريطانية من درجة كوماندور .

اللذين بعد أن تبادلوا تفويضيهما التامين ووجداهما بالشكل الصالح والملئم اتفقا على ما يلي :

مادة ١-

تلقى المادة العاشرة من المعاهدة الموقع عليها في ٢٠ من شهر شباط من سنة ١٩٢٨ ويستعاض عنها بالأحكام التالية :

(يمكن لصاحب الجلالة البريطانية أن يحتفظ بقوات مسلحة في شرقي الأردن ويمكن أن ينشئ وينظم ويراقب في شرقي الأردن قوات مسلحة قد تكون في رأيه ضرورية للدفاع عن البلاد ، ولتأييد صاحب السمو الأمير في صيانة السلام والنظام)

مادة ٢-

يبرم الاتفاق الحاضر ويجري تبادل نسخ الإبرام بما أمكن من السرعة، ويعمل به فور إبرامه .

مادة ٣-

صيح هذا الاتفاق باللغتين الانجليزية والعربية ، ويوقع المندوب المفوض لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسختين انجليزييتين وعلى آخرين عربييتين ، ويكون لكلا الصيغتين عين المقام من الاعتبار ، وإنما عند الإختلاف بينهما في تفسير مادة من مواد هذا الاتفاق يكون للصيغة الانجليزية التقدم .

وثقة بما تقدم وقع المندوبان المفوضان المذكوران على الاتفاق الحاضر ، وقد تم ذلك في عمان هذا اليوم التاسع عشر من شهر تموز من السنة الحادية والأربعين بعد التسعمائة والالف ميلادية .

توفيق أبو الهدى

هـ.أ. ماك مايكل

إتفاق

لما كان صاحب السمو الأمير وحكومة شرقي الأردن قد خولا بمقتضى المادة الحادية عشرة من قانون تعدين الزيت (رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠) سلطات وحقوقا معينة في حالة نشوء حالة خطرة طارئة يرجع أمر تقرير وجودها إلى صاحب السمو الأمير وحده .

ولما كان صاحب السمو أمير شرقي الأردن قد وافق على أن يسترشد بصاحب الجلالة البريطانية، وأن يتبع نصيحة جلالته في بضع الأمور بمقتضى المعاهدة المعقودة بين سموه وبين صاحب الجلالة البريطانية والموقع عليها في ٢٠ من شهر شباط من سنة ١٩٢٨ (والمعدلة بالمعاهدة المعقودة بعدئذ والموقع عليها في ٢ من شهر حزيران من سنة ١٩٣٤) .

لما كان صاحب السمو الأمير راغباً في التوقيع على الإتفاق الحاضر مع صاحب الجلالة البريطانية :

فقد أعتزم الآن صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو أمير شرقي الأردن أن يعقدا إتفاقاً لذلك ، وعينا لتلك الغاية مندوبيهما المفوضين .

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى ، وايرلنده الشمالية والممتلكات البريطانية وراء البحار وأميراطورية الهند ، عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية فخامة السير هارولد ماك مايكل دجي ، سي ، دجي ، س ، وعن صاحب السمو أمير شرقي الاردن :

فخامة توفيق باشا أبي الهدى حامل وسامي النهضة والاستقلال من الدرجة الاولى ووسام الامبراطورية البريطانية من درجة كوماندر .

اللذين بعد أن تبادلنا تفويضيهما التامين ووجدهما بالشكل الصالح والملائم أتفقا على ما يلي :

مادة ١-

يوافق صاحب السمو الامير بوصفه رأساً لدولة شرقي الأردن وبالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن خلفائه وورثته على أن يتبع نصيحة صاحب الجلالة البريطانية حول الوقت الذي يجب فيه إعتبار الحالة خطيرة طارئة (التي جاء ذكرها في المادة الحادية عشرة من قانون تعدين الزيت رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠) ، وحول ممارسة صاحب السمو الامير وحكومة شرقي الأردن السلطات والحقوق التي يخولانها بمقتضى المادة المذكورة أو بمقتضى أي قانون آخر أو التي يخولانها بصورة أخرى من الصور بشأن مصادرة الزيت الخام أو أي من منتجاته أو تملكه أو بيعه أو شرائه أو توريده أو حق الأولوية في شرائه أو تصديره أو الاستيلاء على أية أبنية أو أعمال مستخدمة فيما له علاقة بإنتاج الزيت الخام ، أو بأي من منتجاته ، أو الإشراف على ذلك أو كانت الأبنية أو الأعمال مشغلة بموجب أي عقد إجازة منح بمقتضى قانون تعدين الزيت المذكور .

مادة ٢-

صيغ هذا الاتفاق باللغتين الانجليزية والعربية ، ويوقع المندوب المفوض لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين على نسختين انجليزية وأخرى عربية ، ويكون لكلا الصيغتين عين المقام من الاعتبار وإنما عند الإختلاف بينهما في تفسير مادة من مواد هذا الاتفاق يكون للصيغة الانجليزية التقدم .

وثقة بما وقع المندوبان المفوضان المذكوران على الاتفاق الحاضر .

وقد تم ذلك في عمان هذا اليوم التاسع عشر من شهر تموز من السنة الحادية والأربعين بعد التسعمائة والالف ميلادية .

هـ.أ. ماك مايكل
توفيق أبو الهدى

* المصدر : غالب أبو جابر ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الأردنية ،
(١٩٢٣-١٩٧٣) ، المجلد الأول ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، عمان ، المملكة الأردنية
الهاشمية ، ص ١٠٤-١٠٧ .

ملحق رقم (٧) المعاهدة

الأردنية - البريطانية لعام ١٩٢٦

حضرة صاحب السمو أمير شرقي الأردن وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلنده والممتلكات الحرة البريطانية وراء البحار وأميراطور الهند .

لما كانا قد أخذنا بعين الاعتبار بأن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلنده الشمالية قد صرحت رسمياً في الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة بأنها عازمة على الاعتراف بوضع شرقي الأردن دولة مستقلة ذات سيادة .

ولما كانا راغبين في تعيين الصلات التي ستقوم بينهما في المستقبل بصفة كونهما سيدي دولتين مستقلتين على قواعد الحرية التامة والمساواة والاستقلال ، وفي توثيق وأدانة أوامر الصداقة وحسن التفاهم القائمة بينهما .

فقد قررا عقد معاهدة صداقة وتحالف من أجل هذا الغرض ، وقد عينا عنهما مندوبين مفوضين وهم :

حضرة صاحب السمو أمير شرقي الأردن

أبراهيم باشا هاشم حامل وسام النهضة المرصع ووسام الاستقلال من الدرجة الأولى ووسام الامبراطورية البريطانية من درجة كوماندور ، رئيس وزراء شرقي الأردن ووزير الدفاع .

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلنده والممتلكات الحرة البريطانية وراء البحار وأميراطور الهند .

(الذي سيشار إليه فيما بعد بصاحب الجلالة الملك)

عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلنده الشمالية

الرايت اونرايل ايرنست بيفن عضو البرلمان ووزير جلالته للشؤون الخارجية وأرث كريش جونز عضو البرلمان والوكيل البرلماني لوزير المستعمرات الذين بعد أن تبادلوا أوراق اعتمادهم ووجدوها صحيحة فقد أتفقوا على مايلي :

مادة ١-

يعترف صاحب الجلالة الملك بشرقي الأردن دولة مستقلة استقلالاً تاماً وبصاحب السمو الأمير سيداً عليها . ويسود سلم وصداقة دائمان بين صاحب السمو أمير شرقي الأردن وصاحب الجلالة الملك .

ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق توطيداً لصداقتهم وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة .

وتجري بينهما مشاورات تامة وصريحة في جميع الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية التي قد يكون لها مساس بمصالحهما المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن لا يقف في البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف أو قد يسفر عن صعاب للفريق الآخر .

مادة ٢-

يمثل كلا من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ممثل سياسي يعتمد وفقاً للأصول المرعية .

مادة ٣-

من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين أن مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في شرقي الأردن وأيضاً - بشرط مراعاة أحكام المادة الخامسة أدناه - مسؤولية الدفاع عن شرقي الأردن إزاء الاعتداء الخارجي تنحصران في صاحب السمو أمير شرقي الأردن .

مادة ٤-

إذا نشأ نزاع مع دولة ثالثة وكان استمراره مما قد يهدد دوام السلم والأمن الدوليين فيجب على الفريقين الساميين المتعاقدين قبل كل شيء أن يتشاورا مع بعضهما البعض للبحث عن حل بالوسائل السلمية كما جاء في نص المادة الثالثة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة .

مادة ٥-

إذا أشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في عمل عدائي - على الرغم من أحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة - كنتيجة لهجوم مسلح يقوم به فريق ثالث فعلى الفريق

السامي المتعاقد الآخر بشرط دائماً مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة من هذه المعاهدة أن يتقدم فوراً لمساعدته كإجراء للدفاع عن النفس الأجماعي . وفي حالة خطر أشتبك عدائي مداهم يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً بالتشاور مع بعضهما البعض حول الإجراءات الضرورية للدفاع .

مادة ٦-

تسهيلاً للقيام بالالتزامات المشتركة المنصوص عليها في المادة الخامسة أعلاه قد اتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على النصوص الموضوعية في ملحق هذه المعاهدة .

مادة ٧-

يبذل صاحب الجلالة الملك كل جهد ليحصل لحكومة صاحب السمو الأمير على خدمات أي خبراء أو موظفين من ذوي المؤهلات الفنية قد تحتاج إليهم شرقي الأردن .

مادة ٨-

١- إن جميع الالتزامات والمسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة الملك فيما يتعلق بشرقي الأردن وفيما يتعلق بأية وثيقة دولية لم تنته قانونياً يجب أن تترتب على صاحب السمو أمير شرقي الأردن وحده . وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين أن يتخذوا فوراً الخطوات اللازمة لتأمين نقل هذه المسؤوليات إلى صاحب السمو الأمير .

٢- كل معاهدة دولية عامة أو ميثاق أو اتفاق طبقه صاحب الجلالة الملك بصفتة منتدبا (أو حكومته في المملكة المتحدة بصفتها منتدبة) على شرقي الأردن يظل مرعياً من قبل صاحب السمو الأمير إلى أن يصبح صاحب السمو الأمير (أو حكومته) فريقاً متعاقداً مستقلاً أو تنتهي قانونياً الوثيقة المبحوث عنها فيما يتعلق بشرقي الأردن .

مادة ٩-

١- يشرع الفريقان الساميان المتعاقدان في عقد اتفاقية للتجارة والمؤسسات التجارية حالما يمكن ذلك .

٢- إلى أن تعقد الاتفاقية المشار إليها في الفقرة الأولى أو إلى أن تنتهي سنتان من تاريخ توقيع هذه المعاهدة - أي من الأمرين يأتي أولاً- يحتفظ كل من الفريقين الساميين المتعاقدين فيما له علاقة برعاية وتجارة الفريق الآخر بالحالة السائدة وقت توقيع المعاهدة

على شرط أن لايعامل أي من الفريقين الساميين المتعاقدين رعايا أو تجارة الفريق الآخر في أي حال من الأحوال معاملة دون ما يعامل بها رعايا وتجارة أحب قطر أجنبي له .

٣- تطبق أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة على المستعمرات وبلدان ما وراء البحار ومحميات جلالة الملك والبلدان التي تديرها حكومة جلالته في المملكة المتحدة بالانتداب أو الوصاية .

٤- يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على أن أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة بشأن معاملة أحب قطر أجنبي لن تتناول :

أ- الامتيازات الجمركية الخاصة التي في وقت توقيع هذه المعاهدة كان صاحب السمو الأمير قد عامل بها البضائع المنتجة أو المصنوعة في أي بلد كان بأكمله في سنة ١٩١٤ من ضمن تركيا الآسيوية أو البلاد العربية بشرط أن لا تمنح هكذا امتيازات إلى أي قطر أجنبي آخر أو :

ب- الامتيازات الجمركية الممنوحة من قبل أحد الفريقين الساميين المتعاقدين إلى قطر ثالث عملاً باتحاد جمركي تم أو يتم عقده فيما بعد .

مادة ١٠-

من المتفق عليه بين الفريقين الساميين المتعاقدين بأن الامتيازات التجارية الممنوحة فيما له علاقة بأرض شرقي الأردن قبل توقيع هذه المعاهدة تظل مستمرة في مفعولها للمدة المعينة في متونها .

مادة ١١-

حالما يبدأ بتنفيذ هذه المعاهدة ينتهي مفعول الإتفاقية المعقودة بين صاحب السمو الأمير وصاحب الجلالة الملك المؤرخة في العشرين من شهر شباط ١٩٢٨ والمعدلة فيما بعد بإتفاقيتين أخريين مؤرختين في الثاني من شهر حزيران سنة ١٩٣٤ والتاسع عشر من شهر تموز سنة ١٩٤١ .

مادة ١٢-

ليس في هذه المعاهدة ما يرمي إلى الإخلال أو يخل بأي حال من الأحوال في الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب على أي من الفريقين الساميين المتعاقدين

وفقاً لميثاق الأمم المتحدة أو وفقاً لأية اتفاقيات وعهود ومعاهدات دولية أخرى عدا ما قد ينتج عن أحكام المادتين الثامنة والحادية عشرة .

مادة ١٣-

إذا نشأ خلاف يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها ولم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان إلى تسوية هذا الخلاف بالمفاوضة المباشرة يرجع في الخلاف إلى محكمة العدل الدولية ما لم يتفق الطرفان على شكل آخر للتسوية .

مادة ١٤-

تبرم هذه المعاهدة وتنفذ حالما يتم تبادل وثائق الإبرام في أقرب وقت ممكن. تظل هذه المعاهدة نافذة لمدة خمس وعشرين سنة من تاريخ بدء تنفيذها وبعد ذلك تظل نافذة المفعول لغاية مرور سنة واحدة على الإخطار بإنتهائها ، ذلك الإخطار الذي يتقدم به أحد الفريقين الساميين المتعاقدين إلى الآخر بواسطة الطرق الدبلوماسية .

وشهادة بما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون المذكورون أعلاه هذه المعاهدة وختموها بأختامهم .

كتبت هذه المعاهدة في لندن في اليوم الثاني والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٤٦ في نسختين باللغتين العربية والانجليزية ويكون للنصين العربي والانجليزي عين المقام من الاعتبار .

* المصدر : غالب أبو جابر ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الأردنية ، (١٩٧٣-١٩٢٣) ، المجلد الأول ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ص ٩٥-٩٩ .

ملحق رقم (٨) ملحق المعاهدة الأردنية- البريطانية لعام ١٩٤٦

مادة ١-

يجوز لصاحب الجلالة الملك إقامة قوات مسلحة في شرقي الأردن في الأماكن المقيمة فيها عند توقيع هذه المعاهدة وفي أماكن أخرى يتفق عليها ، ويقدم صاحب السمو الأمير جميع التسهيلات الضرورية لإيواء هذه القوات وصيانتها وخزن ذخائرها ومعداتنا بما في ذلك تأجير أي أرض تلزم ويستملك أي حق خاص على هذا الأرض إذ وجد ذلك ضرورياً .

مادة ٢-

يمنح صاحب السمو أمير شرقي الأردن في جميع الأوقات تسهيلات لحركة قوات صاحب الجلالة الملك المسلحة وتدريبها ، ولنقل الوقود والأسلحة والذخيرة والمواد الأخرى اللازمة لهذه القوات بطرق الجو والبر والسكك الحديدية والماء وخطوط الأنابيب، وبواسطة موانئ شرقي الأردن .

مادة ٣-

يكون لقوات صاحب الجلالة الملك المسلحة الحق في استعمال أنظمتها الخاصة بمخابرات الإشارة بما في ذلك اللاسلكي .

مادة ٤-

يقوم صاحب السمو أمير شرقي الأردن كل ما يلزم بعد المشاورة مع حكومة المملكة المتحدة بحراسة وصيانة وتحسين الموانئ وخطوط المواصلات في داخل شرقي الأردن وعبرها الضرورية لحرية حركة قوات جلالتنا المسلحة وصيانتها . ويطلب سموه مساعدة جلالتنا عندما تمس الحاجة في سبيل هذا الغرض .

مادة ٥-

يعوض صاحب الجلالة الملك لصاحب السمو الأمير جميع النفقات التي تنكبها حكومة سموه فيما يتعلق بتقديم التسهيلات المذكورة بالمواد الأولى والثانية والرابعة من هذا الملحق ، ويقوم بإصلاح أي ضرر ينشأ من أعمال أفراد قوات جلالتنا المسلحة، أو بدفع تعويض

عنها بإستثناء الضرر الناجم عن العمليات الحربية المتخذة بموجب المادة الخامسة من هذه المعاهدة كنتيجة لهجوم موجه إلى شرقي الأردن .

مادة ٦-

إلى أن يعقد اتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين لتعيين بصورة مفصلة الحصانة القضائية والمالية لأفراد قوات جلالة الملك في شرقي الأردن يظل هؤلاء الأفراد متمتعين بالحصانة المعطاة لهم في الوقت الحاضر .

مادة ٧-

لايطلب من صاحب الجلالة الملك دفع أية ضريبة أردنية عن الأموال غير المنقولة المؤجرة له أو التي يمتلكها أو عن أمواله المنقولة بما في ذلك الرسوم الجمركية على البضائع التي تستورد من قبل جلالتة أو بالنيابة عنه .

مادة ٨-

يقدم صاحب الجلالة الملك مساعدة مالية إلى صاحب السمو الأمير لتسديد تكاليف الأقسام الحربية في قوات سموه اللازمة لتحقيق الأغراض المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة . ويتفق الفريقان - الساميان المتعاقدان في كل سنة على قوة هذه الأقسام . ويمكن صاحب السمو الأمير ممثل جلالتة في شرقي الأردن من التأكد من أن المساعدة المبحوث عنها تنفق في سبيل الغرض الذي من أجله قد أعطيت .

مادة ٩-

بالنظر للرغبة في تجانس التدريب والأساليب بين الجيشين الأردني والبريطاني .

١- يقدم صاحب الجلالة الملك الضباط البريطانيين الذين تلزم خدماتهم لضمان كفاءة الأقسام الحربية من قوات سمو الأمير .

٢- يقوم صاحب الجلالة الملك :

أ) بتقديم جميع التسهيلات الممكنة إلى صاحب السمو أمير شرقي الأردن من أجل إعطاء دروس حربية وجوية إلى الضباط الأردنيين في مدارس التعليم المعدة لقوات جلالتة .

ب) وبتقديم الأسلحة والذخيرة والتجهيزات والطائرات والمواد الحربية الأخرى إلى قوات صاحب السمو أمير شرقي الأردن .

٣- يقوم صاحب السمو الأمير :

أ) بدفع تكاليف التعليم والتجهيزات المشار إليها في الفقرة الثانية .

ب) وبالتأكيد من أن أسلحة قواته وتجهيزاته الضرورية لا تختلف في نوعها عن تلك التي تستعملها قوات جلالة الملك .

ج) وبإرسال من يمكن إرساله الى الخارج من أفراد قواته قصد التدريب إلى المدارس الحربية والكليات ومراكز التدريب المعدة لقوات جلالته .

مادة ١٠-

يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان لدى طلب أحدهما بالتشاور مع بعضهما البعض في أي وقت للنظر فيما إذا كان من المرغوب فيه أن يدخل بالاتفاق أي تعديل في نصوص هذا الملحق يكون القصد منه جعل فعاليته أوفى من أجل أغراضه .

ولما كنا لدى اطلاعنا على معاهدة الصداقة والتحالف المذكورة والنظر فيها قد وافقنا عليها من قبلنا وأيدناها كلا ومادة وفقرة فقرة فإننا بموجب هذه الوثيقة نعلن موافقتنا على هذه المعاهدة وقبولنا وتأييدنا وإبرامنا لها بالأصالة عن ذاتنا وبالنيابة عن وراثتنا وأخلافنا متعهدين وواعدين بالقيام بإخلاص وأمانة بكل ما ذكر وورد فيها من المواد، وبمراعاتها ، وكذلك نتعهد ونعد بأننا بقدر ما هو في استطاعتنا لن نسمح قط بمخالفة هذه المواد أو أي منها من قبل أي كان أو بالتجاوز عليها بأية طريقة كانت .

وثقة بصحة المعاهدة وتصديقاً على توقيع معتمدنا المفوض قد أمرنا بختم هذه الوثيقة ووقعناها بيدنا الهاشمية .

حرر في قصرنا رغدان في اليوم السابع والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة

(عبدالله)

١٣٦٥ الموافق الثلاثين من شهر اذار سنة ١٩٤٦ .

إبرام المعاهدة الأردنية - البريطانية

يعلن أن المعاهدة الأردنية - البريطانية المنشورة في أعلاه قد أبرمت نهائياً في اليوم الثامن عشر من شهر رجب سنة ١٣٦٥ الموافق لليوم السابع عشر من شهر حزيران سنة ١٩٤٦ حيث صدق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان وتبادلا قرارات إبرامها .

* المصدر : غالب أبو جابر ، مجموعة المعاهدات والإتفاقيات الأردنية ،
(١٩٢٣-١٩٧٣) ، المجلد الأول ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، عمان ، المملكة الأردنية
الهاشمية ، ص ٩٩-١٠٢ .

ملحق رقم (٩) معاهدة عام ١٩٤٨

معاهدة تحالف

بين

جلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

وجلالة ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمالى أيرلنده

صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلنده والممتلكات البريطانية فيما

وراء البحار.

مدفوعين بأصدق الرغبة لتمكين الصداقة والعلاقات الودية القائمة بينهما

وتثبيت هذه العلاقات على أسس ملائمة للتأكد من تنمية هذه الصداقة.

ولرغبتهما في عقد معاهدة تحالف جديدة لهذه الغايات ولتقوية ما يتمكن كل

منهما من المساهمة فيه عن طريق التعاون والمساعدة المتبادلة في سبيل صيانة السلم والأمن

الدوليين وفقا لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

فقد عينا مندوبين مفوضين عنهما وهم :-

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

فخامة توفيق باشا أبو الهدى حامل وسامي النهضة المرصع والاستقلال من

الدرجة الأولى، رئيس الوزراء.

ومعالى فوزي باشا الملقى حامل وسام الاستقلال من الدرجة الثانية، وزير

الشؤون الخارجية.

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلنده والممتلكات البريطانية

فيما وراء البحار.

(المشار إليه هنا وفيما يلي بصاحب الجلالة البريطانية) نيابة عن المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وشمالى ايرلنده:

صاحب السعادة السير اليك سيث كركبرايد.

حامل وسامى القديسين ميخائيل وجورج من رتبة رفيق وضابط فى الامبراطورية البريطانية وحامل وسام الصليب الحربى، المندوب فوق العادة والوزير المفوض لصاحب الجلالة البريطانية فى عمان.

الذين بعد أن عرضوا أوراق اعتمادهم الكاملة ووجدوها صحيحة قد اتفقوا على

ما يلى:

مادة ١-

بسود سلم وصداقة دائمان بين صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية وصاحب الجلالة البريطانية.

ويستمر تحالف وثيق بين الفريقين الساميين المتعاقدين توطيدا لصداقتهم وتفاهمهما الودى وصلاتها الحسنة.

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن لا يقف تجاه البلاد الأجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر.

مادة ٢-

إذا نشأ نزاع بين أى من الفريقين الساميين المتعاقدين ودولة ثالثة ونتج عنه وضع قد يؤدي إلى خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان معا للنظر فى تسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ولأية التزامات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة.

مادة ٣-

إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين فى حرب رغم أحكام المادة الثانية فى هذه المعاهدة فعلى الفريق السامى المتعاقد الآخر أن يبادر فورا إلى مساعدته كاجراء للدفاع الأجماعى بشرط التقيد دائما بأحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة.

وفى حالة خطر اشتباك عدائى مداهم يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان فورا بالتشاور مع بعضهما حول الإجراءات الضرورية للدفاع.

مادة ٤-

ليس في هذه المعاهدة ما يرمي إلى الإخلال أو يخل بأي حال من الأحوال في الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب على أي من الفريقين الساميين المتعاقدين وفقا لميثاق الأمم المتحدة أو وفقا لأية إتفاقيات دولية مرعية وعهود أو معاهدات.

مادة ٥-

إن المعاهدة الحاضرة التي يكون الملحق جزءا متعما لها تحل محل معاهدة التحالف الموقعة في لندن في ٢٢ آذار سنة ١٩٤٦ مع ملحقاتها وجميع الكتب والمذكرات التفسيرية أو غيرها مما تبودل في عام ١٩٤٦ متعلقا بذلك على شرط أن تستمر المادة (٩) من المعاهدة المذكورة المتعلقة باتفاقية التجارة والمؤسسات التجارية نافذة المفعول وفقا للنصوص والتعديلات الواردة في الرسائل المتبادلة في هذا اليوم.

مادة ٦-

إذا نشأ خلاف يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها ولم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان إلى تسوية هذا الخلاف بالمفاوضة المباشرة فيحال على محكمة العدل الدولية ما لم يتفق الفريقان على شكل آخر للتسوية.

مادة ٧-

تبرم هذه المعاهدة وتصبح نافذة عند تبادل وثائق الإبرام الذي سيتم في لندن بأسرع ما يمكن ، وتظل نافذة مدة عشرين سنة من تاريخ تنفيذها وفي أي وقت كان بعد مرور خمس عشرة سنة من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة سيقوم الفريقان الساميان المتعاقدان بناء على طلب أي منهما بالمفاوضة من أجل تعديلها على أساس ضمان استمرار التعاون بين الفريقين الساميين المتعاقدين في الدفاع عن مصالحهما المشتركة ، وتخفيض مدة الخمس عشرة سنة إذا تم عقد اتفاقات لنظام كامل للأمن وفقا للمادة (٤٢) من ميثاق الأمم المتحدة قبل إنقضاء هذه المدة.

وإذا لم تعدل هذه المعاهدة في ختام العشرين سنة تظل نافذة المفعول إلى حين انقضاء سنة واحدة بعد أن يقدم أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للأخر بالطرق الدبلوماسية إخطارا بالإنتهاء.

وشهادة بما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون المذكورون أعلاه هذه المعاهدة

وختموها بأختامهم.

كتبت هذه المعاهدة في عمان في اليوم الخامس عشر من شهر آذار سنة ١٩٤٨ في نسختين باللغتين العربية والانجليزية ، ويكون للنصين العربي والانجليزي عين المقام من الاعتبار.

*المصدر : غالب أبو جابر، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الأردنية، (١٩٢٣ - ١٩٧٣)، المجلد الأول، منشورات : وزارة الثقافة والإعلام، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص ٣٢٥ - ٣٢٨.

ملحق رقم (١٠) ملحق معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية لعام ١٩٤٨

مادة ١

أ- يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه من المصلحة المشتركة لكليهما أن يكون كل منهما في وضع يمكنه من القيام بالتزامه وفق المادة الثالثة من المعاهدة.

ب- في حالة اشتباك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب أو تعرضه لتهديد عدائي يقوم كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بدعوة الفريق الآخر لجلب ما يلزم من قواته المسلحة بأنواعها إلى أراضيها أو الأراضي التي يتصرف بها ، ويقدم كل فريق للآخر جميع التسهيلات والمساعدات الممكنة بما في ذلك استعمال وسائل النقل وخطوط المواصلات بالشروط المالية التي يتفق عليها.

ج- يقوم صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية - حسب الضرورة - بحراسة وصيانة وتحسين المطارات والموانئ والطرق وسبل المواصلات الأخرى في وعبر المملكة الأردنية الهاشمية كما تتطلب غايات هذه المعاهدة وملحقها ، يطلب مساعدة جلالته البريطانية إذا استدعى الأمر لهذه الغاية.

د- إلى أن يحين ذلك الوقت الذي يتفق فيه الفريقان الساميان المتعاقدان على أن حالة الأمن الدولية لا تجعل هذه الاجراءات ضرورية يدعو صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية صاحب الجلالة البريطانية لأن يحتفظ بوحدات من قوات الطيران الملكية في مطاري عمان والفرق ، ويقوم جلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية بتقديم التسهيلات اللازمة لإقامة وتأمين الوحدات المذكورة في هذه الفقرة بما في ذلك التسهيلات اللازمة لخرن الذخائر والتجهيزات وتأجير أية أرض لازمة لذلك.

مراعاة لمصالح الدفاع المشتركة بين الفريقين الساميين المتعاقدين تؤول فور دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ هيئة استشارية مشتركة دائمة لتنسيق شؤون الدفاع بين حكومتي الفريقين الساميين المتعاقدين ضمن نطاق هذه المعاهدة. إن هذه الهيئة التي تعرف بأسم هيئة الدفاع الأردني الانجليزي المشترك ستؤلف من ممثلين عسكريين ذري وختصاص من كل من حكومتي الفريقين الساميين المتعاقدين بأعداد متساوية وتشمل أعمالها:

أ- وضع خطط متفق عليها للمصالح الاستراتيجية المشتركة بين البلدين.

ب- التشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب.

ج- تنسيق التدابير على وجه يمكن قوات كلا الفريقين الساميين المتعاقدين من القيام بتعهداتها وفقا للمادة الثالثة من هذه المعاهدة وعلى الأخص الإجراءات المتعلقة بحراسة وصيانة وتحسين المطارات والموانئ وخطوط المواصلات المشار إليها في المادة (١) فقرة (ج) من هذا الملحق.

د- التشاور فيما يتعلق بالتدريب وإعداد التجهيزات.

وستقوم هيئة الدفاع المشتركة بتقديم تقارير سنوية بهذا الصدد وتوصيات لكلا حكومتي الفريقين الساميين المتعاقدين.

هـ- الترتيبات بشأن عمليات التدريب المشترك المشار إليها في المادة (٦) من هذا الملحق.

و- البحث وعند الضرورة إصدار التواصي فيما يتعلق بوضع قوات جلالت البريطانية في مواقع في المملكة الأردنية الهاشمية غير التي ذكرت في المادة (١) فقرة (د) من هذا الملحق.

يدفع صاحب الجلالة البريطانية إلى صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية جميع التكاليف التي قد تتحملها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية فيما يتعلق بتقديم التسهيلات (ج) و(د) من المادة الأولى من هذا الملحق ، ويقوم بإصلاح أي ضرر ينشأ عن أعمال أفراد قوات جلالت البريطانية المسلحة ، أو يدفع تعويضا عنها ما عدا الأضرار الناجمة

عن العمليات العسكرية المتخذة بمقتضى المادة (٣) من هذه المعاهدة.

مادة ٤-

يوافق صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية على أن يسدي عند الطلب جميع التسهيلات الضرورية لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية عبر المملكة الأردنية الهاشمية مع مؤنها وتجهيزاتها بعين الشروط المالية المنطبقة على قوات جلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

مادة ٥-

إلى أن يتم عقد إتفاقية بين الفريقين الساميين المتعاقدين على توضيح تفاصيل الحصانة المالية والقضائية لأفراد قوات جلالتهم البريطانية في المملكة الأردنية الهاشمية يظل هؤلاء منتمعين بالحصانة المعطاة لهم في الوقت الحاضر على أن تشمل الاشتراط بأنه وفقاً للمبادئ المثبتة في القانون الدولي التي تنظم حصانة الحكام والدول ذات السيادة سوف لا يطلب من جلالتهم البريطانية أن يدفع أية ضريبة أردنية عن الأموال غير المنقولة المؤجرة له أو التي يمتلكها أو عن أمواله المنقولة بما في ذلك الرسوم الجمركية على البضائع التي تستورد أو تصدر من قبل جلالتهم أو بالنيابة عنه.

إن الإمتيازات والحصانات التي تعمل لوحدات وأفراد قوات صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية التي تزور أو تقيم في الممتلكات البريطانية سوف توضع في اتفاقيات مشابهة على أسس متبادلة.

مادة ٦-

لكي تتمكن القوات المسلحة للفريقين الساميين المتعاقدين من الوصول إلى الحد الضروري من الإتقان في التعاون فيما بينها، وبالنظر إلى الرغبة في توحيد التدريب وأساليبه بين القوات الأردنية والبريطانية فإنه:

١- يقدم صاحب الجلالة البريطانية التسهيلات اللازمة في المملكة المتحدة وفي أية مستعمرة بريطانية أو محمية تدار من قبل حكومة المملكة المتحدة من أجل تدريب القوات المسلحة لصاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

٢- يقدم جلالتهم البريطانية وحدات عاملة من قواته المسلحة لتقوم في عمليات التدريب المشترك مع قوات صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

لفترة كافية في كل سنة.

٣- يوافق صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية على أن يقدم التسهيلات في المملكة الأردنية الهاشمية لأغراض التدريب المشترك المذكور.

٤- يقدم صاحب الجلالة البريطانية عندما يطلب منه ذلك أية أفراد من القوات البريطانية تلزم خدماتهم لضمان الكفاءة في الوحدات العسكرية من قوات صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

٥- يقوم صاحب الجلالة البريطانية:

أ- بتقديم جميع التسهيلات الممكنة لصاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية من أجل تعليم الضباط الأردنيين تعليماً حربياً في المدارس المخصصة لقوات جلالتهم البريطانية.

ب- وبتقديم الأسلحة والتجهيزات والذخائر والطائرات والمواد الحربية الأخرى إلى قوات صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

٦- يقوم صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية:

أ- بدفع نفقات التعليم والتجهيزات المشار إليها في الفقرة (٥) - (أب) أعلاه.
ب- وبالتأكيد من أن أسلحة قواته وتجهيزاتها الرئيسية لا تختلف في النوع عن تلك التي تستعملها قوات جلالتهم البريطانية.

ج- وبإرسال أي عدد من أفراد قواته الممكن إرساله من أجل التعليم في الخارج إلى المدارس العسكرية والكليات ومراكز التدريب المخصصة لقوات جلالتهم البريطانية.

مادة ٧-

يسمح صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية لسفن أسطول جلالتهم البريطانية بأن تزور موانئ المملكة الأردنية الهاشمية في أي وقت على أن يعطى التبليغ بذلك إلى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

(ت. ١)

(ف. م)

(أ. ك)

(إبرام معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية)

يعلن أن معاهدة التحالف المعقودة بين جلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية و جلالة ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلنده والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار والمنشورة في العدد ٩٣٩ من الجريدة الرسمية قد تم إبرامها وجرى تبادل وثائق الإبرام في لندن في اليوم الثلاثين من شهر نيسان ١٩٤٨ من قبل سمو الأمير عبدالمجيد حيدر الوزير المفوض للمملكة الأردنية الهاشمية هناك وسعادة مستر ارنست بيفن وزير الخارجية البريطانية وقد أصبحت نافذة المفعول منذ ذلك التاريخ .

في ٣ - ٥ - ١٩٤٨ .

رئيس الوزراء

توفيق أبو الهدى

المصدر* غالب أبو جابر، مجموعة المعاهدات والإتفاقيات الأردنية، (١٩٢٣ -

١٩٧٣)، المجلد الأول، منشورات : وزارة الثقافة والإعلام، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص

٣٢٨ - ص ٣٣١ .

ملحق رقم (١١)
إتفاقية إنهاء معاهدة التحالف الأردنية -
البريطانية لعام ١٩٤٨
(إتفاقية عام ١٩٥٧)

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته إلى قوانين الدولة:

قانون إنهاء معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية

رقم (٦) لسنة ١٩٥٧

مادة ١-

يطلق على هذا القانون أسم (قانون إنهاء معاهدة التحالف الأردنية -
البريطانية لسنة ١٩٤٨) ويعمل به من تاريخ ١٤ - ٣ - ١٩٥٧.

مادة ٢-

تنتهي معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية المعقودة ما بين حكومة المملكة
المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية الموقعة في عمان بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٤٨ مع
ملحقها وجميع المذكرات والكتب المتبادلة عند توقيعها وأية إتفاقات أخرى لاحقة متعلقة بها،
ويبطل مفعولها والعمل بها.

مادة ٣-

يعتبر الكتابان المتبادلان بين وزير الخارجية الأردنية وبين السفير البريطاني
والإتفاق المالي الملحق بهما المرفقين بهذا القانون جزءا متعما له.

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

١٣-٣-١٩٥٧

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية سليمان النابلسي

وزير العدلية والتربية والتعليم شفيق ارشيدات

وزير الأشغال العامة انور الخطيب

وزير الداخلية والدفاع عبدالحليم النمر

وزير المالية صلاح طوقان

وزير المواصلات صالح المجالي

وزير الأبناء والتعمير سمعان داود

وزير الاقتصاد الوطني نعيم عبدالهادي

وزير الزراعة عبدالقادر الصالح

وزير الدولة للشؤون الخارجية عبدالله الريماوي

وزير الصحة والشؤون الاجتماعية صالح المعشر

يا صاحب السعادة

بالإشارة لتصريحنا المشترك الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧ ولمفاوضاتنا

الأخيرة ،وبالنظر لرغبة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جلالتها في المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وشمال ايرلنده في إنهاء معاهدة التحالف البريطانية - الأردنية لسنة

١٩٤٨، بالاتفاق والمحافظة في الوقت ذاته على علاقات سلمية ودية بين بلدينا، لي الشرف أن

أقدم المقترحات التالية:-

١- تنتهي معاهدة التحالف بين المملكة المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية

الموقعة في عمان بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٤٨ مع ملحقتها وجميع المذكرات والكتب المتبادلة عند توقيعها وأية اتفاقات أخرى لاحقة متعلقة بها (ويشار إليها فيما بعد بمعاهدة ١٩٤٨) ويبطل مفعولها ابتداء من اليوم الذي تقوم فيه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بالتبليغ المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من هذه المذكرة.

٢- يبدأ جلاء القوات الموجودة في أراضي المملكة الأردنية الهاشمية لأغراض معاهدة سنة ١٩٤٨ بأسرع وقت ممكن بعد تاريخ هذه المذكرة ، ويتم جلاء هذه القوات وفقا لاحكام هذه المذكرة في فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ أنتهاء المعاهدة.

٣- تقدم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية لحكومة جلالته البريطانية جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية لجلاء القوات البريطانية.

٤- إلى أن يتم جلاء القوات البريطانية عن الأردن تظل هذه القوات متمتعة بالحصانات التي تتمتع بها وفقا لنص المادة الخامسة من ملحق معاهدة التحالف لسنة ١٩٤٨.

٥- تقدم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية لحكومة المملكة المتحدة جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية لنقل اللوازم والممتلكات البريطانية الموجودة الآن في الأردن بتاريخ إنتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ أو التصرف بها باستثناء الاشياء التالية التي ستحتفظ بها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أو تسلمها:-

أ- بعض المهمات والذخائر التي وضعت قبل تاريخ ٢٨ تشرين الأول سنة ١٩٥٦ تحت تصرف الجيش العربي الأردني لأستعماله ، والتي بقيت رغم ذلك ملكا للقوات البريطانية.

ب- لوازم الجيش البريطاني (بإستثناء الذخائر) التي نقلت من الزرقاء لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية منذ ٢٨ تشرين الأول سنة ١٩٥٦ ، وما تبقى في الزرقاء من لوازم الجيش البريطاني - بإستثناء الذخائر - عند تاريخ إنتهاء معاهدة ١٩٤٨.

ج- كمية من الذخائر من الزرقاء يتفق على تفاصيلها بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

د- اللوازم الطبية، والبتترول والصفائح (الجركانات) الموجودة في تاريخ إنتهاء

معاهدة سنة ١٩٤٨ لدى الجيش العربي الأردني لحساب الجيش البريطاني.

هـ- لوازيم قوة الطيران الملكية البريطانية في مطاري عمان والمفرق القديم، التي نقلت لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية منذ ٢٨ تشرين الأول سنة ١٩٥٦.

٦- تتسلم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية جميع الأبنية والمنشآت الوقتية أو الثابتة التي كانت في حوزة القوات البريطانية أو بتصرفها بتاريخ ٢٨ تشرين الأول سنة ١٩٥٦.

٧- إن جميع الأراضي التي تصرف بها أو تستعملها القوات البريطانية والتي تمتلكها حكومة المملكة المتحدة، أو التي هي مسجلة بأسم حكومة المملكة المتحدة أو بأسم أي موظف بريطاني بالنيابة عن حكومة المملكة المتحدة تنقل ملكيتها لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية وتتسلمها.

٨- تقوم حكومة المملكة المتحدة بأسرع وقت ممكن بنقل اللوازم والمهمات والأموال المنقولة الأخرى العائدة للقوات البريطانية، أو التصرف بها، بإستثناء تلك اللوازم والمهمات والإموال التي تحتفظ بها المملكة الأردنية الهاشمية أو تأخذها وفقاً للفقرة الخامسة من هذه المذكرة، وتقوم حكومة المملكة المتحدة بسحب ما بقي من القوات البريطانية في الأردن لأغراض ذلك النقل والتصرف في مدة لا تتجاوز الستة أشهر من تاريخ أنتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨.

٩- إن الأموال التي ستأخذها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أو تنقل إليها، وفقاً لإحكام الفقرات ٧، ٦، ٥، من هذه المذكرة، يتم أخذها من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أو تسليمها إليها من قبل حكومة المملكة المتحدة في وقت لا يتجاوز الستة أشهر من تاريخ إنتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨.

١٠- تسمح حكومة المملكة الأردنية الهاشمية باستمرار البقاء في أراضيها للقوات البريطانية اللازمة لتنفيذ أحكام الفقرات ٦، ٥، ٧، ٨، ٩، من هذه المذكرة. ويتم جلاء هذه القوات عن الأراضي الأردنية في فترة لا تتجاوز سنة اشهر من تاريخ إنتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ وفقاً لإحكام الفقرة (٢) من هذه المذكرة.

١١- تدفع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية إلى حكومة المملكة المتحدة مبلغ (أربعة ملايين وربع المليون) جنيها استرلينيا، أما التفاصيل المتعلقة بكيفية الدفع والمسائل المالية الأخرى فتترد في ملحق لهذه المذكرة، يعتبر جزءا لا يتجزأ منها.

١٢- تعتبر أحكام هذه المذكرة تسوية نهائية تامة، لجميع إدعاءات الحكومتين القائمة على نصوص معاهدة سنة ١٩٤٨.

إذا كانت هذه المقترحات مقبولة لدى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلنده فلي الشرف أن أقترح، أن تعتبر هذه المذكرة، وملحقها، وجواب سعادتكم بالموافقة عليها، الكتب المتبادلة المشار إليها في التصريح المشترك الصادر بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧، وأن تكون هذه المقترحات والملحق وجواب سعادتكم عليها إتفاقية بين الحكومتين، وأن تعتبر الوثيقة الرسمية لإنهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ على أن تكون نافذة المفعول من تاريخ اليوم الذي تبلغ فيه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حكومة المملكة المتحدة موافقة مجلس الأمة الأردني عليها.

سعادة السيد تشارلز جونستون
وزير الخارجية

عمان

عمان في ١٣-٢-١٩٥٧

لي الشرف، أن احيط دولتكم علما بتسلمي ، مذكرة المؤرخة في هذا اليوم ونصها كما يلي:

بالإشارة لتصريحنا المشترك في ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧ ولمفاوضاتنا الأخيرة وبالنظر لرغبة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جلالتها في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلنده في إنهاء معاهدة التحالف البريطانية - الأردنية لسنة ١٩٤٨ بالاتفاق والحفاظة في الوقت ذاته على علاقات سلمية ودية بين بلدينا، لي الشرف أن أقدم المقترحات التالية:-

١- تنتهي معاهدة التحالف بين المملكة المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية الموقعة في عمان بتاريخ ١٥ اذار سنة ١٩٤٨ مع ملحقها وجميع المذكرات والكتب المتبادلة عند توقيعها وأية إتفاقات أخرى لاحقة متعلقة بها (ويشار إليها فيما بعد بمعاهدة ١٩٤٨)

ويبطل مفعولها ابتداء من اليوم الذي تقوم فيه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بالتبليغ المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من هذه المذكرة.

٢- يبدأ جلاء القوات البريطانية الموجودة في أراضي المملكة الأردنية الهاشمية لأغراض معاهدة سنة ١٩٤٨ بأسرع وقت ممكن بعد تاريخ هذه المذكرة ، ويتم جلاء هذه القوات وفقا لأحكام هذه المذكرة في فترة لا تتجاوز سنة أشهر من تاريخ أنتهاء المعاهدة.

٣- تقدم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية لحكومة جلالتها البريطانية جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية لجلاء القوات البريطانية.

٤- إلى أن يتم جلاء القوات البريطانية عن الأردن تظل هذه القوات متمتعة بالحصانات التي تتمتع بها وفقا لنص المادة الخامسة من ملحق معاهدة التحالف لسنة ١٩٤٨.

٥- تقدم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية لحكومة المملكة المتحدة جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية لنقل اللوازم والممتلكات البريطانية الموجودة الآن في الأردن بتاريخ أنتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ أو التصرف بها بإستثناء الأشياء التالية التي سنحتفظ بها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أو تتسلمها:

أ- بعض المهعات والذخائر التي وضعت قبل تاريخ ٢٨ تشرين الأول سنة ١٩٥٦ تحت تصرف الجيش العربي لإستعماله والتي بقيت رغم ذلك ملكا للقوات البريطانية.

ب- لوازم الجيش البريطاني (بإستثناء الذخائر) التي نقلت من الزرقاء لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية منذ ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٦ ، وما تبقى في الزرقاء من لوازم الجيش البريطاني (بإستثناء الذخائر) عند تاريخ إنهاء معاهدة ١٩٤٨.

ج- كمية من الذخائر من الزرقاء ، يتفق على تفاصيلها بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

د- اللوازم الطبية، والبتروال والصفائح (الجركانات) الموجودة في تاريخ إنهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ لدى الجيش العربي الأردني لحساب الجيش البريطاني.

هـ- لوازم قوة الطيران الملكية البريطانية في مطاري عمان والمفرق القديم،

التي نقلت لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية منذ ٢٨ تشرين الأول سنة ١٩٥٦.

٦- تتسلم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية جميع الأبنية والمنشآت الوقتية أو الثابتة التي كانت في حوزة القوات البريطانية أو بتصرفها بتاريخ ٢٨ تشرين الأول سنة ١٩٥٦.

٧- إن جميع الأراضي التي تتصرف بها أو تستعملها القوات البريطانية والتي تمتلكها حكومة المملكة المتحدة، أو التي هي مسجلة بأسم حكومة المملكة المتحدة أو بأسم موظف بريطاني بالنيابة عن حكومة المملكة المتحدة تنقل ملكيتها لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية وتتسلمها.

٨- تقوم حكومة المملكة المتحدة بأسرع وقت ممكن بنقل اللوازم والمهمات والأموال المنقولة الأخرى العائدة للقوات البريطانية، أو بالتصرف بها، باستثناء تلك اللوازم والمهمات والأموال التي تحتفظ بها المملكة الأردنية الهاشمية أو تأخذها وفقاً للفقرة الخامسة من هذه المذكرة، وتقوم حكومة المملكة المتحدة بسحب ما بقي من القوات البريطانية في الأردن لأغراض ذلك النقل والتصرف في مدة لا تتجاوز السنة أشهر من تاريخ إنتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨.

٩- إن الأموال التي ستأخذها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أو تنقل إليها، وفقاً لأحكام الفقرات ٧، ٦، ٥، من هذه المذكرة، يتم أخذها من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أو تسليمها إليها، من قبل حكومة المملكة المتحدة في وقت لا يتجاوز السنة أشهر من تاريخ إنتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨.

١٠- تسمح حكومة المملكة الأردنية الهاشمية باستمرار البقاء في أراضيها للقوات البريطانية اللازمة لتنفيذ أحكام الفقرات ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، من هذه المذكرة، ويتم جلاء هذه القوات عن الأراضي الأردنية في فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ إنتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ وفقاً لإحكام الفقرة (٢) من هذه المذكرة.

١١- تدفع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية إلى حكومة المملكة المتحدة مبلغ (أربعة ملايين وربع المليون) جنيهاً استرلينياً، أما التفاصيل المتعلقة بكيفية الدفع والمسائل المالية الأخرى فتد في ملحق لهذه المذكرة، يعتبر جزءاً لا يتجزأ منها.

١٢- تعتبر أحكام هذه المذكرة تسوية نهائية تامة، لجميع إدعاءات الحكومتين القائمة على نصوص معاهدة سنة ١٩٤٨ إذا كانت هذه المقترحات مقبولة لدى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلنده لي الشرف أن اقترح، أن تعتبر هذه المذكرة ، وملحقها، وجواب سعادتكم بالموافقة عليها، الكتب المتبادلة المشار إليها في التصريح المشترك الصادر بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧، وأن تكون هذه المقترحات والملحق وجواب سعادتكم عليها إتفاقية بين الحكومتين ، وأن تعتبر الوثيقة الرسمية لإنهاء معاهدة سنة ١٩٤٨، على أن تكون نافذة المفعول من تاريخ اليوم الذي تبلغ فيه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حكومة المملكة المتحدة موافقة مجلس الأمة الأردني عليها.

وجوابا عليها، أتشرف بأن أحيط دولتكم علما بأن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلنده توافق على المقترحات الواردة في مذكرتكم وأنه، تبعا لذلك فإن هذه الحكومة ، توافق على اقتراحكم ، بأن تعتبر هذه المذكرة وملحقها، وهذا الجواب والكتب المتبادلة المشار إليها في التصريح المشترك الصادر بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧ وأن تكون هذه المقترحات والملحق وهذا الجواب إتفاقية بين الحكومتين وأن تعتبر الوثيقة الرسمية لإنهاء معاهدة سنة ١٩٤٨، على أن تكون نافذة المفعول من تاريخ اليوم الذي تبلغ فيه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، حكومة المملكة المتحدة، موافقة مجلس الأمة الأردني عليها.

س.هـ. جونستون

سفير صاحبة الجلالة البريطانية

وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية عمان

* المصدر :

غالب أبو جابر، مجموعة المعاهدات والإتفاقيات الأردنية، (١٩٢٣ - ١٩٧٣)،

المجلد الثاني، منشورات : وزارة الثقافة والإعلام، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص ٧٧.

- ص ٧٧٦.

ملحق رقم (١٢) ملحق إتفاقيه إنهاء معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية لعام ١٩٤٨ (إتفاقيه عام ١٩٥٧)

١- تتم تأدية مبلغ (٤٢٥٠.٠٠٠) جنيه استرليني الذي ستدفعه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية إلى حكومة المملكة المتحدة وفقا للفقرة (١١) من الكتب المتبادلة كما يلي:-

أ- دفعة مقدارها (١٢٥٠.٠٠٠) جنيه استرليني تدفع في اليوم الأول من أيار ١٩٥٧ .

ب- يدفع الرصيد البالغ (٣٠٠٠.٠٠٠) جنيه استرليني على ستة أقساط متساوية مقدار كل منها (٥٠٠.٠٠٠) جنيه استرليني في أول أيار من كل سنة من السنين ١٩٥٨ حتى ١٩٦٣.

٢- تسدد الدفعة البالغة (١٢٥٠.٠٠٠) جنيه استرليني المشار إليها في الفقرة (١) أعلاه كما يلي:-

أ- بإجراء تقاص بمبلغ (٥٩٨.٠٠٠) جنيه استرليني الذي يمثل جزءا من الدفعة النهائية ومقدارها (٨٣٨.٠٠٠) جنيه استرليني المتحققة على حكومة المملكة المتحدة تنفيذا لإلتزاماتها عملا بالكتاب رقم (٥) الموجه من الوزير البريطاني المفوض في عمان إلى رئيس وزراء الأردن المؤرخ في الخامس عشر من آذار ١٩٤٨ المتعلق بمعاهدة التحالف الموقعة في ذلك اليوم.

ب- تأدية مبلغ (٦٥٢.٠٠٠) جنيه استرليني من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية إلى حكومة المملكة المتحدة في اليوم الأول من أيار ١٩٥٧.

٣- أن مبلغ ال (٢٤٠.٠٠٠) جنيه استرليني الذي يمثل رهيد الدفعة النهائية المتحققة على حكومة المملكة المتحدة ولى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تنفيذا لإلتزامات حكومة المملكة المتحدة عملا بالكتاب رقم (٥) المشار إليه في الفقرة ٢ (١) أعلاه يبقى وديعة لدى حكومة المملكة المتحدة وتسدد منه المبالغ التي تتحقق للأغراض التالية:-

أ- الدفعات التي تمت أو التي ستتم من جانب حكومة المملكة المتحدة نيابة عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية مما هو متعلق باللوازم التي وردت والخدمات التي أديت حتى اليوم الحادي والثلاثين من آذار ١٩٥٧ من وزارة الحربية البريطانية أو وزارة الطيران البريطانية أو وكلاء التاج.

ب- المبالغ المتحققة على حكومة المملكة الأردنية الهاشمية إلى الموظفين البريطانيين الذين خدموا في السابق في القوات الأردنية بموجب شروط الخدمة السارية المفعول أو عن طريق التعويض نتيجة لإنهاء تلك الخدمة المفاجئ وبعد التحديد النهائي للمبلغ المطلوب من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وتسديده حسب الفقرة ٣ (أ) و (ب) أعلاه فإن أي رصيد باق سيقيد لحساب حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

٤- تسقط المطالبات التالية:-

أ- المبلغ المستحق دفعه إلى حكومة المملكة الأردنية بموجب الإتفاقية المعقودة بين وزير المواصلات البرق والبريد في الأردن وضابط الإشارة الرئيسي في القوات البريطانية للشرق الأوسط المؤرخة في اليوم الثاني والعشرين من نيسان ١٩٥٣ والمتعلقة بخطوط التليفون بين العقبة والجيزة.

ب- مبلغ (٢٦٣٥) ديناراً و (٤١٠) فلسات تطالب به حكومة المملكة الأردنية الهاشمية عن اشتراكات التليفون ورسوم المكالمات التليفونية المتحققة على القوات البريطانية، ومع هذا تقوم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بالاستمرار بصيانة الخط ، وتعطي التسهيلات المدرجة بالاتفاقية المتعلقة بخط العقبة - الجيزة حتى إنهاء انسحاب القوات البريطانية دون تكليف حكومة المملكة المتحدة بتأدية أية نفقات ، ودون المطالبة بأشتراكات عن تعديلات التليفون في مطار عمان.

ج- المبالغ التي تطالب بها حكومة المملكة المتحدة عن اللوازم والمهمات والخدمات التي قدمتها إلى الجيش العربي الأردني ووزارة الحرب البريطانية في سنة ١٩٤٨.

* المصدر:

غالب أبو جابر، مجموعة المعاهدات والإتفاقيات الأردنية، (١٩٢٣- ١٩٧٣)،
المجلد الثاني، منشورات : وزارة الثقافة والإعلام، عمان، المملكة الأردنية
الهاشمية، ص ٧٧٦ - ص ٧٧٧.

ملحق رقم (١٣) نص قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)

إن مجلس الأمن إذ يعبر عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الأوسط :

- يؤكد عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب ، والحاجة إلى سلام عادل ودائم تستطيع أن تعيش فيه كل دولة في المنطقة .

- ويؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة ، قد التزمت بالتصرف وفقاً للعادة الثانية منه :

١. يعلن أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وهذا يقتضي تطبيق المبادئ التالية :

أ- إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها (في النص الانجليزي) من أراضٍ احتلتها) في النزاع الأخير .

ب- أن تنهي كل دولة حالة الحرب ، وأن تحترم وتقر الاستقلال والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحققها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود مأمونة ومعترف بها متحررة من أعمال القوة أو التهديد بها .

٢. ويؤكد المجلس الحاجة إلى :

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة .

ب- تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين .

ج- ضمان حدود كل دولة في المنطقة وأستقلالها السياسي عن طريق إجراءات من بينها إنشاء مناطق منزوعة السلاح .

٣. يطلب من السكرتير العام ، أن يعين ممثلاً خاصاً إلى الشرق الأوسط لإقامة اتصالات مع الدول المعنية بهدف المساعدة في الجهود للوصول إلى تسوية سلمية ومقبولة على أساس النصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار .

٤. يطلب من السكرتير العام ، أن يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الخاص في أقرب وقت ممكن .

ملحق رقم (١٤) نص قرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨)

إن مجلس الأمن :

١. يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار في المواقع التي تحتلها الآن .
٢. يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه .
٣. يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله ، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

ملحق رقم (١٥)

نصوص قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن الحروب

العربية - الإسرائيلية

نص قرار رقم (٤٢٥)

إن مجلس الأمن ، استناداً إلى رسالتي الممثل الدائم للبنان والممثل لإسرائيل ، وبعد أن أستمع إلى تصريحات الممثلين الدائمين للبنان وإسرائيل ، واذ يعرب عن قلقه البالغ لتدهور الموقف في الشرق الأوسط ، واقتناعاً منه بأن الموقف الراهن يعرقل إقرار سلام عادل في الشرق الأوسط .

١. يطلب أن تحترم بدقة ، وحدة وسلامة أراضي لبنان وسيادته وأستقلاله السياسي ، داخل حدوده المعترف بها دولياً .

٢. يطلب من إسرائيل ، الكف فوراً عن عملها العسكري ضد وحدة وسلامة أراضي لبنان ، والمبادرة بسحب قواتها من الأراضي اللبنانية .

٣. يقرر بالنظر إلى طلب الحكومة اللبنانية ، أن توضع فوراً قوة مؤقتة تحت سلطتها من أجل جنوب لبنان ، بهدف تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية وأقرار السلام والأمن الدوليين ، ومساعدة الحكومة اللبنانية على كفالة إعادة سلطتها الفعلية في المنطقة ، وعلى أن تتكون هذه القوة من أفراد من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة .

٤. يرجو السكرتير العام للأمم المتحدة ، أن يقدم إليه خلال الأربع والعشرين ساعة القادمة تقرير عن تطبيق هذا القرار الحاد ؟

ملحق رقم (١٦) نص مشروع بيكر للسلام في ١٥/١٠/١٩٨٩

هو عبارة عن نقاط خمس طرحها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر لكسر جمود عملية السلام في الشرق الأوسط وهي :

- ١- تفهم الولايات المتحدة أن مصر واسرائيل تعكفان على العمل الدؤوب ، وأن هناك اتفاقاً على أن وفداً اسرائيلياً سيجري الحوار مع فلسطينيين في القاهرة .
- ٢- تفهم الولايات المتحدة بأن مصر لا يمكن أن تحل محل الفلسطينيين في ذلك الحوار ، وأن مصر ستتشاور مع الفلسطينيين بشأن كل جوانب ذلك الحوار، كما ستتشاور مصر مع اسرائيل والولايات المتحدة .
- ٣- تفهم الولايات المتحدة بأن اسرائيل ستحضر الحوار بعد الاتفاق على قائمة مرضية بأسماء الفلسطينيين، كما ستتشاور اسرائيل مع الولايات المتحدة ومصر في هذا الصدد.
- ٤- تفهم الولايات المتحدة أن حكومة إسرائيل ستشارك في الحوار على أساس مبادرة ١٤ أيار للحكومة الاسرائيلية .
- كما تفهم الحكومة الأمريكية أن الانتخابات والمفاوضات ستكون بما يتمشى مع المبادرة الاسرائيلية ، وتفهم الولايات المتحدة بالتالي أن الفلسطينيين ستكون لهم الحرية في إثارة قضايا متصلة برأيهم في كيفية إنجاز الانتخابات والمفاوضات .
- ٥- ومن أجل تسهيل العملية تقترح الولايات المتحدة أن يجتمع وزراء خارجية مصر والولايات المتحدة واسرائيل في واشنطن في غضون أسبوعين .

(ملحق ١٧) معجم الأعلام حسب أولوية ورودها

١. تريغور تيلر : مفكر وكاتب متخصص في العلاقات الدولية .
٢. ستانلي هوفمان : أحد أساتذة العلاقات الدولية .
٣. باشلارد : مفكر في العلوم الاجتماعية .
٤. هانس مورجنثاوا : أحد أساتذة العلاقات الدولية .
٥. ارنولد ولغرد : أحد أساتذة العلاقات الدولية .
٦. شومان : أحد أساتذة العلاقات الدولية .
٧. توماس هوبز : مفكر انجليزي لمع نجمه في العلوم السياسية ، وأحد منظري نظرية العقد الاجتماعي .
٨. ريمون أرون : مفكر فرنسي لمع نجمه في العلوم السياسية ، وخصوصاً في مجال العلاقات الدولية .
٩. اورجانسكي : أحد أساتذة العلاقات الدولية .
١٠. محمد فضة : أستاذ في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية .
١١. مازن اسماعيل الرمضاني : أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بغداد .
١٢. روي جونز : أستاذ متخصص في العلاقات الدولية .
١٣. فاروق دبلان : أستاذ ومفكر في العلاقات الدولية .
- ١٤- كامبل بنرمان: رئيس وزراء سابق لبريطانيا لعام ١٩٠٥، وكان رئيس لحزب الاحرار في بريطانيا لعام ١٩٠٥.
١٥. جروتروديل : مبعوثة أثرية بريطانية عملت في الأقطار العربية وخصوصاً في العراق.
١٦. ت.أ. لورانسن: مبعوث اثري بريطاني عمل في الأقطار العربية .
١٧. الملك الحسين بن علي : ملك الحجاز ، وشريف مكة وقائد الثورة العربية الكبرى .
١٨. الملك فيصل بن الحسين : ملك سوريا ، وأحد زبناء الشريف الحسين بن علي ، وأحد قادة الثورة العربية الكبرى .
١٩. هنري مكماهون : المعتمد البريطاني السابق في مصر .
٢٠. الملك عبدالله : مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية ، وأحد أبناء الشريف الحسين بن علي ، وأحد قادة الثورة العربية الكبرى .

٢١. اللورد كيتشنر : المندوب السامي البريطاني السابق في مصر .
٢٢. رونالد ستورز: السكرتير البريطاني السابق في دار الاعتماد .
٢٣. وينغيت : قائد الجيش المصري السابق ، وحاكم عام السودان السابق .
٢٤. علي الميرغني : سياسي سوداني كبير ، كان من دعاة الوحدة القومية .
٢٥. فوزي البكري : أحد كبار رجالات الثورة العربية الكبرى .
٢٦. الشريف علي : أحد أقارب الشريف الحسين بن علي .
- ٢٧- الجنرال نيكسون: قائد بريطاني قام بأحتلال بغداد اثناء معارك الثورة العربية الكبرى.
٢٨. الجنرال اللنبي : قائد الجيوش البريطانية في الشرق الأوسط إبان الحرب العالمية الأولى .
٢٩. شكري الايوبي : من كبار رجالات الثورة العربية الكبرى ، عين حاكم عسكري على بيروت في عهد الملك فيصل .
٣٠. عزيز علي المصري : شغل منصب وزير الحربية ، وحاكم عام في عهد الشريف الحسين بن علي .
٣١. نوري السعيد : رئيس الوزراء السابق للعراق في عهد الملك فيصل الثاني .
٣٢. مولود مخلص : من كبار الضباط القوميين العرب ، وأحد أعضاء جمعية العهد البارزين.
٣٣. الشريف علي بن الحسين : ابن شريف مكة ، وأحد قادة الثورة العربية الكبرى .
٣٤. بلفور : وزير خارجية بريطانيا لعام ١٩١٧ ، الذي زصدر كتاب عرف بوعده بلفور .
٣٥. ونستون تشرشل: وزير المستعمرات البريطاني السابق .
٣٦. مظهر رسلان : أول شخصية أردنية تتراأس مجلس المستشارين في بداية تأسيس الأمانة الأردنية .
٣٧. هربرت صموئيل : المندوب البريطاني السابق في فلسطين .
٣٨. منيب الماضي : مفكر وكاتب متخصص في تاريخ الأردن المعاصر .
٣٩. سليمان موسى : مفكر وكاتب متخصص في تاريخ الأردن المعاصر .
٤٠. ارنولد توينبي : مؤرخ ومتخصص في دراسة التاريخ الدولي الحديث .
٤١. العاروري : مفكر وكاتب في تاريخ الأردن المعاصر .
٤٢. سمير الرفاعي : رئيس وزراء سابق للمملكة الأردنية الهاشمية .

٤٣. سعيد المفتي : رئيس وزراء سابق للمملكة الأردنية الهاشمية .
٤٤. سليمان النابلسي : رئيس وزراء سابق للمملكة الأردنية الهاشمية .
٤٥. ابراهيم هاشم : كان أحد أعضاء مجلس الوصاية الذي تشكل على الملك الحسين بن طلال
لحين بلوغ الملك السن القانونية آنذاك .
٤٦. المستر بيفن : وزير خارجية سابق لبريطانيا .
٤٧. كريش جونز : وكيل وزارة الخارجية البريطانية السابق .
٤٨. توفيق أبو الهدى : رئيس وزراء سابق للمملكة الأردنية الهاشمية .
٤٩. اليك كبركبرايد: وزير مفوض سابق لبريطانيا ، كان متخصص في شؤون الشرق
الأوسط .
٥٠. أمين الحسيني : من كبار زعماء فلسطين ، وشغل منصب مفتي القدس .
٥١. الملك طلال : أبن الملك عبد الله بن الحسين وملك المملكة الأردنية الهاشمية .
٥٢. الأمير نايف بن عبد الله : شقيق الملك طلال بن عبد الله ملك المملكة الأردنية الهاشمية .
٥٣. الجنرال غلوب : قائد سابق للجيش الأردني .
٥٤. الملك الحسين بن طلال : ملك المملكة الأردنية الهاشمية .
٥٥. سليمان طوقان : كان أحد أعضاء مجلس الوصاية الذي تشكل على الملك الحسين بن طلال
لحين بلوغ الملك السن القانونية آنذاك .
٥٦. عبد الرحمن الرشيدات : كان أحد أعضاء مجلس الوصاية الذي تشكل على الملك الحسين
ابن طلال لحين بلوغ الملك السن القانونية آنذاك .
٥٧. أنور نسيبة : وزير دفاع سابق للمملكة الأردنية الهاشمية .
٥٨. انتوني ناتنغ : وكيل وزارة الخارجية البريطانية السابق .
- ٥٩- جمال عبد الناصر : رئيس سابق لجمهورية مصر العربية.
٦٠. راضي عناب: أول قائد أردني للجيش العربي الأردني بعد تعريبه من القيادة البريطانية.
٦١. شارلز جونستون : سفير بريطاني سابق لدى المملكة الأردنية الهاشمية .
٦٢. سلوين لويد : وزير خارجية سابق لبريطانيا .
٦٣. الفريق رياض : رئيس هيئة أركان الجيش المصري السابق .
٦٤. روي مكريديس : أستاذ ومفكر بارز في العلاقات الدولية .
٦٥. تشرشل : خبير بريطاني متخصص في الشؤون الاستراتيجية .

٦٦. اليزابيث مونرو : مؤلفة ومتخصصة في شؤون الشرق الأوسط .
٦٧. هتلر : رئيس سابق لجمهورية ألمانيا الاتحادية .
٦٨. البرت حوراني : مفكر وكاتب في مجال العلاقات الدولية .
٦٩. جون تراوتبك : دبلوماسي بريطاني ، شغل منصب رئيس سابق لمكتب الشرق الأوسط البريطاني في القاهرة .
٧٠. وليم دارسي : مهندس بريطاني متخصص في مجال التنقيب عن النفط .
٧١. جورج كليمنصو : رئيس وزراء سابق لفرنسا .
٧٢. ويلسون : رئيس سابق للولايات المتحدة الأمريكية .
٧٣. اللورد كورزون : سياسي بريطاني محنك .
٧٤. نيكسون : رئيس سابق للولايات المتحدة الأمريكية .
٧٥. بيترستانتفورد : اميرال مساعد سابق للبحرية البريطانية .
٧٦. هنري كيسنجر : وزير خارجية سابق للولايات المتحدة الأمريكية .
٧٧. جان بيار شوفنمان : وزير دفاع سابق لفرنسا .
٧٨. فالسيا : رئيس جمهورية بولندا الحالي .
٧٩. مارغريت تاتشر : رئيسة وزراء سابقة لبريطانيا .
٨٠. جون ميچور : رئيس الوزراء الحالي لبريطانيا .
٨١. الحسن بن طلال : ولي العهد وشقيق الملك الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية .
٨٢. بيل كلينتون : الرئيس الحالي للولايات المتحدة الأمريكية .
٨٣. هارولد ويلسون : رئيس وزراء سابق لبريطانيا .
٨٤. السير اليوت : سياسي بريطاني محنك .
٨٥. انتوني ايدن : وزير خارجية سابق لبريطانيا .
٨٦. دين اكسون : سياسي بريطاني محنك .
٨٧. جيمي كارتر : رئيس سابق للولايات المتحدة الأمريكية .
٨٨. ريفان : رئيس سابق للولايات المتحدة الأمريكية .
٨٩. ادوارد هيث : أحد الزعماء السابقين لحزب المحافظين البريطاني .
٩٠. جيمس كالاهاان : رئيس وزراء سابق لبريطانيا .
٩١. دوغلاس هيرد : وزير خارجية بريطانيا الحالي .

٩٢. جورج بوش : رئيس سابق للولايات المتحدة الأمريكية .
٩٣. مارك هيلر : مفكر بارز في مجال العلوم الاستراتيجية .
٩٤. أنور السادات : رئيس سابق لجمهورية مصر العربية .
٩٥. معمر القذافي : الرئيس الحالي للجمهورية العربية الليبية .
٩٦. اليزابيث الثانية : ملكة بريطانيا الحالية .
٩٧. الأمير فيليب : زوج ملكة بريطانيا الحالية اليزابيث الثانية .
٩٨. بازوفت : جاسوس بريطاني إيراني الأصل .
٩٩. ميخائيل غوربتشوف : رئيس سابق للاتحاد السوفيتي .
١٠٠. اللورد كارينجتون : وزير خارجية سابق لبريطانيا .
١٠١. سايروس فانس : وزير خارجية سابق للولايات المتحدة الأمريكية .

ملحق رقم (١٨) المعاهدات الدولية حسب أولوية ورودها

- ١- تنفيذ إتفاقية سايكس - بيكو : ان هذه الإتفاقية الاستعمارية تنتهك بشكل واضح مبدأ حق تقرير المصير للشعوب ، وتشكل هذه الإتفاقية أبرز الأمثلة على الخداع الاستعماري للشعوب العربية .
- ٢- تنفيذ وعد بلفور : وعد صادر دون سند قانوني ويتعارض مع حق تقرير المصير للشعوب، ويتعارض مع صك الانتداب في الأخذ بيد الشعوب الضعيفة نحو الحرية والاستقلال .
- ٣- تنفيذ إتفاقية سان ريمو: لقد تمت مناقشة مصير المشرق العربي دون أي اعتبار لوعود الحلفاء التي قطعوها للعرب أثناء الحرب ، وتناست هذه الإتفاقية مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون والتي تضمنت الاعتراف بحق تقرير المصير للشعوب .
- ٤- معاهدة سيفر : عقدت بين الحلفاء والدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث كانت هذه المعاهدة مهينة للدولة العثمانية بحيث فرضت شروطاً قاسية عليها .
- ٥- معاهدة لوزان : هي إحدى المعاهدات الثلاث التي عقدت بين الحلفاء والدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ، وقصد بها معالجة الشروط الجائرة التي فرضها الحلفاء على الدولة العثمانية في معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ .
- ٦- تنفيذ إتفاقية كامب ديفيد : لقد كانت إتفاقية كامب ديفيد محاولة اسرائيلية للتفرد بالآقطار العربية كل على حده ، من أجل عقد إتفاقيات صلح وسلام منفردة معها ، حيث إستطاعت اسرائيل من خلال هذه الإتفاقية توقيع معاهدة سلام منفردة مع مصر .
- ٧- معاهدة ماستريخت : هي عبارة عن إتخاذ المجلس الأوروبي قراراً بشأن إتفاقية اقتصادية ونقدية لتحقيق الوحدة السياسية في ماستريخت في ديسمبر عام ١٩٩١، وسمح بتقديمها إلى البلدان الأعضاء لإعتمادها خلال عام ١٩٩٢، بحيث تصبح سارية المفعول اعتباراً من يناير عام ١٩٩٣ .

ملحق رقم (١٩) الأحلاف الدولية حسب أولوية ورودها

- ١- حلف الريبو : حلف عسكري غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أنشئ لمنع انتشار الخطر الشيوعي السوفيتي في منطقتي أمريكا الوسطى والجنوبية .
- ٢- حلف شمال الأطلسي : حلف عسكري وسياسي مكون من عدد كبير من الدول الغربية ، وكان أقوى حلف عسكري ، وهو قائم لغاية الآن ، أنشئ من أجل احتواء الخطر الشيوعي في منطقة المحيط الأطلسي عام ١٩٤٩ .
- ٣- حلف جنوبي شرقي آسيا : حلف عسكري مكون من الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، استراليا ، نيوزلندا ، باكستان ، تايلند ، الفلبين ، وهو محاولة غربية لاحتواء انتشار الخطر الشيوعي في منطقة الشرق الأقصى بعد قيام دولة الصين الشعبية .
- ٤- حلف المعاهدة المركزية (حلف بغداد) : حلف عسكري مكون من تركيا، إيران ، باكستان ، والعراق وكان محاولة غربية لإحتواء انتشار الخطر الشيوعي في الشرق الأوسط .
- ٥- حلف وارسو : حلف عسكري قام بإنشائه الاتحاد السوفيتي السابق ومجموعة من الدول الأوروبية الشرقية ، وأنشئ كرد فعل على حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٥ .

ملحق رقم (٢٠) بعض المفاهيم والمصطلحات

- ١- خط التابلاين : أسم يطلق على خط أنابيب النفط الذي يمتد من مواطن النفط السعودي بإقليم الاحساء على الخليج العربي إلى البحر الأبيض المتوسط ، يبلغ طول هذه الانابيب ١٧٢٠ كم ، ويبدأ عند بقيق(جنوب الدمام) ، وتسير مخترقة الصحراء موازية لحدود العراق ، ثم تعبر حدود الأردن إلى سوريا وتنتهي عند ميناء صيدا اللبنانية .
- ٢- مبدأ ترومان عام ١٩٤٧: مبدأ ينص على مساعدة كل من تركيا واليونان ضد الخطر الشيوعي السوفيتي ، وذلك من خلال تدعيم اقتصاديات وجيوش تلك الدول أمام الخطر الشيوعي .
- ٣- بيان بروكسل : صادر عن الجماعة الأوروبية عام ١٩٨٧ بشأن القضية الفلسطينية ، حيث بيان بروكسل يعكس نجاح الدبلوماسية العربية في إبراز الحق العربي .
- ٤- إيران جيت : صفقات الأسلحة الأمريكية إلى إيران ، وتحويل جزء من حصيلة بيع الأسلحة عن طريق اسرائيل إلى ثوار الكونترا المعارضين لحكومة الساندنيسا اليسارية في نيكارجوا في عهد إدارة ريغان .

Abstract
Jordanian - British Relations
1971-1993
Prepared by
Husein Ali Suleiman AL- Amayreh
Super visor
Dr. Faysal Odeh AL-Rfoua

International relations means, in general , the political relations Between Countries . National interests of the Countries in considered an essential factor when analyzing the relations between two countries .

There Fare , the national security of the country is defined as the security of higher national interests of this country .

With regard to the domestic affairs , they can be Described as contradicting and eonflicting national interests . Accordingly a country should give priority to the intersts in order to achieve the best results .

According to foreign affairs , Each country has its own national interesty which often contractict and in conflict wiht national enterests of the other countries . There fore , the country attempts to achieve the maximum degree of its interests econamically , militarily and demographiclly.

Jordanian- British relations have been established on the basis of the national interests for both countries. Cooperation has been the predominant character of these relations , which have been distinguished by their speciality when compared with other Arab -British relations .

٤٣٩٥٤٤

Jordanian- British relations contributed to settlement of the disputs that arose between the Arab countries and western countries .

There fore , the importance of Jordanian - British relations have been based on the improvement of Arab- western relations .

According to Britain , the importance of Jordan is due to the fact that Jordan is considered a country of law and institutions thus Jordan is considered an example of political and economic stability , which qualified it to play a major role in the region of establishing peace and stability .

Concerning the importance of Britain to Jordan , it stems from the fact that Britain has a distinguished experience in international affairs as one of the great powers in the world . Therefore , Britain can play a very important role in solving the regional problems .

Cooperation is the main feature of Jordanian -British relations , with some disagreements about various issues . The best example of this was the second Gulf war .

The present international situation is unstable, and the world is moving toward a new world order . Jordan in the meantime is trying to find a distinguished position in what is called the new middle - East order .

Britain in the meantime is trying to find a distinguished position in what is called the new - International order , too.

This study assumes "that British position in the world has been changed significantly , including its strategic , and economic interests. The effects of these factors on the Jordanian - British relations were very limited due to the effect of the personal factor of these relations. The personal factor seems to be the predominant factor of the Jordanian - British relations ".

The political groups in Jordan believe that the decisions made by King Hussein concerning international relations are wise decisions due to the significant experience enjoyed by King Hussein in the international affairs .

The study concludes that the personal factor has a clear effect on the nature of Jordanian - British relations , and that the hypothesis of this study is true .